الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـمي
جـــامعة محمد الصـديق بن يحي – جيـــجل–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم الاقتصادية

العنـــوان:

أثر صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر
دراسة قياسية خلال الفترة(2000-2020)

مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالبتين:
- لتلات نسرين
- دراجي مريم

تحت إشراف الأستاذ:
* د. شلغوم عميروش

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ: شعوة الدراجي	جامعة جيجل	رئيسا
الأستاذ: شلغوم عميروش	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
الأستاذ: بوبلوطة بلال	جامعة جيجل	مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

الحمد لله و الشكر له، الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل، فما كان لشيء أن يجري في ملكه الا بمشيئته جل شأنه.

لا يسعنا و نحن في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر و العرفان بالجميل لأستاذنا الفاضل الدكتور **"عميروش شلغوم"** الذي لم يبخل بإرشاداته التي كان لها بليغ الأثر في إنجاز و اتمام هذا العمل في أحسن ظروف، فجزاه الله خيرا على ما قدمه لنا.

الى كافة أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

الى كل من ساهم من قريب أو من بعيد نتقدم لهم بالشكر الجزيل.

إهداء

فخرا و شرفا أعتز بها و أنا أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الى:
بهجة القلب و هبة الرحمان زهرة حياتي
الى من وضعت الجنة تحت قدميها
الى التي أنحني لها بكل اجلال و تقدير
الى التي أكون قد نلت رضاها "أمي الغالية"

الي من أدين له بحياتي
الى من رفعت رأسي عاليا افتخارا به
الى أغلى ما فقد قلبي سندي في الحياة
الى "روح أبي الطاهرة"

الى من تقاسمت معهم حلو الحياة و مرها إخوتي سندي:
"وسام" "حسام" "هشام"

الى كل أفراد عائلتي و أقاربي.
إلى جميع الأصدقاء والزملاء الذين رافقوني في مشواري الدراسي.
إلى كل من علمني حرفا ووجهني بنصيحة.
إلى كل من وسعهم صدري ولم يسعهم قلمي.

نسرين

إهداء

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها وردة حياتي
إلى التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت درب حياتي
إلى الصدر الحنون والقلب العطوف حفضها الله وأطال عمرها
أمي العزيزة الغالية

إلى اليد الطاهرة التي أزالت من أمامنا أشواك الطريق
إلى الذي طالما سره نجاحي،
إلى الذي رباني على الفضيلة و الأخلاق
إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة أبي الحبيب أطال الله في عمره

إلى من شاركوني ألم الحياة فكانوا سندي وقت الضيق
إخوتي وأخواتي

إلى جميع الأهل والأقارب وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة
إلى كل من عرفتهم وأحببتهم في حياتي صديقاتي ورفيقات دربي
إلى كل من لقنني من العلم حرفا، وإلى جميع أساتذتي الكرام
إلى جميع طلبة الماستر2 دفعة 2020-2021.

مريم

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	–
الاهداء	–
فهرس المحتويات	–
قائمة الجداول	–
قائمة الأشكال	–
مقدمة عامة	أ–ث
الفصل الأول: أسعار النفط بين الأزمات و المخلفات	**06**
تمهيد	**06**
المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط	**07**
المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه	**07**
المطلب الثاني: العوامل المحددة و المؤثرة في أسعار النفط	**11**
المطلب الثالث: طرق و مراحل تسعير النفط	**19**
المبحث الثاني: الأزمات النفطية العالمية و تداعياتها	**21**
المطلب الأول: الصدمة النفطية الأولى 1973	**21**
المطلب الثاني: الصدمة النفطية الثانية 1986	**23**
المطلب الثالث: انفجار الطلب العالمي 2004–2008	**25**
المطلب الرابع: الصدمة النفطية 2014	**26**
المطلب الخامس: أزمة الكوفيد 19 و انهيار أسعار النفط عالميا	**28**
المبحث الثالث: تداعيات الصدمات النفطية عالميا	**31**
المطلب الأول: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الاقتصادية	**31**

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية	**36**
خلاصة الفصل الأول	**41**
الفصل الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	**43**
تمهيد	**43**
المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري	**44**
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر	**44**
المطلب الثاني: امكانيات الجزائر النفطية	**50**
المطلب الثالث: قطاع المحروقات و الاصلاحات الجديدة	**54**
المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2020	**59**
المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004	**59**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	**62**
المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014	**66**
المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019	**69**
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر	**74**
المطلب الأول: أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات التوازن الداخلي	**74**
المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات التوازن الخارجي	**78**
خلاصة الفصل الثاني	**81**
الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر صدمات اسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر1999-2020	**83**
تمهيد	**83**
المبحث الاول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر	**84**
المطلب الاول: معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر	**84**

المطلب الثاني: أداء القطاع الصناعي في الجزائر	**88**
المطلب الثالث: سبل تطوير قطاع الصناعة في الجزائر	**95**
المبحث الثاني: متغيرات ونموذج التقدير	**98**
المطلب الاول: البيانات المستخدمة في التقدير	**98**
المطلب الثاني: المنهجية ونموذج التقدير	**100**
المطلب الثالث: النتائج و التحليل	**101**
خلاصة الفصل الثالث	**106**
الخاتمة	**108**
قائمة المراجع	**112**
قائمة الملاحق	**114**
الملخص	**117**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة (1970_1985)	11
02	تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة (1987_2000)	13
03	تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة (2001_2010)	14
04	تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة(2011_2019)	15
05	تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)	50
06	تطور الطاقة الانتاجية النفطية في الجزائر خلال الفترة(2000_2019)	51
07	تطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)	52
08	تطور حجم الاستهلاك النفطي في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)	53
09	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	60
10	الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001_2004)	61
11	قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000_2004)	61
12	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	63
13	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005-2009)	64
14	مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2015)	67
15	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)	68
16	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: (2015-2016)	70
17	تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016)	71
18	القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2004_2019)	89
19	تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (2000_2019)	90
20	نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى	101
21	نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلاسل الزمنية	101
22	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	102

23	نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل	**102**
24	نتائج تقدير العلاقة القصيرة الأجل	**103**
25	اختبار تشخيص النموذج	**104**

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة (1940 -1960)	11
02	تطور الناتج المحلي الاجمالي و سعر النفط خلال الفترة(2000_2019)	74
03	تطور أسعار النفط و نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للفترة (2000_2018)	75
04	تطور رصيد الميزانية كنسبة من الناتج وأسعار النفط خلال الفترة (2000_2018)	76
05	تغيرات معدلات البطالة بدلالة سعر النفط الفترة (2000_2019)	77
06	تطورات معدل التضخم بدلالة أسعار النفط للفترة (2000_2019)	78
07	تطور رصيد الميزان التجاري و أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)	79
08	تطور رصيد ميزان المدفوعات و أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)	79
09	تطور المؤشرات المستخدمة في تقدير أثر الصدمات النفطية على القطاع الصناعي	99
10	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائيات (CUSUM,CUSUMQ)	105

المقدمة العامة

❖ **مقدمة**

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، خاصة في ما يتعلق بتطور العولمة والثورة التكنولوجية من جهة، والأزمات السياسية من جهة أخرى، ولهذه العوامل الدور في تزايد الاهتمام و البحث عن الموارد الاقتصادية و الطبيعية لمواجهة هذه التطورات.

ويعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة و جوهر العملية الصناعية و عصب الحياة الاقتصادية، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان مما مكنه من احتلال مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية. ولذلك اصبحت الدول تصيغ سياستها تبعا لحاجتها له، كما تزايدت أهميته ايضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطور التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة اصلا بالإمكانيات الطاقوية والنفطية من جهة، وفي طبيعة السلعة النفطية التي اكتسب سوق تداولها مميزات خاصة، من جهة أخرى. وبسبب الثروة النفطية، ازدادت شراسة الصراعات يوما بعد يوم في المناطق الغنية بها. وبسبب هذه الصراعات، كان لابد من قيام منظومة مؤسساتية تنظم القطاع النفطي، وتحاول أن تتحكم في متغيرات السوق النفطية العالمية، والتي تختلف كل الاختلاف عن اسواق السلع والمواد الأخرى. إذ تخضع الاسعار فيها لمتغيرات كثيرة، جعلتها عرضة لعدم الاستقرار والتذبذب الشديد، وهو ما خلق اثرا كبيرا على مختلف اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة على حد سواء.

وباعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد على مورد ناضب ممثلا في النفط، والذي يلعب فيها الدور المباشر في تحريك اقتصادها، وذلك من خلال الاستفادة من عوائده في تنفيذ الخطط التنموية والنهوض بقطاعات الاقتصاد الوطني، والتي من بينها القطاع الصناعي. والذي يعد الدعامة الأساسية لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. وتشكل الصادرات النفطية ما يفوق 97% من إجمالي الصادرات الوطنية. كما مارس الفوائض المالية المتأتية منه أثرا كبيرا على التوازنات الاقتصادية الكلية سواء كانت داخلية أو خارجية.

على الرغم من تسطير العديد من السياسات الطموحة للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، إلا أنه لا يزال يعاني من العديد من الاختلالات الهيكلية، ما انعكس سلبيا في ضعف مساهمته في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الوطني، وضعف مساهمته في ترقية الصادرات خارج المحروقات. ويتأثر القطاع الصناعي بالعديد من المتغيرات والتي نجد منها أسعار النفط، فالعوائد المتأتية منه باعتبارها المصدر الرئيسي لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر تمارس بالغ الأثر على مختلف القطاعات

الاقتصادية والتي منها القطاع الصناعي. فالاقتصاد الجزائري أصبح رهينة تقلبات أسعار برميل النفط التي قد تصل أثارها الى حد الازمة وشل كامل الاقتصاد الوطني.

❖ **اشكالية الدراسة**

انطلاقا مما سبق تبرز الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2000_2020)؟

للإجابة عن التساؤل الرئيسي تمت صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

1- فيما تتمثل العوامل المحددة لأسعار النفط؟

2- ما هو الدور الدي يلعبه قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري؟

3- كيف يؤثر سعر النفط على القطاع الصناعي في الجزائر؟

❖ **فرضيات الدراسة**

للإجابة على الاشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية السابقة نقدم الفرضيات التالية:

1- تعد العوامل الاقتصادية المتحكم الوحيد في تحديد أسعار النفط وتطوراتها في الأسواق الدولية.

2- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية.

3- ان اخفاض أسعار النفط يؤدي إلى تراجع العوائد المخصصة لتمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، والتي منها القطاع الصناعي، وتنعكس سلبيا عليه.

❖ **أهمية الدراسة**

يكتسب وضوع دراستنا أهمية كبيرة انطلاقا من المكانة الهامة والمميزة التي يحتلها النفط في الاقتصاد العالمي بصفة عامة، واقتصاد الجزائر بصفة خاصة. و لاشك أن تقدير تأثير تقلبات أسعار النفط على مختلف الجوانب الاقتصادية، خاصة القطاع الصناعي يكتسي أهمية كبيرة، خاصة وأن السياسات الحالية تتجه لتركز على تطوير هذا القطاع للنهوض بالاقتصاد الوطني. ومن ثم، فإن معرفة الأثر النهائي لأسعار النفط وعوامل أخرى على القطاع الصناعي كفيل بتسطير السياسات الملائمة لتطويره.

❖ **أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة أساسا الى:

1- تحليل أسباب ارتفاع و انخفاض أسعار النفط و دراسة على مختلف التطورات التي عرفتها أسعار النفط و تحليلها.

2- الوقوف على مشكلة ارتباط الاقتصاد الجزائري بهيكل وحيد يجعل من الاقتصاد الوطني رهينا للظروف الاقتصادية و السياسية التي تحدث في السوق البترولية العالمية.

3- تقدير تأثير تقلبات أسعار النفط على القطاع الصناعي.

❖ **منهج الدراسة**

تبعا لمتطلبات معالجة اشكالية الدراسة، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي لاستعراض تطور أسعار النفط والعوامل المتحكمة فيها، ولذكر المفاهيم المرتبطة بالنفط والقطاع النفطي في الجزائر. كما استخدمنا المنهج التحليلي المدعوم بأساليب التحليل القياسي في دراسة وتحليل الاحصائيات والأرقام الخاصة بسعر النفط وتقدير أثره على القطاع الصناعي. وقد اعتمدنا على بيانات احصائية ربع سنوية، واستعانا بالبرنامج الإحصائي (Eviews 10) لتقدير و استخراج النتائج و اجراء الاختبارات اللازمة.

❖ **أسباب اختيار الموضوع**

هناك مجموعة من الدوافع التي كانت وراء اختيار الموضوع من بينها:

1- موضوع البحث يندرج في إطار تخصص اقتصاد دولي.

2- القيمة العلمية للموضوع و ارتباطه بالواقع ومواكبته لهذا العصر.

3- موضوع أسعار النفط يتميز بالتغيير السريع والمستمر، وبالتالي، فإن الخوض فيه يجدب كل شخص يواكب التغيير ويبحث لفهم العلاقات التي تسيره وتضبطه.

❖ **إطار الدراسة**

1- **الإطار الزماني:** تغطي هذه الدراسة الفترة الممتدة ما بين (2020Q1-2000Q1).

2- **الإطار المكاني:** خصت هذه الدراسة الجزائر كدراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير مختلف الصدمات السعرية النفطية على القطاع الصناعي الجزائري.

3- **الإطار الموضوعي:** تم التركيز على مدى تأثير صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي الجزائري.

❖ **صعوبات الدراسة:**

لقد واجهتنا جملة من الصعوبات خلال اعدادنا لهذه الدراسة، من بينها ما يلى:

1- قلة المراجع المتعلقة بهذه الدراسة في مكتبة الجامعة.

2- تضارب الاحصائيات و اختلافها من مرجع الى آخر مما يؤثر سلبا على الدارسة.

❖ **خطة الدراسة:**

من أجل الإلمام بجميع جوانب الموضوع و الاجابة عن الاشكالية المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة الى مقدمة و ثلاثة فصول و خاتمة علي النحو التالي:

1- **الفصل الأول:** و يتمثل في الإطار النضري لأسعار النفط بين الأزمات و المخلفات، و يتضمن ثلاثة مباحث عرضنا في المبحث الأول عموميات حول أسعار النفط و المبحث الثاني الأزمات النفطية العالمية و تداعيتها أما في المبحث الثالث آثار الصدمات النفطية عالميا.

2- **الفصل الثاني:** تطرقنا في هاذا الفصل الى وزن النفط في الاقتصاد الجزائري، و قسمناه الى ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري، أما في المبحث الثاني الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، بينما في المبحث الثالث عرضنا أثر تقلبات أسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر.

3- **الفصل الثالث:** و يتضمن مضمون البحث و هي الدراسة القياسية لأثر صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1999-2020)، وقسمناه الى ثلاثة مباحث، المبحث الأول كان حول القطاع الصناعي في الجزائر، و المبحث الثاني تطرقنا الى دراسة المتغيرات و نموذج التقدير، بينما في المبحث الثالث النتائج المتوصل اليها وتحليلها.

الفصل الأول: أسعار النفط بين الأزمات و المخلفات

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط

المبحث الثاني: الأزمات النفطية العالمية و تداعياتها

المبحث الثالث: آثار الصدمات النفطية عالميا

تمهيد:

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة. حيث تستحوذ السوق البترولية العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول من دور حيوي في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي. فبالإضافة إلى تأثيرات تقلبات أسعاره الواضحة في اقتصاديات البلدان المستهلكة، يؤثر بشكل حاسم في اقتصاديات البلدان المنتجة من خلال توفير الطاقة والتمويل اللازم لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية. وتتسم سوق البترول العالمية بتطور ديناميكي وبشكل متسارع متأثرة ليس بعوامل السوق من عرض وطلب فحسب، بل أيضا بعوامل خارج نطاق تلك الآليات والتي اكتسبت دورا متزايدا خلال السنوات الأخيرة.

انطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل دراسة وتحليل أسعار النفط بين الأزمات والمخلفات، بتسليط الضوء على المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول أسعار النفط؛

المبحث الثاني: الأزمات النفطية العالمية و تداعياتها؛

المبحث الثالث: آثار الصدمات النفطية عالميا.

المبحث الأول : عموميات حول أسعار النفط

يحتل النفط مكانة مرموقة في التجارة العالمية، هدا ما أدى لاحتلال أسعاره موقعا مركزيا بين السياسات النفطية نضرا للعلاقة المباشرة والقوية التي تربطه بالاقتصاد العالمي.

ولذلك فان دراسة سعر البترول، وأنواعه و العوامل المحددة في تسعيره يعتبر أمرا ضروريا في الوقت الراهن. ومن خلال هذا المنطلق، سوف نتناول في هذا المبحث مفهوم سعر النفط، وأنواعه، والعوامل المؤثرة والمحددة في تسعيره، و علاقته ببعض المتغيرات الأخرى.

المطلب الأول: مفهوم سعر النفط و أنواعه

أولا: مفهوم سعر النفط

السعر هو عبارة عن قيمة الشيء معبر عنها بالنقود. و السعر قد يعادل قيمة الشيء أو لا يتعادل معها أي يكون السعر أقل أو أكثر من قيمة ذلك الشيء. ومن خلال هذا التعريف فان السعر البترولي يعكس قيمة المادة أو السلعة البترولية معبرا عنها بالنقود.[1]

كما يكن تعريفه على أنه «مؤشر نقدي لتحديد القيمة التبادلية للسلع والخدمات عند وضع توازن العرض والطلب، بهدف توجيه السوق لتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد. وتحسب أسعار النفط على أساس البرميل الأمريكي المساوي لـ 159 لتر، و يعادل الطن المتري 7 – 8 براميل حسب كثافة النفط».[2]

ثانيا: أنواع سعر النفط

لقد وجدت للسلعة النفطية أسعار عديدة متكونة في السوق النفطية المحلية والدولية مع العلم أن كل سعر يختلف عن الآخر. و سنبرز فيما يلي أهم هذه الأنواع مع مراعاة العوامل التاريخية من حيث ظهور وتطور هذه الأسعار.

أ. **السعر المعلن :"posted price"**

و قد ظهرت هذه الأسعار لأول مرة عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية عندما كانت السوق النفطية تخضع لاحتكار إمبراطورية روكفيلر المطلق، حيث كانت هذه الشركة هي التي تحدد سعر النفط دون أن يكون للعرض والطلب دور في تحديد ذلك.

هذه الأسعار هي التي يتم الإعلان عنها رسميا في السوق النفطية من قبل الشركات النفطية، فمنذ فترة

[1] دواح بلقاسم و يعقوب مروة , مداخلة بعنوان : أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري , **ما بعد البترول :المبادلات التجارية الأورو توسطية** , جامعة مستغانم , أكتوبر 2018 , ص 2 .

[2] سيد أحمد فتحي الخولي، "**اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، 1997 ،ص، 257.

الخمسينيات للقرن العشرين بدأت الدول المنتجة بالاهتمام بهـــذه الأسعار، و ذلك عند تطبيق مبدأ مناصفة الأرباح للعوائد النفطية بين الشركات النفطية والدول المنتجة خاصة وأن الأسعار المعلنة هي الأساس المعول عليه الاحتساب الفوائد المالية النفطية.

وفي السبعينيات، أخذت دول منظمة أوبك تعلن أسعار نفطها إلى جانب الشركات النفطية الأجنبية الاحتكارية أو المستقلة. حيث أصبحت الأسعار المعلنة غير معبرة فعليا عن السوق النفطية. وأصبحت تعلن كأسعار اسمية للنفط الخام[1].

ب. السعر المحقق:

هو عبارة عن السعر الناجم عن الحسومات أو الخصم النقدي أو التسهيلات المتنوعة، والتي يتفق عليها بين الأطراف المتبادلة لقيمة السلعة النفطية موضع البيع و الشراء. و قد ظهر السعر المتحقق للوجود في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة (نمط المشاركة). احتسب بموجبها كميات الأسعار النفطية المتبادلة بين الأطراف المعنية بذلك. وقد عبر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ.[2]

ج. أسعار الاشارة (the référence Price)

هذا النوع من الأسعار ظهر في فترة الستينيات بعد ظهور الأسعار المتحققة إلى جانب المعلنة، أخذ واعتمد سعر الإشارة أو المعدل عليه في احتساب قيمة النفط بين بعض الدول النفطية المنتجة والشركات النفطية الأجنبية من أجل توزيع أو قسمة العوائد المالية النفطية بين الطرفين.

إن سعر الإشارة هو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي انه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق.

واحتساب سعر الإشارة يتم على أساس معرفة تحديد متوسط معدل السعر المعلن والسعر المتحقق لعدة سنوات، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر عام 1962 .[3]

---

[1] _رحمان أمال، **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيري البيئة، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة ،2014 ،ص 22-23.

[2] _ رمحان أمال، مرجع سابق، ص 23-24.

[3] _ محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الاقتصاد البترولي**" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983 ،ص، 194.

د. سعر الكلفة الضريبية : (the tax – paid cost prices)

هو السعر المعادل لكلفة إنتاج البترول الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل كالربح بصورة أساسية العائدة للدول البترولية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة البترولية. إذن، هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات البترولية لحصولها على برميل من النفط الخام. وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق فالبيع بأقل من هذا السعر يعتبر البيع بالخسارة.[1]

هـ. الأسعار الفورية:(the spot prices)

هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة فوريا في السوق النفطية الحرة، وهذا السعر معبر أو مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية بصورة فورية.

وظهر هذا السعر النفطي مع وجود السوق الحرة أو المفتوحة بين الأطراف المعنية بعرض وطلب السلعة النفطية نتيجة للاختلال أو عدم التوازن بين الكميات المعروضة والمطلوبة. حيث أن مقدار ومستوى هذا السعر ليس ثابتا ومستقرا بسبب ارتباطه بمدى ومقدار الاختلال وعدم التوازن بين ما يعرض ويطلب من السلعة النفطية. فقد يكون السعر الفوري اقل أو أدنى مما هو للسعر المعلن النفطي أو مقارب للسعر الرسمي في السوق الدولية، خاصة إذا كان الاختلال بين العرض والطلب قليلا أو محدودا. ويرتفع هذا السعر في مقداره بصورة اكبر مما هي الأسعار النفطية المعلنة، نتيجة لوجود اختلال وعدم توازن بين العرض والطلب النفطي وبصورة كبيرة.[2]

و. السعر المستقبلي (Futur Price)

وهي أسعار التسوية في عقود آجلة التسليم تتراوح مدتها عادة بين شهر وخمس سنوات وأحيانا ثماني سنوات. حيث يلتزم المشتري بشراء النفط في تاريخ مستقبلي وبسعر محدد سلفا، ويتحدد في العقود الآجلة تفصيلا نوعية وكمية البترول التي تم التعاقد عليها.[3]

ثالثا: آلية تسعير النفط

لقد كان التصحيح السعري سنة 1973م نقطة تحول كبير في تاريخ الصناعة النفطية، إذ قررت الدول المنتجة للنفط أن تخفض نسبة الإنتاج وإقامة حصار نفطي على الدول المعادية لها والمساندة لإسرائيل. وهنا تم استخدام النفط كسلاح ضد هذه الدول ولذلك كان التمييز بين قاعدتين هما[4]:

---

[1] _ سيد أحمد فتحي الخولي، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2] _محمد أحمد الدوري, مرجع سابق، ص، 57.

[3] _نواف الرومي "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، ط1 ،الدار الجماهرية للنشر، ليبيا،2000 ،ص،24.

[4] _نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، ط1 ،بيروت، لبنان، 2011 ،ص ص 89 90 .

أ. قاعدة التسعير في نقطة الأساس الوحيدة في خليج المكسيك

تعد الولايات المتحدة من أكبر منتجي ومصدري النفط في العالم لغاية الحرب العالمية الثانية، ولذلك تأثرت أسعار النفط بشكل مباشر بسياستها ومصالحها. وتحددت أسعار النفط في تلك الفترة بالأسعار المعمول بها في خليج المكسيك نقطة الأساس الوحيدة. وقد تمخض عن هذا النظام عبر اتفاق ثم بين ثلاث شركات نفطية كبرى هي: ستاندر اويل نيوجرسي، وشركة رويال داتش، وشركة شل. وقد طبق هذا النظام عام 1936 بسعر معلن قدره دولار وتسع سنتات لبرميل النفط الخام الأمريكي .

إن نظام نقطة الأساس الأحادية يعني باختصار أن السعر العالمي للنفط الخام في جميع موانئ العالم ومراكز التصدير يتحدد بالسعر نفسه المعلن في خليج المكسيك، على أن يضاف للسعر النهائي كلفة النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم. لذلك أصبح لزاما على المستورد أن يدفع سعر برميل النفط الخام المعلن في خليج المكسيك مضافا إليه أجور النقل من هذا الخليج إلى ميناء المستورد، بصرف النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك النفط سواء كان قريبا على خليج المكسيك أم بعيدا عنه.

ب. نظام نقطة الأساس المزدوجة في الخليج العربي وخليج المكسيك

بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة لتحديد الأسعار المعلنة في عام 1945. إذ انتبهت البحرية البريطانية إلى الارتفاع غير المبرر في أسعار النفط المورد إليها خلال الحرب العالمية الثانية، وأمام ضغوطات الحكومة البريطانية على الشركات العالمية التي لم تجد أمامها غير الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثابتة لتسعير النفط، تم اتخاذ نقطة "عابدان" بإيران في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك. ولم يمض وقت طويل حتى طالبت الولايات المتحدة الأمريكية من الشركات النفطية العالمية بتحديد سعر الأساس انطلاق من "راس تنورة "بالسعودية في مستوى السعر نفسه في خليج المكسيك، خدمة لمصالحها بفعل تزايد الصادرات من المنطقة، ومنذ ذلك الحين أصبح للنفط نقطتين للتسعير.

المطلب الثاني: العوامل المحددة والمؤثرة في أسعار النفط

أولا: التطور التاريخي لأسعار النفط

إن تاريخ تطور أسعار البترول لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، لذلك ظهرت أنواع عديدة لسعر البترول حسب الهدف الذي تقتضيه مصلحة الشركات الكبرى.

أ. تطور أسعار البترول قبل 1970

لقد سيطر على الصناعة النفطية منذ اكتشاف النفط عدد قليل من الشركات، لذلك اتصفت سوق النفط باحتكار القلة حيث أخذ الكارتل النفطي[1] على عاتقه مهمة تقسيم الأسواق وتحديد الأسعار. وكانت تأتي دائما على حساب مصالح الدول.

وقد تم اعتماد نقطتين لتسعير النفط العالمي وهي نقطة وحيدة للتسعير[2]:

- ❖ نقطة أساس وحيدة للتسعير.
- ❖ الخليج العربي نقطة أساس ثانية للتسعير.

الشكل(01): تطور السعر المعلن لنفط الخليج العربي والمكسيكي خلال الفترة (1940-1960)

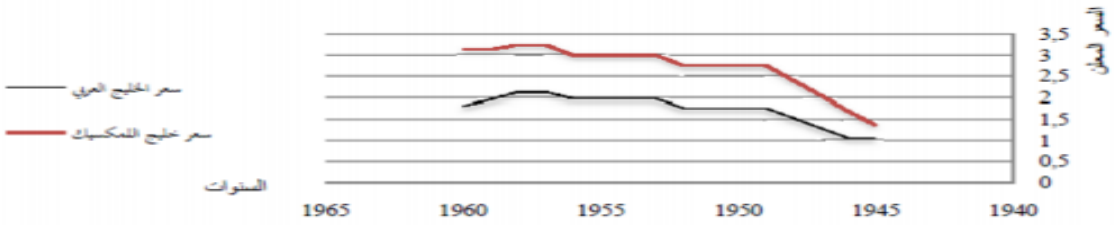

المصدر: نور الدين هرمز وآخرون" **تغيرات أسعار النفط وعوائده**"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29 ،العدد1 ،2007 ،ص88.

ب. التطور التاريخي لأسعار النفط في الفترة (1970_1985).

لتوضيح التطورات في أسعار النفط خلال هذه الفترة، نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة (1970_1985)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977
السعر الاسمي (دولار للبرميل)	2.1	2.6	2.8	3.1	10.4	10.4	11.6	12.6
السنة	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	1985

[1] الكارتل النفطي، يقصد بها مجموعة الشركات النفطية العالمية الكبرى التي كانت تسيطر وتحتكر صناعة النفط وتحديد الأسعار قبل فترة السبعينات.

[2] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999، ص ص195- 196.

السعر الاسمي (دولار للبرميل)	12.9	29.2	36.0	34.2	31.7	30.1	28.1	27.5

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2003 .

من خلال قراءتنا للجدول، نلاحظ أن أسعار النفط بقيت عند مستويات متدنية تراوحت بين 1.5 و3 دولار للبرميل مند الحرب العالمية الثانية وحتي أوائل عقد التسعينات. الامر الذي ساهم في نمو الطلب، لكن تبقي سنة 1974 هي التي عرفت طفرة نوعية في الاسعار عندما وصل سعر سلة الأوبك الي 10.4 دولار للبرميل بعدما كان 3.1 دولار للبرميل سنة 1973، أي بزيادة قدرها 200%. و تواصل الارتفاع في أسعار النفط الي غاية 1980 حيث قدر ب 36 دولار للبرميل في أعلى حصيلة له مند 1970، وهو ما ساهم في زيادة الانتاج من خارج الاوبك وانخفاض الطلب العالمي علي النفط.

وترجع هذه التذبذبات في أسعار النفط إلى الأزمات النفطية التي وقعت في هذه الفترة، حيث انه بعد سنة 1973 تأكد أن عصر النفط الرخيص قد انتهى، وان عصر السيطرة المطلقة للشركات النفطية على الأسعار انتهت أيضا، وان الدول المصدرة للنفط لن ترضى بأقل من القيمة التي تراها عادلة لسعر نفطها. وبذلك تعاقبت مؤتمرات الأوبك لمراجعة الموقف وتصحيح الأسعار فيما يتلاءم والاعتبارات المختلفة خصوصا تزايد التضخم النقدي العالمي

في عام 1982، لجأت منظمة الأوبك إلى خفض الإنتاج سعيا منها لإبقاء الأسعار عند مستوى عال، إلا أن تزايد المعروض النفطي من دول خارج المنظمة والتخفيضات المتتالية التي أجرتها كل من بريطانيا والنرويج لأسعار نفطها بدءا من عام 1983 بمقدار 5.5 دولار للبرميل، وعدم التزام بعض أقطار منظمة الأوبك بالإنتاج ضمن الحصص المقررة، كل هذه العوامل شكلت عائقا أمام الأوبك ودفعتها إلى خفض سعر النفط ليصبح عند مستوى 30.1دولار للبرميل عام 1983، ثم 27.5 دولار سنة 1985. و في بداية من عام 1986، انهارت الأسعار بشكل سريع خلال الأشهر الأولي ، فوصل سعر برميل النفط الخام خلالها الي 13 دولار للبرميل ما ترتب عنه أزمة حقيقية للدول المنتجة للنفط خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات النفط الكبرى.

ج. التطور التاريخي لأسعار النفط في الفترة (1987_2000)

شهدت أسعار النفط في السوق العالمية خلال هذه الفترة تدهورا كبيرا مثلما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2): تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة (1987_2000)

السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
السعر الاسمي (دولار برميل)	13.0	17.7	14.2	17.3	22.3	18.6	18.4	16.3
السنة	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	_
السعر الاسمي(دولار برميل)	15.5	16.9	20.3	18.7	12.3	17.5	27.6	_

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره .

في هده المرحلة شهد متوسط تلك الأسعار تذبذبا، لكنها بقيت بشكل عام منخفضة، و تستقر عند متوسط 17.3 بين 1986_1996 حيث عاد النمو الموجب في الطلب والزيادة في الانتاج في الأوبك في تلك المدة.

وفي سنة 1998 تعرضت السوق النفطية العالمية الي عدة ظروف أدت الي حدوث اختلال كبير في العرض والطلب؛ فمن ناحية الطلب، عرفت دول آسيا أزمة اقتصادية أثرت علي حجم الاستهلاك فانعكس ذلك سلبا على مستوى الطل.، أما من ناحية العرض النفطي، فقد ارتفعت الامدادات النفطية لدول الأوبك من 25 مليون برميل يومي الى 27.5 مليون برميل يومي ، وقد ساهم ذلك في رفع مستوى المخزونات النفطية للدول الصناعية مما ساهم في زيادة الاختلال في سوق النفط فانخفض السعر الى حدود 12.3 دولار للبرميل، وفي بداية 1999 تحسنت الأوضاع و ارتفع السعر الى 17.5 دولار للبرميل بسبب خفض انتاج دول الأوبك و دول من غير الأوبك، فوصل السعر سنة 2000 الى 27.6 دولار للبرميل.

د. التطور التاريخي لأسعار النفط في الفترة (2001_2010)

يمكن توضيح تغير أسعار النفط الخام في هذه الفترة من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة (2001_2010)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005
السعر الاسمي (دولار للبرميل)	23.1	24.3	28.2	36	50.6
السنة	2006	2007	2008	2009	2010
السعر الاسمي (دولار للبرميل)	61	69.1	94.1	61.3	77.4

المصدر :صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره .

في مطلع سنة 2001 شهدت أسعار سلة الأوبك انخفاض في مستوياتها حيث بلغ سعر الأوبك 23.1 دولار للبرميل لينخفض ب 4.5 دولار للبرميل مقارنة بعام 2000، و الذي قرب 27.6 ، بسبب أحداث 11ديسمبر 2001. وشهدت السوق النفطية عام 2002 العديد من العوامل و التي كان لها الأثر الواضح في تحسين مستويات الأسعار، كالاهتمام المتزايد بالوضع في منطقة الشرق الأوسط، وتعليق الصادرات العراقية لفترة شهر وعدم استقرار الأوضاع في فنزويلا حتي نهاية عام 2002 ، كل ذلك ساهم في رفع سلة أسعار الأوبك الي 24.3 دولار برميل.

وفي عام 2004، وصل سعر سلة الأوبك 36 دولار للبرميل بزيادة قدرها 28% مقارنة بعام 2003، ولأول مرة حافظ سعر سلة الأوبك على مستوى يفوق الحد الأعلى للنطاق السعري المحدد من قبل المنظمة.

وفي سنة 2007، ارتفعت أسعار النفط بشكل لافت حيث كسرت حواجز قياسية استمرت في الصعود من 69.1 دولار للبرميل سنة 2007 الى 94.1 دولار للبرميل سنة 2008 بزيادة نسبتها 36.2% لتصل في شهر جويلية من عام 2008 الى 147.27 دولار للبرميل. ولكنه سرعان ما اتجه السعر نحو الهبوط و ذلك بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية في شهر أكتوبر من عام 2008 حيث وصل النفط الى 61.3دولار للبرميل عام 2009 ، ليرتفع بعدها السعر في عام 2010 ليصبح 77.4 دولار للبرميل ،و يعود هادا الارتفاع الى حالة الانتعاش الاقتصادي العالمي من الأزمة المالية و استمرار منضمة الأوبك بالمحافظة على سياستها الانتاجية (استمرار تطبيق التخفيض في انتاجها).

هـ. _التطور التاريخي لأسعار النفط في الفترة (2011_2019)

يمكن توضيح التغيرات التي مست أسعار النفط خلال الفترة من خلال عرض الجدو ل الموالي:

الجدول رقم (4): تغير أسعار النفط الخام الاسمية خلال الفترة(2011_2019)

السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
السعر الاسمي	**107.5**	**109.5**	**105.9**	**96.2**	**49.5**	**40.7**	**52.5**	**69.8**	**64**

المصدر: صندوق النقد العربي، مرجع سبق ذكره.

من خلال قراءتنا للجدول نلاحظ الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط الخام، و ذلك بانخفاضها من 109.5 دولار للبرميل سنة 2012 الى غاية 40.7 دولار للبرميل سنة 2016 وذلك بانخفاض وصل إلى69 دولار في غضون أربع سنوات فقط، ليستمر التذبذب في الأسعار فقدر سنة 2019 ب 64دولار للبرميل في حين أن هذه المرحلة شهدت حدثين عالميين أثرا على توازن السوق النفطية. حيث تمثل الحدث الأول في أزمة الربيع العربي سنة 2011 ، أما الحدث الثاني فتمثل في انخفاض أسعار النفط الي مستويات قياسية وصلت 49.5 دولار برميل عام 2015 بسبب ارتفاع انتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط و انخفاض الطلب العالمي علي الطاقة ،ارتفاع سعر صرف الدولار الى مستويات قياسية ، رفض منظمة الأوبك التدخل في السوق النفطية لإعادته إلى حالة التوازن من خلال تقليص حجم الانتاج لامتصاص الفائض وذلك خوفا من فقدان حصتها لصالح الدول المنافسة كا روسيا، إيران .

ثانيا: محددات أسعار النفط

تتأثر السوق النفطية سلبيا أو ايجابيا بعوامل متعددة. فمن الناحية النظرية، فان الأسس التي تتحدد على ضوئه الأسعار في السوق النفطية تشمل تقديرات العرض والطلب وهي تقديرات تفتقر إلى الدقة في المعلومات. لكن من الناحية العملية، فسعر النفط يتأثر بعوامل أخرى متعلقة بسلوكيات الفاعلين في سوق النفط العالمي، كالمنتجين والمستهلكين والوسطاء والمضاربين والمستثمرين الماليين .وبعضها الآخر ينجم عن عوامل لا إرادية، خارجة عن نطاق التحكم والسيطرة كالاضطرابات السياسية، والكوارث، والحروب و النزاعات التي تهدد أماكن الإنتاج أو قنوات التوريد أو حتى أماكن الاستهلاك.

و يمكن تقسيم محددات "العوامل المؤثرة "على أسعار النفط في السوق العالمية الى[1]:

[1] _ عماد الدين محمد المزيني ، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية 2000–2010** ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15، العدد 1 ، غزة ، 2013 ، ص ص 334 ، 340.

أ. **العوامل الاقتصادية:** إن الاستقرار في سوق النفط العالمي يعتمد على العرض والطلب والموازنة بينهما، بالإضافة للمخزون العالمي من النفط، لأن النفط سلعة استراتيجية لها أهميتها في النمو الاقتصادي فهنالك عوامل تؤثر في جانب العرض والطلب العالميين على النفط ومن أهم هذه العوامل:

- **الطلب العالمي على النفط:** ينقسم الطلب على النفط إلي نوعين، الطلب بغرض الاستهلاك والطلب بغرض المضاربة. ومر الطلب على النفط بعدة تغيرات منذ الصناعة البترولية. وإن الطلب العالمي على النفط في تزايد مستمر، حيث أن الطلب على النفط بغرض الاستهلاك يتأثر بالإيجاب بزيادة معدلات النمو الاقتصادي العالمي والتي ساهمت بزيادة الطلب على المنتجات النفطية. وأن دخول الصين والهند وزيادة استهلاكهم للنفط أثر على الطلب العالمي على النفط .أما الطلب على النفط بغرض المضاربة أو الأسواق المستقبلية للنفط، فقد عرفت هذه الأسواق منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، ودخول السماسرة والمضاربين للأسواق العالمية وتعاملهم في بيع البراميل الورقية بهدف تحقيق الأرباح.
- **العرض العالمي على النفط:** تعتبر الإمكانيات المتاحة من المخزون في حقول النفط، وسياسات الدول النفطية ومدى حاجتها إلى النفط، لمواجهة احتياجاتها المحلية أو تصديره، من أجل الحصول على موارد نقدية لتلبية الاحتياجات المالية أو الاحتفاظ به للأجيال المستقبلية، من العوامل المؤثرة على العرض العالمي على النفط. كذلك الطلب على النفط وسعره يلعب دورا حيويا في عرض النفط. كما أن المخزون التجاري الاستراتيجي يؤثر في حجم العرض وخاصة في التقلبات الموسمية.

ب. **العوامل الجيوسياسية و الأزمات النفطية:** تلعب العوامل الجيوسياسية دور هاما و مؤثرا في ارتفاع أسعار النفط، فالتوترات و الاضطرابات و النزاعات التي تحدث في مناطق إنتاج النفط وتكريره والذي يهدد أمن تدفق الإمدادات النفطية إلي المستهلكين، وتدفع أسعار النفط إلي الارتفاع. وبذلك بقي العامل السياسي عاملا آنيا و مرحليا مرهونا بظروف سياسية معينة ، فلقد تأثر سعر النفط في السوق البترولية العالمية بداية من السبعينات بمجموعة من الصدمات النفطية موزعة حسب السنوات التالية :1973 , 1979 , 1986 , 2004_2008 , 2014.

ج. **العوامل المناخية:** هي عوامل مرتبطة بتقلبات فصول السنة في نصف الكرة الأرضية الغربي وموسم الأعاصير، ومن هذه التغيرات المناخية المفاجئة التخوف من زيادة قوة الإعصار "دين" وتأثيره في منشأة النفط المكسيكية، وإغلاق وحدات مصافي النفطية الأمريكية، " إعصار كترينا و أمبرتو" الذي

ضرب مصافي النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، و كذلك برودة الطقس في الولايات المتحدة وأوروبا في الربعين الأول و الثاني من العام 2007 ، الأمر الذي يعني زيادة الطلب علي وقود التدفئة.

د. **العوامل النقدية:** هبوط سعر الدولار يقلل من القوة الشرائية للدولار لدول منظمة "أوبك "ومجلس التعاون الخليجي مما يجعلها تحجم عن زيادة الإنتاج.

هـ. **عامل الندرة:** كون النفط سلعة ناضبة فإن تأثير ذلك في الأسعار أمر طبيعي، وقد بدأت الأسواق مؤخرا تتحسس هذا الأمر، فالعمر التقليدي لهذه السلعة الاستراتيجية غير محدد على وجه الدقة.

و. **العوامل الفنية:** تؤدي أعمال التطوير والصيانة الدورية نتيجة لحدوث مشكلات فنية أو حريق إلى وقف الإنتاج لفترة زمنية محدودة، فحدوث حرائق وفيضانات وأعطال يؤدي الي توقف الإنتاج في مناطق وارتفاعه في مناطق أخرى.

ز. **العوامل النفسية:** تلعب العوامل النفسية دورا كبيرا في سوق النفط لا تختلف كثيرا في أهميتها وحجمها عن العوامل الأخرى، من حيث كمية العرض وحجم الطلب، بل تتداخل جميع العوامل بشكل قوي ليشكلا في النهاية الصورة الأخيرة لسوق النفط، كذلك توقع حدوث الاضطرابات ، وتحولها إلى نزاعات أو أزمة، وتوقع نقص في الإمدادات النفطية الخام والمشتقات، أو شائعة تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

ح. **التنضيمات الدولية:** من أهم هذه المنظمات الدولية الإقليمية التي لها تأثير في أسعار البترول:

❖ **منضمة الدول المصدرة للبترول:** أنشأت هذه المنظمة نتيجة لوجود بعض الشركات المتعددة الجنسيات والدول المصنعة على شكل تنظيم مشابه للكارتل التي تسيطر على أسعار البترول وتتحكم فيها، حيث كانت هي السبب الأساسي في انخفاض الأسعار في معظم الأحيان مما أدى إلى إلحاق أضرار كبيرة باقتصاديات البلدان الأخرى. وبناء على مبادرة فنزويلا، عقد اجتماع في بغداد بين 10 و14 من شهر ديسمبر 1960 ضم ممثلي إيران، العراق، الكويت، المملكة العربية السعودية وفنزويلا، وتقرر من هذا الاجتماع التاريخي إنشاء منظمة (، OPEC)فالهدف الأول لهذه المنظمة كان الإبقاء على أسعار النفط الذي يستغله للكارتل الدولي للنفط خارج حدودها في مستوى مرتفع، وحماية مصالح الدول المنتجة وضمان دخل ثابت لها وتأمين تصدير إلى الدول المستهلكة بطريقة اقتصادية منتظمة، وفوائد مناسبة لرؤوس أموال الشركات المستثمرة في الصناعات البترولية وتنسيق

الجهود التي تبدلها البلدان المنتجة لانتزاع حصة أكبر من الأرباح الناتجة عن استغلال ثرواتها الخاصة[1].

حاليا منظمة OPEC تتألف من 12 دولة[2]، وهذا بغض النظر عن قومية أعضاءها (دول عربية وأخرى غير عربية), وقد ثبتت الأهداف الرئيسية لهذه المنضمة في[3]:

1. توحيد السياسات النفطية بين الدول الأعضاء وعمل أفضل الطرق لحماية مصالحهم الفردية والجماعية مع تحسين عائدات للبترول لدول الأعضاء عن طريق تنسيق سياساتها البترولية العامة للاستفادة من هذه الثروة.
2. العمل على استقرار أسعار النفط في الأسواق العالمية.
3. فرض رقابة على ثروتها النفطية وعلى عمليات الاستخراج والنقل والأسعار.
4. تطوير الخبرات الفنية في مجال الاستغلال والتصنيع.

❖ **الوكالة الدولية للطاقة (IEA):** لقد أنشئت هذه الوكالة كرد فعل على أزمة السويس عام 1956، وعلى ارتفاع أسعار النفط عامي 1973-1974، لغرض توحيد وتنظيم جهود الدول المستهلكة في وجه(OPEC). ففي مستهل 1974 وجه رئيس الولايات المتحدة نيكسون الدعوة إلى حكومات الدول الصناعية الكبرى المستوردة للنفط لحضور اجتماع في واشنطن /11/ 02 1974 لبذل جهود منسقة لتنمية مصادر الطاقة البديلة في إطار منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)[4].

وقد شملت في عضويتها 18 دولة صناعية غربية من أعضاء منظمة(OECD) ومقرها باريس، وقد ارتفعت العضوية إلى 24 دولة[5]. لقد سعت الوكالة لتحقيق أهدافها المعلنة لصياغة برنامج عمل للدول المستهلكة للطاقة وهي[6]:

1. تحديد مستوى مشترك نم الاستقلالية النفطية أثناء الطوارئ وتحقيق الإجراءات الكفيلة بضغط الطلب وترشيد الاستهلاك .
2. صياغة نظام معلومات يوزع دوريا حول السوق النفطي العالمي.

---

[1] _عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها ، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية 1982 ،ص75.

[2] _دول أوبك هي : الجزائر، أنغولا، أندونيسيا ، إيران , العراق، الكويت، ليبيا، نيجيريا، قطر، العربية السعودية، الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا.

[3] _www.opec.org.

[4] _ حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، 2006، ص275.

[5] _ دولة الوكالة الدولية للطاقة هي: الولايات المتحدة، وكندا، المملكة المتحدة، ألمانيا، ايطاليا، اليابان، استراليا، نيوزيلندا، السويد، الدانمارك، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورج، ايرلندا سويسرا، اسبانيا، النمسا، تركيا، اليونان، فرنسا، فلندا، المجر، البرتغال، النرويج.

[6] _ حسين عبد الله، مرجع سابق، ص276.

3. وضع برنامج طويل المدى يهدف إلى تقليص التبعية للبلدان المنتجة وتقليل الاعتماد على الطاقة المستوردة.
4. تشجيع وتنمية الطاقة البديلة كالطاقة الذرية و الشمسية و غيرها.
5. تكوين خزين من النفط يكفي لاستهلاك تسعين يوما، لمواجهة طوارئ ولغرض التأثير في السوق النفطية.

المطلب الثالث: طرق ومراحل تسعير البترول

جاء تطور تسعير البترول الخام وطرق تحديده متأثرا وبنسبة كبيرة بالعوامل السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى طبيعة السوق البترولية السائدة حينها، ومن الملاحظ أنه يمكن تفسير مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة فيما بينها هي:

أولا: مرحلة تسعير النفط الخام في ظل الاحتكار المطلق (1920-1939):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[1]:

أ. مرحلة نقطة الأساس الواحدة:

فرضت الشركات البترولية الاحتكارية نظاما خاصا بالأسعار المعلنة عرف بنظام نقطة الأساس الواحدة ويتم من خلاله حساب كل أسعار الخامات العالمية كما يلي:

سعر خام خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك إلى مناطق الاستيراد.

ب. مرحلة نقطة الأساس المزدوجة:

بموجب هذا النظام الجديد تمت إضافة نقطة أساس جديدة في منطقة الخليج العربي إضافة إلى نقطة خليج المكسيك، فكان بترول الخليج العربي يحسب على أساس خامات خليج المكسيك في الأسواق الدولية مضاف إليه أجور الشحن الحقيقية من مناطق الإنتاج إلى مناطق الاستهلاك.

ج. مرحلة نقطة الأساس الواحدة المتعادلة:

وصار يحسب في هده المرحلة باحتساب سعر بترول الخليج العربي كما يلي: سعر بترول الخليج العربي مضافا إليه تكاليف النقل من الخليج العربي إلى ميناء ساو ثمين بغرب انجلترا.

[1] _ سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس-ليبيا، الطبعة الأولى، 1999 ، ص195.

ثانيا: مرحلة تحديد سعر النفط الخام في ظل الانحصار الاحتكاري (1950 -1980):

تسعير البترول الخام لهذه المرحلة يمكن تقسيمها بدورها إلى ثلاثة مراحل[1]:

أ. **قاعدة صافي المحقق:** وفق هذه القاعدة كان يتم الاعتماد على سعر البترول الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للبترول .

ب. **قاعدة سعر الاشارة** :خلال هذه الفترة أصبحت منظمة الابيك والشركات البترولية الاحتكارية تحدد الأسعار.

ج. **قاعدة السعر الرسمي:** شهدت هذه المرحلة تصحيحا هيكليا في أسعار البترول حيت تمكنت منظمة الدول المصدرة للبترول وخاصة العربية منها من رفع مستوى السعر المعلن وفقا ما يتماش مع مصالحها الخاصة.

ثالثا: مرحلة تسعير البترول الخام في ظل المنافسة الحرة (1980 –حاليا)[2]:

في هذه المرحلة زالت سيطرة الشركات البترولية الاحتكارية لتنتقل هذه السيطرة إلى يد منظمة الدول المصدرة للبترول حيث أصبحت تتحكم في الأسعار، لكن لم تدم إلا ستة سنوات، وأصبحت سياسات الدول المنتجة خارج الأوبك مؤثرة أيضا.

[1] _ محمد أحمد الدوري، **محضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سابق ,ص206.

[2] _مرجع السابق، ص 207.

المبحث الثاني: الأزمات النفطية العالمية و تداعياتها

شكلت الأزمات البترولية بالنسبة لأجزاء من العالم نعمة، أما لمناطق أخرى فشكلت العكس تماما. ولكن سواء كانت الأزمة يسببها قفزة في أسعار البترول أو انهيارها، فإن البترول تأثر بالأحداث والصراعات الكبرى في العالم.

فالأزمة البترولية هي تغيير كبير في أسعار البترول عن ما كانت عليه في السابق، وتكون لها آثار وعواقب واسعة على البلدان المصدرة والمستوردة للبترول على السواء. وفي حقيقة الأمر، فالصدمة البترولية لها آثار إيجابية على الدول المستورد للبترول، حيث تشهد البلدان انخفاض في فواتير الواردات وتحسنها في موازين معاملاتها الجارية. أما الدول المنتجة والمصدرة فتكون لها آثار سلبية وقد تتضرر اقتصاداتها خاصة إذا كانت إيرادات البترول تشكل جزء كبير من ميزانياتها[1].

المطلب الأول: الصدمة البترولية الأولى 1973

أطلق على هذه الأزمة اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية، وتقييم برميل البترول بقيمته الحقيقية التي كانت متدنية إلى مستويات قياسية. حيث في سنة 1973، قررت المنظمة زيادة أسعار البترول من جانب واحد لتقفز من 3 دولار للبرميل الواحد في أكتوبر 1973 إلى 12 دولار، أي رفع الأسعار بنسبة 400%[2]. وذلك من خلال إقدام الدول العربية بصفة خاصة على رفع أسعار نفطها، وتمكنت من مضاعفة أسعار النفط إلى مستويات لم تكن متوقعة عن طريق تحديد الأسعار دون اللجوء إلى الشركات النفطية الكبرى مستغلة النفط كأداة للضغط على الدول الكبرى[3].

أولا: أسباب الأزمة:

لم يكن الحظر البترولي السبب الرئيسي في تعميق الصدمة وإنما هناك عدة عوامل أخرى ساهمت في تعميقها أهمها[4]:

[1]_نور الدين بهلول، نور الدين محرز، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العربي** ، مداخلة في الملتقى الدولي الأول: حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ،يومي 14_15أكتوبر،2017،ص4.

[2]_مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان :**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري** قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015،ص5.

[3]_د موري سمية، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014 ،ص14.

[4]_ نفس مرجع سابق ، ص 74.

أ. **انخفاض قيمة الدولار:** شهد الدولار الأمريكي انخفاضا سنة 1971 بـ 8 %بسبب تخلي الو.م.أ عن تحويل الدولار إلى ذهب، حيث استمر في الانخفاض حتى سنة 1973 بسبب المشاكل التي كان يعاني منها الاقتصاد الأمريكي مما أثر على الأسعار الحقيقية للنفط.

ب. **المنافسة العالمية على الطاقة:** إن ارتفاع المنافسة بين الدول الصناعية الكبرى للحصول على أكبر كمية من البترول والذي يسمح لها برفع مستوى نموها الاقتصادي والاعتماد على البترول كمصدر رئيسي للطاقة جعلها تجد نفسها أمام وضعية صعبة نتيجة تقليص التموينات البترولية فأصبحت تستورد الكميات المتاحة من البترول لتلبية حاجياتها مقابل السعر المحدد من الدول المنتجة .

ج. **تضاعف قوة الأوبك:** مع بداية السبعينات أصبح عدد أعضاء أوبك 13 دولة، 7 دول عربية لها طاقة إنتاجية عالية أبرزها السعودية بإنتاج يومي يقدر بـ 10 مليون برميل ما مكن الأوبك امتلاك القدرة للتأثير على المعروض النفطي في السوق العالمي.

ثانيا: نتائج الصدمة البترولية1973: أثرت أزمة 1973على أطراف عديدة في السوق البترولية منها[1]:

أ. **نتائج الصدمة على دول الأوبك:** أهم ما خلفته هو:

- ❖ تحكمها في الإنتاج البترولي الذي كانت تسيطر عليه الشركات الأجنبية من خلال عمليات التأميم.
- ❖ ارتفاع العوائد البترولية لدول المنظمة، حيث ارتفعت خلال سنوات متتالية من 1970_1967 من 7.528 الى 192.3 مليار دولار ،الى جانب ضهور نضام جديد للأسعار تحدده دول الاوبك .

ب. **نتائج الصدمة على الدول الصناعية:**

- ❖ نتج عن ارتفاع أسعار البترول عرقلة نموها الاقتصادي بشكل كبير فمثال من 10.2% خلال الفترة 1963 الى 1985 .
- ❖ انشاء الوكالة الوطنية للطاقة بمرافقة 40 دولة صناعية كبرى للضغط على الأسعار.
- ❖ التخفيض من استهلاك البترول لتخفيض تبعيتها لدول الأوبك من 590 إلى 561 مليون طن بين 1973 و1974.
- ❖ تشجيع الاستكشافات البترولية وتخصيص استثمارات ضخمة لها وقد تم اكتشاف آبار جديدة في مختلف المناطق.

[1] _زاوي عبد الرحمن وآخرون، **قراءة في الأزمات النفطية العالمية المختلفة، الأسباب والنتائج**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي14_15 أكتوبر ،2017 ص5.

- ❖ تكوين مخزون استراتيجي لحماية نفسها من الأزمات والبحث عن مصادر طاقوية بديلة كتنشيط مناجم الفحم وتطوير الطاقة النووية، حيث ارتفعت الواردات الأوربية من الفحم من 28إلى 46 مليون طن 1973 و 1975 .

تجدر الإشارة أن بعض الدول الصناعية استفادت من ارتفاع أسعار البترول خاصة هولندا التي كانت تستورد البترول العربي لإعادة بيعه ما جعل اقتصادها يتلقى موارد مالية كبرى.

المطلب الثاني: الصدمة البترولية الثانية 1986

انهارت في بداية سنة 1986 أسعار البترول بشكل سريع خلال الأشهر الأولى، فوصل سعر برميل البترول الخام خالها إلى 13 دولار بعد أن كان في مستوى 27.5 دولار للبرميل سنة 1985، ما خلق أزمة حقيقة للدول المنتجة للبترول خصوصا أعضاء الأوبك نتيجة للحملة المعادية التي تبنتها الوكالة الدولية للطاقة بالتعاون مع شركات البترول الكبرى[1].

أولا: أسباب الصدمة البترولية الثانية 1986:

إن حدوث هذه الصدمة لم يكن صدفة وإنما نتيجة لتراكم عوامل عدة عبر السنوات السابقة نذكر منها[2]:

- **أ.** ظهور بوادر الضعف والخلافات بين أعضاء منظمة الأوبك وذلك لاختلاف مصالح الدول الأعضاء.
- **ب.** نجاح الدول الصناعية نتيجة اتباع سياسة في إطار وكالة الطاقة الدولية لترشيد استخدام البترول و احلال مصادر بديلة قصد خفض التبعية الطاقوية للدول المنتجة .
- **ج.** المنافسة بين الدول الأعضاء لمنظمة الأوبك ودول خارجها، أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك لحساب منتجين جدد خارج المنظمة الذين وصل إنتاجهم لسنة 1986 الى 11.4 مليون برميل يوميا .
- **د.** تبعات حرب الخليج الأولى التي دامت 8 سنوات و نصف .

[1] _أبو بكر خالدي، عبد الكريم دبار، **أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990_2017)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و تجارة دولية ،جامعة الوادي،2019،ص15.

[2] _ نفس المرجع السابق ،ص ص 8_9 .

ثانيا: نتائج الصدمة البترولية لسنة 1986:

يمكن تلخيص أبرز النتائج فيم يلي[1]:

أ. نتائج الأزمة على دول الأوبك :

- ❖ تراجع عوائد البترول حيث أدى انخفاض الأسعار إلى تدهور اقتصاديات الدول الأعضاء وزيادة المديونية الخارجية للدول ذات طاقة إنتاجية محدودة.
- ❖ توجه دول خارج المنظمة إلى زيادة حصتها في السوق البترولية
- ❖ انخفاض الصادرات البترولية للدول المنظمة أدى إلى إطالة عمر الاحتياط البترولي، وشجع الدول على العمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية بدل البقاء رهينة إنتاج وتصدير الأوبك

ب. نتائج الأزمة على الدول المنتجة غير الأعضاء في المنظمة:

ساهمت هذه الدول في إغراق السوق البترولية لأخذ حصة في الإنتاج العالمي، لكن هذا لم يشفع لها وتكبدت خسائر كبيرة لارتفاع تكاليف الإخراج والاتحاد السوفياتي مثال على ذلك، حيث انخفض إنتاجه من 616.3 الى 607 مليون طن بين 1983 و 1986. كما انهارت الشركات البترولية الصغيرة نتيجة التكاليف المرتفعة والخسائر المحققة وانخفضت الاستثمارات في الصناعة البترولية. كما أن مداخيل الشركات الكبرى انخفضت إلى 18.4 مليار دولار في 1985 الى 8 مليار دولار عام 1986 ورافقتها تخفيضات في نفقات الاستكشاف.

أما بالنسبة للدول الصناعية الكبرى فقد استفادت من تخفيض الأسعار في زيادة الطلب على البترول وتقليل استخدام البدائل الأخرى نظرا الارتفاع تكاليفها. حيث انخفضت قيمة واردات البترول بما يقارب 45مليار دولار سنة 1986 وتزامن ذلك مع انخفاض في معدل التضخم وارتفاع معدل الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول. حيث أشارت الدراسات إلا أن كل الانخفاض في سعر البترول يؤدي إلى تخفيض التضخم ب 1% ورفع معدل النمو مع تسجيل انخفاض في صادرات الدول الصناعية نحو بعض الدول النامية التي انخفضت إيراداتها.

[1] _أبو بكر خالدي، عبد الكريم دبار، نفس المرجع السابق، ص9.

المطلب الثالث: انفجار الطلب العالمي 2004-2008

تميز عام 2004 بارتفاع متواصل لأسعار البترول لمعظم السنة ووصولها إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار الإسمية للبترول من قبل، إذ ارتفع المعدل السنوي لسلة الأوبك إلى أعلى معدل سنوي لسلة الأوبك منذ البدء بالعمل بنظام السلة عام1987[1]. واستمر هذا الارتفاع بالزيادة ليسجل مستويات قياسية بلغت سقف 94 دولار للبرميل بداية سنة 2008، وذلك بعد تصاعد القلق من التجارب الصاروخية الإيرانية. لكن سرعان ما اتجهت الأسعار نحو الهبوط لتصل الى 60دولار للبرميل في أكتوبر 2008. وهو أدنى مستوى منذ أكثر من عام حيث يعتبر أكتوبر أسوء شهر للبترول في سنة 2008، حيث خسر 32 دولار من قيمته في هذا الشهر وواصلت أسعار البترول الخام انخفاضها لتصل في 5 ديسمبر 40.50 دولار للبرميل في أقل انخفاض لها طوال سنوات وذلك بسبب المخاوف على الطلب العالمي بسبب الركود الاقتصادي العالمي والذي كان سببه أزمة الرهن العقاري، فلأزمة المالية العالمية انعكست آثارها على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في العالم بما في ذلك أسواق البترول التي شهدت تراجعا حادا في الأسعار بسبب تدني الطلب العالمي[2].

أولا: أسباب انفجار الطلب العالمي على البترول لسنة2004_2008:

هناك ثلاث عوامل رئيسية لظهور هذه الأزمة تتلخص فيما يلي[3]:

أ. تأثير الاضرابات و الصراعات في نيجيريا بشأن الانتاج البترولي ثم هناك الاضراب الذي شل فنزويلا في 2003 و أسهم في خفض الانتاج .

ب. الاختناقات في عمليات تكرير البترول في العديد من البلدان المستهلكة لها و الناجمة عن اهمال تخصيص استثمارات تلبي توسيع الأسواق في هذا الصدد.

ج. قرار الأوبك بخفض سقف الانتاج الي 32.5 مليون برميل في اليوم بالرغم من الاحتياجات الشديدة التي بدلتها الدول الصناعية مما زود من أوجه التوتر غير أوبك لم تخفض فعليا ، و هكذا ظل البترول المعروض كافيا لتغطية احتياجات الطلب ،و لم يكن القرار أثره الذي توقعه أغلب الخبراء .

[1] _أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي 14_15 أكتوبر،2017،ص09.

[2] _مريم لسبع، **دارسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي 14_15أكتوبر، 2017 ،ص5.

[3] _ضياء مجيد الموسوي **"ثورة أسعار النفط"** ديوانالمطبوعاتالجامعية,الجزائر2004ص32.

المطلب الرابع: الصدمة النفطية 2014

عرفت أسعار النفط تراجعا حادا في السوق الدولية في النصف الثاني من 2014، هذا التراجع التاريخي وضع حدا لفترة استقرار دامت لأربع سنوات حول معدل سعر 105 دولار للبرميل. هذا التراجع القوي في الأسعار تعدى تقلبات أسعار الكثير من السلع و البضائع غير النفطية مقارنة بالطفرة التي عرفها سنة 2011، ما جعل الكثيرين ينظرون اليه أنه اشارة لنهاية عهد السعر العالي لبرميل النفط. و أشارت التقديرات الى بقاء سعر خام النفط متدنية، و لن تعرف زيادات هامشية الا خلال عام 2016[1].

أولا: أسباب الصدمة النفطية 2014: يمكن تلخيص أهم أسباب انخفاض النفط لعام 2014 كما يلي[2]:

أ. **انخفاض مستويات النمو الاقتصادي في العالم:** حيث يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على النفط نتيجة ضعف النشاط الاقتصادي في الدول المستوردة له لو وعلى رأسها منطقة اليورو. فوفقا لآخر تقارير النمو في أوروبا تراج معدل النمو إلي مستويات متدنية، حيث حققت منطقة اليورو معدل نمو 0.2%فقط في الربع الثالث من عام 2014مقارنة بمعدل نمو 0.1% في الربع الثاني. لم يقتصر التراجع في النمو على الدول الصناعية المتقدمة وإنما امتد أيضا إلي أهم الاقتصادات الناشئة في العالم. ، فقد تراج معدل النمو في الصين إلى7.3%في الربع الثالث من عام 2015 وذل مقارنة ب 7.5% في الربع الثاني، وقد قدر معدل النمو فبي العالم في عام 2016 ب3.7%.

ب. **تركيز الأوبك على الحصص بدلا من الأسعار:** و ذلك في محاولة لإجبار الأطراف المنتجة من خارج الأوبك الى التعاون مع المنظمة في الخفض الجماعي للحصص ، بدلا من أن تتحمل الأوبك وحدها مسؤولية توازن الأسعار على حساب حصتها في السوق العالمي للنفط الخام .

ج. **انخفاض تأثير المخاطر الجيوسياسية** :ان الانتاج لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية و استمرت الدول المنتجة في الضخ عند مستويات مرتفعة ما أدى الى تزايد العرض في السوق ،في الوقت الذي يتراجع فيه الطلب فقد تضاعف الانتاج الليبي مند جوان 2014 ثلاثة أضعاف

تقريبا الى 900 ألف برميل يوميا كما أن الصراع مع تنظيم الدولة الاسلامية في العراق و الشام لم يؤثر في تدفقات النفط من العراق ،و هو ما أدى الى تلاشي التهديد من تأثر العرض العالمي للنفط نتيجة لهذا النوع من المخاطر .

[1] _ John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Iimplications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015, p.155.

[2] _حمد الحسناوي، مخاطر تراجع سعر النفط ،مجلة المصارف ،العدد 135 ،فيفري 2015،ص ص 7_9.

د. **ارتفاع قيمة الدولار:** شهد العالم في الفترة الأخيرة ارتفاع معدل صرف الدولار الأمريكي بالعملات المختلفة في العالم ، وبما أن السلع التجارية في العالم مثل النفط تسعر بالدولار، فان سعرها السوقي يتأثر أيضا بقيمة الدولار ،و مع ارتفاع قيمة الدولار يتحول النفط الى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الولايات المتحدة ، و هو ما يقلل الطلب العالمي عليه، و بالتالي تتزايد الضغوط على سعره نحو التراجع .

هـ. **تزايد انتاج النفط الصخري** : عرف انتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية قفزة نوعية مذهلة . حيث عرف نموا كبيرا مع استحداث تقنية الكسر الهيدروليكي لاستخراج النفط و الغاز من بين الصخور الشيست من مكامنها في أعماق الأرض، و هذا التوجه الأمريكي كان من الأسباب الرئيسية في تهاوي أسعار النفط عالميا مع زيادة التدفق في السوق الدولية .

و. **الزيادة في العرض مقابل التراجع في الطلب(تخمة عرض النفط):** يعتبر تراجع الطلب على النفط مع الزيادة في العرض من أبرز الأسباب التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط، فقد نما إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للنفط منذ العام 2008حتى أواخر 2014بنسبة 70%تمثل زيادة في العرض بمقدار 4مليون برميل يوميا ،فالسوق الأمريكي وهو أكبر مستهلك للنفط انتعش مع زيادة انتاج من النفط و الغاز الصخريين و تراجع الواردات منها.

فحسب تقرير لوكالة الطاقة الدولية يعود انهيار الأسعار إلى قفزة في المعروض منه خارج دول أوبك إلى أعلى معدل نمو له على الإطلاق مع انكماش في الطلب وكانت الأسواق تتوقع أن تخفض أوبك انتاجها (تنتج 40%من الانتاج العالمي) لتعادل العرض العالمي للطلب، ولكنها لم تفعل شيئا في اجتماعها الشهير في نوفمبر 2014، ثم ليصل الى ما دون 50دولار في جانفي 2015[1].

ثانيا: نتائج الصدمة البترولية 2014: شملت عدة جوانب منها:

أ. **نتائج الصدمة البترولية 2014على الدول المصدرة للنفط :** يمثل البترول الدخل الرئيسي للدول المنتجة له، و اذا استمر هذا الانخفاض لفترة طويلة جدا سيؤثر على الايرادات الخاصة بالموازنة ،هذا بترتب عليه تخفيض فوري في النفقات. وقد حاولت بعض الدول المنتجة من بينها الجزائر أن تحفظ على الانفاق الاستثماري وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية ، ولكن هذا لكن هذا كان

[1] _راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 2015، ص 3.

بالاعتماد على الاحتياطات و على توسيع رقعة العجز و هذا التأثير اذا استمر لفترة طويلة سيجعل عملية الاستعانة بالعجز لتغطية النفقات الرأسمالية عملية صعبة جدا[1] .

ب. نتائج الصدمة البترولية 2014 على الدول المستوردة للنفط: استفادت الدول من جراء تقلبات أسعار النفط ومن بين الدول المستفيدة من هذه التذبذبات :الدول المستوردة المتقدمة (أمريكا ،اليابان، ومنطقة اليورو)، و الدول المتحولة مثل (الصين، الهند، إندونيسيا).

و فيما يلي ايجاز لأهم الآثار الايجابية التي حققتها هذه الدول [2]:

- ارتفاع دخل القطاع العائلي بزيادة حقيقية في الدخول على الاستهلاك، من خلال التوافر في فاتورة الوقود في المواصلات و غير ذلك من استهلاك القطاع العائلي.
- انخفاض تكاليف مدخلات الانتاج من الطاقة في العديد من القطاعات كالمواصلات ، الزراعة و الصناعة، وكذلك السلع النهائية التي يدخل النفط في انتاجها مثل : البتروكيماويات و الألمونيوم .
- انخفاض في معدلات التضخم العام.

المطلب الخامس: أزمة كوفيد 19 وانهيار أسعار النفط عالميا

منذ اكتشاف الفيروس الجديد وحالات الإصابة به في الصين في بداية عام 2020، هوت أسعار النفط بشدة. وانخفض سعر نفط برنت من 68.90 دولار للبرميل في 1 يناير إلى 50.5 دولار في 28 فبراير. كما هوت العقود الآجلة للنفط الخام نحو 20 دولارا في البرميل في يناير/ وفبراير تحسبا للتأثير السلبي على الطلب على النفط من جراء تفشي الفيروس.

ومع أن ثمة عوامل أخرى ربما أسهمت في هذا الهبوط، فإن فيروس كورونا كان على الأرجح أكثر العوامل تأثيرا، ويرجع ذلك في جانب كبير منه إلى الانخفاض الكبير في الطلب من الصين حيث أغلقت السلطات منشآت الإنتاج في إطار جهودها لاحتواء انتشار الفيروس. ووفقا لتقرير سوق النفط لشهر فبراير الصادر عن وكالة الطاقة الدولية، تبلغ نسبة الطلب على النفط في الصين حاليا 14% من الطلب العالمي، ويشكل معدل نمو الطلب على النفط في الصين سنة 2020أكثر من 75% من النمو في الطلب العالمي.

توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمقدار 435 ألف برميل يوميا بمعدل سنوي في الربع الأول من عام 2020، وهو أول انكماش فصلي في أكثر من عشر سنوات. ومن المتوقع

[1] _زينب بن بريهش، وسيلة عمروش، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر**، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيجل ،2018، ص 35.

[2] –خالد بن راشد الخاطر، **تحديات انهيار أسعار النفط و التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون** ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،أوث 2015، ص 8.

أيضا أن يهبط الطلب العالمي على النفط في عام 2020 كله بمقدار 365 ألف برميل يوميا، وهو أسوأ أداء للطلب منذ عام2011[1].

بالإضافة إلى الصدمة الناجمة عن جائحة كورونا، أدى انهيار المفاوضات بين منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفائها إلى انهيار دائم في أسعار النفط على الأرجح. ففي 5 مارس ، اقترحت أوبك خفض الإنتاج 1.5 مليون برميل يوميا في الربع الثاني من عام 2020، منها مليون برميل من إنتاج أعضاء أوبك، ونصف مليون من بلدان غير أعضاء في المنظمة أبرزها روسيا. وفي اليوم التالي، رفضت روسيا الاقتراح مما دفع السعودية، أكبر مُصدر للنفط في العالم، إلى رفع الإنتاج إلى 12.3 مليون برميل يوميا، وهو ما يمثل طاقتها الإنتاجية القصوى. كما أعلنت المملكة خصومات غير مسبوقة وصلت إلى 20% في الأسواق الرئيسية. وكانت النتيجة هبوطًا فوريًا في الأسعار بنسبة تزيد على 30% واستمرار الانخفاضات منذ ذلك الحين. فوصل سعر خام غرب تكساس الوسيط القياسي إلى مستوى منخفض بلغ 22.39 دولار للبرميل في جلسة منتصف اليوم في 20 مارس 2020 أي أقل من نصف السعر في بداية الشهر[2].

و يعد يوم الاثنين 20 أبريل 2020 "يوما أسودا " في تاريخ صناعة النفط العالمية، انهارت أسعار النفط الأمريكي القياسي المعروف بخام غرب تكساس بنسبة 300 % خلال تداولات ذلك اليوم، وسجلت (-37) دولار للبرميل عند التسوية ، فمع تقلص القدرة التخزينية الأمريكية و تكلفتها الباهظة، يكون أرخص للمنتج أن يتخلص من انتاجه مجانا أو تقديم اغراءات مالية لزبائنه لكي يقبلوا أخذ النفط ويتحملوا تكاليف الشحن و التخزين، و هذا ما حدث لعقود تسليم ماي حيث هرع أصحابها الى اعادة بيعها و التخلص منها بأدنى الأسعار لكي يتفادوا تكاليف الشحن و التخزين ، وقد هز هذا الانهيار الأسواق العالمية و كان له أثر سيكولوجي عميق من تكساس الأمريكية مرورا ببحر الشمال الأوروبي و الخليج العربي و شرقا الي اليابان، ومع تهاوي الطلب على النفط و انهيارات الأسعار لا تزال الأسواق تواجه فائضا يزيد على 4 الى 10ملايين برميل يوميا في الفترة فبراير/ماي 2020، وهو ما يعادل 4-10% من الطلب العالمي حتى بعد تخفيضات منظمة أوبك و شركائها.

و ذكر مختصون ومحللون نفطيون، أن معنويات قاتمة تسيطر على السوق النفطية بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة كورونا، ما جعل أسعار النفط تدور في نطاق محدود عند نحو 40 دولارا للبرميل

[1] _ التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(worldbank.org) تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/08،على الساعة 13:00 .

[2] _ التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط(albankaldawli.org) ،تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/08 ، على الساعة 14.00.

على مدى أشهر عدة، مع فرص محدودة في الانتعاش.وأشار المختصون إلى أن "أوبك" تكثف الجهود من أجل استعادة التوازن في السوق ودعم ارتفاع الأسعار، ما يتطلب التركيز على خفض الطاقة الإنتاجية الفائضة في أوبك ، إضافة إلى الحاجة إلى مزيد من التعافي في الطلب العالمي، لافتين إلى أن دول العالم كلها تسعى إلى تفادي الوصول إلى مرحلة الإغلاق الاقتصادي الثاني حتى لا يتكرر سيناريو انهيار الأسعار، كما حدث في أبريل الماضي. كما أن أعباء السوق ليست قاصرة على ضعف الطلب، بل تتجاوز الأزمة إلى استمرار وفرة المعروض النفطي، خاصة بعد استئناف ليبيا تصدير النفط الخام حيث أن الصادرات الليبية قد ترتفع إلى 0.5 مليون برميل يوميا بحلول نهاية العام الجار ي، فضال عن أي مستوى المخزونات سيظل أحد المحركات الرئيسة الفورية لأسعار النفط الخام[1].

[1] _السوق النفطية في حالة عدم يقين .. تقلبات سعرية متلاحقة وتسارع كورونا يضغط على الأسعار | صحيفة الاقتصادية(aleqt.com) تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/08 ، على الساعة 22:16.

المبحث الثالث: تداعيات الصدمات النفطية عالميا

المطلب الأول: علاقة سعر النفط ببعض المتغيرات الاقتصادية

يلعب سعر النفط دور كبير في التأثير على الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، لما له من علاقات متشابكة مع الكثير من المتغيرات الاقتصادية نذكر منها:

أولا: أثر سعر النفط على المستوى العام للأسعار:

توجد علاقة لسعر النفط بالتضخم، فنجد أن ارتفاع سعر النفط يمثل صدمة تضخمية، و التي يمكن أن ترفق بآثار الدور الثاني من خلال حلقة الأسعار–أجور. فارتفاع أسعار النفط من شأنه أن يؤدي الى ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك. وبالإضافة الى هذا الأثر المباشر، يوجد ما يسمى بآثار الدور الثاني، فبسبب انخفاض القدرة الشرائية الناتج عن ارتفاع أسعار الاستهلاك قد يطالب العمال برفع الأجور، مما يؤدي الى حلقات الأسعار–أجور. أما المؤسسات فإنها بدورها تحول ارتفاع تكاليف الانتاج الناتج عن ارتفاع أسعار النفط الى ارتفاع في أسعار البيع، وهو ما يؤدي الى تغدية حلقة الأسعار–أجور، اد أنه يولد مرجعات تصاعدية للتضخم المتوقع[1].

وعموما فإن العلاقة بين أسعار النفط والتضخم هي علاقة طردية، فأسعار النفط تنعكس على تكاليف الإنتاج، وبالتالي، على أسعار المنتجات النهائية. وبالنسبة للدول التي تستورد هذه المنتجات، فإنها تستورد معها التضخم، مما يؤدي إلى التأثير على المستوى العام للأسعار، لأن النفط يدخل كمادة أولية في الصناعة والزراعة وقطاع الخدمات وتعتبر أسعاره تكاليف بالنسبة لإنتاج هذه الطاقات. ومن جهة أخرى، يؤثر التضخم على القيمة الحقيقة للعوائد النفطية التي تتلقاها الدول المصدرة لهذه المادة[2].

ثانيا: أثر سعر النفط على الدولار

يقوم سعر النفط بالدولار الأمريكي والعلاقة بين سعر النفط والدولار معقدة[3]، إذ أن انخفاض سعر الدولار يؤدي إلى ارتفاع سعر النفط، بحيث تتصف طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين بالعكسية .في العقود الماضية بينت العديد من الدراسات أن التغيرات في سعر النفط تلعب دورا حاسما في إحداث تغيرات

---

[1] _ بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد ،الانفاق الحكومي ، البطالة ،و التضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR " للفترة (1970_2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03 ،2012، ص27.

[2] _ حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986–2008**، مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2008–2009، ص63.

[3] _ سعد الله داود، **تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008–2010** ،مجلة الباحث، العدد 09، جامعة الجزائر، 2011، ص216.

في أسعار صرف الدولار، وعلى العكس من ذلك هناك دراسات أخرى خلصت أن أسعار الصرف هي التي تؤثر في أسعار النفط، إذا أسعار النفط وأسعار صرف الدولار ظلت موضوع للبحث والدراسة والخلاف إلى اليوم ، ويتبين ذلك في الآتي[1]:

أ. **أثر سعر صرف الدولار على أسعار النفط الخام:** يؤدى انخفاض سعر صرف الدولار إلى رفع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر وأثر غير مباشر. يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الاخرى مقدرة بالعملات الأجنبية ، لذلك يقبل عليها المستثمرون .

ويتمثل الأثر غير المباشر أو البعيد الأجل، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى الطويل انخفاض الطاقة الإنتاجية، أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة والتي لن تمكنها من توفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا يعنى انخفاض المعروض مقارنة بالطلب، وبالتالي، ارتفاع أسعار النفط. الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة، هذا يعنى ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات .

ب. **أثر أسعار النفط الخام على سعر صرف الدولار:** وبالمقابل يسهم ارتفاع أسعار النفط في خفض الدولار بسبب ارتفاع فاتورة واردات النفط الأمريكية وزيادة العجز في ميزان المدفوعات، ولكون سعر النفط والدولار ينخرطان باتجاهين مختلفين فان الدول المنتجة للنفط والتي تبيع منتجاتها بالدولار ستتضرر من جراء انخفاض القيمة الشرائية للدولار والتي تستخدم لشراء سلع أخرى من الأسواق الخارجية. وللتعويض عن هذا التراجع في القوة الشرائية يقوم هؤلاء برفع سعر البرميل.

إن فك ارتباط العلاقة بين الدولار وأسعار النفط يتطلب حلين جذريين بعيدين عن الواقع أحدهما تسعير النفط بغير الدولار. وإن لم يكن هذا ممكنا، فإن انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط سيخفف من هذه العلاقة بشكل ملحوظ .

[1] _ نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببيه** ،متاح على الرابط الالكتروني التالي : https://www.freit.org/WorkingPapers/Papers/TradePolicyGeneral/FREIT293.pdf ، تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/10 ، على الساعة17:20.

لا يمكن التسليم مطلقا بالعلاقة العكسية بين أسعار النفط وسعر صرف الدولار، فقد تحدث استثناءات يتوافق فيها انخفاض الدولار مع انخفاض أسعار النفط، كما أن ارتفاع الدولار قد يساهم في رفع أسعار النفط، ويحدث هذا عادة عند تضافر مجموعة من العوامل تؤثر في آلية العلاقة العكسية بين سعر صرف الدولار النفط[1].

ثالثا: أثر سعر النفط على الذهب

يرتبط الحديث بالتأثير المتبادل بين أسعار النفط والذهب رغم الفارق الكبير بينهما من جميع النواحي، فالذهب حتى و ان فقد و وظيفته كعملة متداولة أصبح يحتفظ به كاستثمار. ويستخدم في المضاربة لكونه أهم المعادن النفيسة انتشارا، وتمتعه بالقيمة المادية والمعنوية. أما النفط فهو وقود الحضارة البشرية وقد سمي بالذهب الأسود لأنه أصبح مصدر الثروة والدخل للعديد من دول العالم التي تصدره.

وبما أنهما مصدران للثروة نشأت علاقة متينة بين الذهب والنفط وهذه العلاقة ناشئة عن ارتباطهما بالدولار الأمريكي من ناحية؛ ومن ناحية أخرى، لكون سعر النفط ذو علاقة بإنتاجية معظم السلع كونه يمثل جزءا من مكونات التكلفة لأي سلعة سواء تمثل ذلك في تكلفة النقل أو الإنتاج. وعليه فإن حدوث أي تغيرات في أسعاره من شأنه أن يؤثر في الاقتصاد المحلي والعالمي، من خلال إحداث تغيرات في أسعار السلع المحلية والعالمية، سواء كان التغير بالارتفاع أو الانخفاض .وتعتبر العلاقة بين النفط والذهب علاقة طردية، بمعنى أن انخفاض أسعار النفط يعني بالضرورة تراجع لأسعار الذهب، وفي الوقت الذي تصعد فيه أسعار النفط كانت أسعار الذهب تتجه بنفس الاتجاه. وصعود أسعار النفط يؤدي الى ارتفاع حصيلة الدخل القومي للدول المنتجة مما يؤدي الى ارتفاع مستوى المعيشة مما يدفع الافراد لشراء الذهب[2] .

من خلال ما سبق، يمكن القول بأن العلاقة بين النفط والذهب علاقة منطقية، فارتفاع أسعار النفط تحدث زيادة في أسعار الذهب، وأكثر الأمثلة دلالة على تلك عمق العلاقة هو ما شهد بين 2003 –2007 توجه أسعار النفط والذهب نحو الارتفاع، حيث تعمل الدول الصناعية التي تملك الذهب على طرحه في الأسواق العالمية مع الضغط لإبقاء أسعاره مرتفعة لامتصاص الفوائض المالية النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط. إلا أنه خلال عامي 2007 –2008، عندما ارتفعت أسعار النفط إلى سقفها فمس سعر البرميل 150دولار، ثم تراجع ليصل إلى 60 دولار للبرميل، لوحظ العلاقة العكسية بين السلعتين فكلما

---

[1] _ عيه عبد الرحمان، **دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية**، البحث الرابع المقدم في المؤتمر 3 العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لبنان،19 –20 ديسمبر 2009 ،ص 15 .

[2] _ عامر العمران، **أسعار الذهب وعلاقته مع النفط والدولار**، مركز الروابط للبحوث والدراسات، متوفر على الرابط الالكتروني التالي: 2015/01/29 https://rawabetcenter.com/ تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/01 ،على الساعة 13:07 .

ارتفعت أسعار النفط انخفضت أسعار الذهب، والعكس صحيح تماما، تفسير ذلك حين تنخفض أسعار النفط يلجأ المضاربون حينها إلى الاستعانة بالصكوك الذهبية فيزداد الإقبال عليها فترتفع أسعارها[1].

رابعا: أثر سعر النفط على أسعار الأسهم:

إن هناك تغيرات بسبب ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط على أسعار أسهم شركات المدرجة في السوق المالي. ولقد أثبتت الدراسات أن هناك أثار مترتبة عن تغيرات أسعار النفط على أسعار الأسهم. إن ارتباط التغير في أسعار عناصر الإنتاج الرئيسة أمر مألوف مثل النفط وأداء المؤشرات الرئيسة لسوق الأسهم، حيث أن زيادة في أسعار النفط سوف تؤثر بالإيجاب على سوق الأسهم، حيث أن أي زيادة في أسعار النفط سوف تؤدي إلى زيادة في تكاليف المداخلات لمعظم الشركات مما يضطر المستهلكين لإنفاق المزيد من الأموال على البنزين وبالتالي الزيادة في أرباح الشركات. والعكس صحيح عندما تنخفض أسعار النفط ولقد تم اختبارها من طرف الخبير الاقتصادي أندريا بيسكانوري في صندوق النقد الدولي عام 2008 ،حيث قام بقياس أثر تغيرات أسعار النفط على مؤشر داوجنز (500Sϙ)كبديل لأسعار الأسهم..

وقد اكتشف أن متغيراتها انتقلت فقط في بعض الأحيان بنفس الاتجاه وبنفس التوقيت حيث وجد أن هناك علاقة ضعيفة، كما أنه لا يوجد ارتباط بينهما عند مستوى ثقة 95%[2].

خامسا:أثر سعر النفط على الناتج الداخلي الخام (GDP)

يمكن توضيح العلاقة بين سعر النفط و الناتج الداخلي الخام الن عن طريق أثر جانب العرض الكلاسيكي، والذي حسبهِ فإن أي ارتفاع في أسعار النفط هو دليل على نقص وندرة المداخلات الضرورية للإنتاج مما يؤدي بدوره الى انخفاض الناتج الكامن. و بالنتيجة يكون هناك ارتفاع في تكلفة الانتاج يقابله انخفاض في الانتاجية و تباطؤ نمو الناتج.

لقد تم تناول هذه العلاقة بين أسعار النفط بكثرة من طرف العديد من الأدبيات التطبيقية، عموما هذه الدراسات توصلت الى نتيجة أساسية مفادها أن أسعار النفط يخلف أثرا سلبيا على مستوى الناتج، بينما وجد أن هذا الأثر ضعف مع مرور الزمن، و خاصة مند أواخر تسعينات القرن الماضي، ومن بين التفسيرات المطروحة، نجد ذلك التفسير القائل بأنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي عرف مند أواخر التسعينات

---

[1] _ عيدلى العبيدلي، **التأثير المتبادل بين أسعار الدولار والذهب والنفط، صحيفة الوسيط البحرينية** ، العدد 2618 ،06-11-2009 ،من خلال الرابط الالكتروني التالي : http://www.alwasatnews.com/news/332866.html ،تم الاطلاع عليه يوم :2021/05/02 ، على الساعة 18:18 .

[2] _ د.بن قانة اسماعيل ، طاوسي ابراهيم، **أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار أسهم السوق المالي حالة قطاعات بورصة السعودية للفترة 2013_2015** ، عدد خاص بفعاليات اليوم الدراسي حول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية يوم 2016/12/06. ص ص 66 67.

صدمات نفطية لا تقل أهمية و شدة عن أزمة السبعينات ،الا أن نمو الناتج الداخلي الخام حافظ على ثباته في أغلب البلدان الصناعية الكبرى، وهناك تفسير معقول لهذا الأثر المتناقص، و هو أن آثار صدمات ارتفاع أسعار النفط تكون متشابهة بين الفترات التي تشهد هذا الارتفاع في الأسعار، و لكن ما يمكن أن يؤدي الى اختلاف آثار هذه الصدمات، هو امكانية تزامنها مع صدمات كثيرة من عدة أنواع، فمثلا تزامنت الصدمات النفطية لسنوات السبعينيات مع ارتفاعات كبيرة في أسعار السلع الأخرى، بينما تزامن ارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأولى من الألفية الثالثة مع نمو عالي للإنتاجية و الطلب العالمي على النفط[1].

سادسا: أثر سعر النفط على الشغل و البطالة

ان ارتفاع أسعار النفط يمكن أن يكون له أثرا سلبيا على الاستهلاك، الاستثمار، و البطالة، فالاستهلاك يتأثر من خلال علاقته الطردية مع الدخل المتاح، أما الاستثمار فيتأثر من خلال ارتفاع تكاليف المشاريع، وكدا من خلال ارتفاع حجم المخاطرة و عدم التأكد التي تأدي الى تأجيل قرارات الاستثمار.

ان حدوث ارتفاع دائم و مستمر في أسعار النفط قد يكون سببا في تغيير الهيكل الانتاجي و يؤدي بذلك الى اثار عميقة على البطالة. ففي الواقع نجد ان ارتفاع أسعار النفط يخفض عائدات القطاعات ذات الكثافة في استخدام النفط، وهو ما يمكن أن يحث المؤسسات على اتخاد و تبني طرق انتاج جديدة أقل استخداما و كثافة للمدخلات البترولية . هذا التغيير في هيكل الإنتاج ينجر عنه اعادة توزيع لعنصري العمل و رأس المال بين مختلف القطاعات، ما من شأنه أن يكون له تأثير على البطالة في المدى الطويل.

وفي ذات السياق، قام كل من Caruth، Hooker و Oswald (1998) بدراسة تقلبات أسعار النفط على سوق العمل، بينما قام Davis و Haltiwanger (2001) بتحليل أثر ديناميكيات أسعار النفط على المعدل الطبيعي للبطالة . في حين أشار Bjornland (2008) الى أن الأسعار المرتفعة للنفط الخام من شأنها أن تؤدي الى ارتفاع ربحية قطاع الطاقة في الاقتصاديات المصدرة للسلعة النفطية، وهو الأمر الذي يساهم في توفير فرصا أكثر للاستثمار في مختلف القطاعات الانتاجية، و يؤدي بذلك الى ارتفاع حجم الطلب على العمل و رأس المال[2].

[1] _ين سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية**، مرجع سبق ذكره ، ص27.

[2] _ المرجع السابق، ص 28.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة عن الأزمات النفطية

لاشك أن النفط يعتبر سلعة أساسية سواء للدول المنتجة أو الدول المستهلكة، ومن ثم فتقلب أسعاره ستكون له تداعيات وآثار تتراوح بين السلب والإيجاب على اقتصاديات الدول، أي وجود اقتصاديات رابحة وأخرى خاسرة جراء هذا التقلب.

أولا: الآثار المترتبة في حالة ارتفاع أسعار النفطية

أ. **بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:** تتلخص أهم هذه الآثار في:

- ❖ يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى حدوث أثار إيجابية على اقتصاديات الدول المصدرة، حيث يؤدي هذا الارتفاع في سعر النفط إلى زيادة كبيرة في العوائد النفطية[1]، وانعكاس ذلك على تطور مستوى معيشة الفرد، حيث بلغت العوائد النفطية لهذه الدول 90 مليار دولار عام 1974 . ووصلت إلى 278 مليار دولار عام1980، و قد أتاحت هذه العوائد فرصا لتحسين مستويات المعيشة في هذه الدول و عززت من قدرات الحكومة على تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية.[2]
- ❖ زيادة حجم الفوائض المالية النفطية حيث ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 05 مليار دولار سنة 1973إلى 106 مليار دولار عام1980 ، و توجه الدول المصدرة للبترول هذه الفوائض عبر عدة منافذ كتقديم معونات مالية أو قروض للدول النامية، استثمارات في الدول الصناعية، إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل أو إيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية[3].

ب. **بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية:** ويمكن تلخيص آثار هذه المجموعة في:

- ❖ زيادة أعباء موازين المدفوعات: تتحمل موازين المدفوعات لدول هذه المجموعة عبء كبير جراء ارتفاع أسعار النفط يساوي الزيادة في قيمة وارداتها من البترول الخام، إضافة إلى ارتفاع تكاليف البحث عن الطاقة البديلة[4].
- ❖ احتواء الفوائض المالية النفطية :إذ أن معظم هذه الفوائض تتسرب من خارج الدول المصدرة للنفط سواء في صورة استثمارات أو إيداعات أو في صورة واردات متنوعة، إضافة إلى

---

[1] _أحمد منذور أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990، ص193.

[2] _ موري سمية، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، مرجع سبق ذ كره، ص25.

[3] _المرجع السابق، ص25.

[4] _ داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011 ،ص31.

زيادة أسعار المواد والسلع المصنعة التجهيزات، و بذلك نجد أن الدول الصناعية المتقدمة هي المستفيد من زيادة العائدات المالية للدول النفطية، ويعكس هذا الوضع مدى عجز الدول المصدرة للبترول عن استيعاب هذه الفوائض نتيجة ضعف فرص التوظيف داخلها[1].

ج. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: يمكن تلخيص تلك الآثار في:

- إن تأثير ارتفاع النفط على اقتصاديات الدول الصناعية بعد هذا التأثير محدودا مع اختلاف الوضع من دولة إلى أخرى، أما بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمستوردة للنفط، فإن هذا التأثير الموجود سيكون تأثيرا سلبيا، وذلك ليس فقط من ناحية إمكانية انخفاض معدل النمو الاقتصادي للبلد، ويتوجب من خلال هذا السياق الإشارة إلى أن نصف الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال العشرين عاما قد حصلت من اقتصاديات الدول النامية، حيث ارتفع الطلب على سلعة النفط من هذه الدول من 13 مليون برميل إلى حوالي 30 مليون برميل يوميا أعلى من زيادة الطلب في الدول الصناعية وذلك خلال العشرين عاما، وكذا أغلب الزيادة في الطلب المستقبلي على النفط سيأتي من الدول النامية، وكذلك يؤدي ارتفاع أسعار النفط الى تفاقم عجز موازين مدفوعاتها و تدهور شروط التبادل الدولي[2].
- زيادة المديونية الخارجية :ارتفعت الديون الخارجية لهذه الدول بسبب ارتفاع أسعار النفط فبلغت86 مليار دولار سنة 1971 لتصل إلى 524 مليار دولار عام1981 ، إضافة إلى تزايد عبء خدمة الديون و لعل الاقتراض كان السبيل الوحيد أمام هذه الدول للتخفيف من حدة أزمتها الاقتصادية[3].
- الاستفادة من الفوائض المالية النفطية للدول المصدرة، حيث أتاحت الفوائض التي حققتها الدول النفطية فرصة أمام هذه الدول للحصول على قروض للمشروعات أو دعم للميزانية[4].

ثانيا: الآثار المترتبة في حالة انخفاض أسعار النفط

أ. بالنسبة لاقتصاديات الدول المصدرة للنفط:

ان الانخفاضات المتتالية في أسعار النفط حملت آثار على الدول المصدرة للنفط سواء تلك الأعضاء في "الأوبك" أو خارج الأوبك، وبالطبع تختلف حدة أثار هذا التراجع من دولة إلى أخرى .ويتعدى

---

[1] _ مرجع السابق ، ص ص 31_32.

[2] _لهيتي ,احمد حسين علي ,بختيار صابر محمد, **اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و اداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي** ,مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ,العدد7,جامعة الانبار 2011,ص50.

[3] _ موري سمية، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر** مرجع سبق ذكره، ص26.

[4] _المرجع أعلاه ، ص 26.

أثره أيضا على عملات هذه الدول التي تتراجع على نحو واضح مع تراجع أسعار النفط خصوصا، بالنسبة للدول التي لها احتياطات كافية تمكنها من التدخل على نحو كاف في أسواق النقد الأجنبي للدفاع عن عملتها في مواجهة الطلب المرتفع على العملات الأجنبية في أسواق النقد الأجنبي فيها، وكذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وبانخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي حيث انخفضت العوائد للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، و لقد ترتب على ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول[1].

ب. بالنسبة لاقتصاديات الدول الصناعية: تتمثل أهم آثار انخفاض أسعار النفط في[2]:

- ❖ انخفاض قيمة الواردات من البترول و تحسن موازين مدفوعات هذه الدول، إضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج السلع الصناعية.
- ❖ تخفيض الاستثمارات المخصصة للبحث عن البترول.
- ❖ انخفاض صادرات دول هذه المجموعة نتيجة تراجع العوائد النفطية للدول المصدرة للبترول خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية و الكمالية.
- ❖ تخفيض قدرة البنوك و أسواق المال على ممارسة أنشطتها :إن تراجع عوائد البترول يؤدي إلى قيام الدول البترولية بتخفيض القروض و التسهيلات التي تقدمها إلى السوق المالية و تصفية جانب من استثماراتها في الدول الصناعية .

ج. بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية المستوردة للبترول: تتمثل أهم لآثار هذا الانخفاض في[3]:

- ❖ يؤدي انخفاض الأسعار لكثير من الدول المستوردة زيادة معدل النمو وضعف الضغوط على معدل التضخم والميزان التجاري والميزانية العامة.
- ❖ أدى انخفاض سعر النفط إلى توقيف الإقراض التطوعي من الأوبك، وفي ذات الوقت ارتفعت فيه أسعار الفائدة الحقيقية في الدول الصناعية مما أدى ذلك إلى الحد من قدرة اقتصاديات الدول النامية على الاعتماد على الإقراض من الخارج لتمويل التنمية، وأدى ذلك إلى تفاقم أزمة المديونية الخارجية مما أصبح يهدد النظام المالي الدولي بأكمله؛ إذ أن

[1] _ حسان خضير ،**اسواق النفط العالمية** ،جسر التنمية ،العدد57،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2010،ص12.

[2] _ المرجع السابق، ص 13.

[3] _حسان خضير، مرجع سبق ذكره،ص14.

مدفوعات خدمة الدين الخارجي (المديونية) وتتم ذلك على حساب إمكانية زيادة الاستهلاك أو الاستثمار.

- ❖ انخفاض حجم الفوائد المالية النفطية المترتبة على هذا الانخفاض و لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من اتفاقها الجاري أو اللجوء إلى الإقراض وتراجعت هذه الفوائد من 106 مليار دولار.
- ❖ تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها.
- ❖ انخفاض الصادرات النفطية لدى هذه الدول يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية واطالة عمر النفط لديها .
- ❖ انخفاض أسعار النفط يشجع الدول على ترشيد انفاق العام وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها
- ❖ الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو شبه كلي على انتاج وتصدير مادة أولية واحدة.

ثالثا: أثر تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد العالمي

قد يستفيد مستهلكوا النفط في جميع أنحاء العالم لفترة قصيرة من انخفاض أسعار النفط الخام إلا أن الاستهلاك العالمي سيفوق في نهاية المطاف الإنتاج العالمي وهذا من شأنه رفع أسعار النفط بصورة حادة، سبق وأدى هبوط حاد في سوق النفط الخام إلى طفرة كبيرة في طلب الولايات المتحدة الأمريكية على النفط، وقد يزرع الانخفاض في أسعار النفط لسنة 2019 بذور أزمة نفطية مستقبلية مدمرة في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات المقبلة. ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمي لا يمكنه تكييف نفسه مع أسعار النفط منخفضة لفترة طويلة لأن المكونات الرئيسية التي تشكل الاقتصاد العالمي مثل الاستثمارات العالمية وصناعة النفط واقتصاديات الدول المنتجة للنفط سوف تنفض. إن التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي متعددة، وأحد التحديات المهمة هو الحد من استثمارات العالمية في العديد من قطاعات الاقتصاد العالمي، لاسيما قطاع النفط والطاقة وقد جرى بالفعل خفض الاستثمارات العالمية في مجال النفط والطاقة بأكثر من 100 مليار دولار. وثمة تحد أخر هو الضرر المستمر الواقع على صناعة النفط العالمية، فشركات النفط السبع الرئيسية في العالم، رويال داتش شلRoyal Dutch Shell ، وبيبيBP ، وايكسون موبيل ExxonMobil ،

وشيفرونchevron ، وتوتال Total ،و ايني ENI وستات تحتاج إلى التأكد بشأن الاتجاه المستقبلي لأسعار النفط قبل التزام استثمارات ضخمة جديدة[1].

[1] _ احمد العثيم ,**العلاقة الاقتصادية بين الذهب و البترول** ,صحيفة الجزيرة السعودية ،2007،ص1 بالاطلاع على الموقع الالكتروني: http//www.al-jazirah.com/2007 تم الاطلاع عليه يوم 2021/05/13 ، على الساعة 18.20.

خلاصة الفصل الأول:

يعتبر البترول مادة استراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليه أهمية خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة، ومن خلال استعراضنا للفصل الأول يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ❖ نفط هو من أهم مصادر الطاقة في العالم و تختلف نوعيته كما يختلف سعره الذي يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية و يؤثر في سعر النفط عدة عوامل منها الطلب العالمي و العرض العالمي للنفط و الذي يقصد بيه الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين خلال فترة زمنية محددة ، و له عوامل تؤثر فيه بالارتفاع و الانخفاض.
- ❖ يتحدد السعر البترولي بمجموعة من العوامل تؤثر في الأخير على عرض وطلب السلعة البترولية إلا أنه يبقى معدل النمو الاقتصادي العامل الأساسي في تحديد السعر ذلك بسبب الارتباط الكبير بين النمو الاقتصادي والطلب البترولي.
- ❖ السوق البترولية سوق حساسة لمختلف الأحداث الاقتصادية والسياسية مما يجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار، وأدى ذلك إلى حدوث أزمات متتالية اختلفت نتائجها في التأثير على الاقتصاد العالمي.

الفصل الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000_2020)

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر

تمهيد

يعد الاقتصاد الجزائري من الاقتصاديات المنتجة والمصدرة للنفط، فهو يعد نعمة كونه يدر عوائد تساهم في تطبيق مختلف البرامج التنموية ويساهم في الناتج المحقق. لكنه في مقابل دلك يعد نقمة كون الجزائر بامتلاكها لتلك الثروة النفطية الهائلة لم تفكر في الاستغلال الامثل لها.

وقد اصبحت هناك علاقة ارتباط بين الاقتصاد الوطني وقطاع المحروقات، حتى أصبح تحديد وضعية الاستقرار او الاختلال فيه يتوقف على حركة أسعاره، لأنه عرضة للتقلبات أسعار النفط باستمرار، وتؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

انطلاقا مما سبق، سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على وزن النفط في الاقتصاد الجزائري، و ذلك بتقسيمه الى المباحث التالية:

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

المبحث الثاني: الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر.

المبحث الأول: قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري

باعتبار الجزائر واحدة من الدول المنتجة للبترول، فقد لعب قطاع المحروقات فيها دورا بارزا و مهما في بناء اقتصادها الوطني، و تمويل مشاريعها التنموية. لهذا فان السلطات الجزائرية مند الاستقلال عملت علي إعطاء عناية خاصة لهدا القطاع، و ذلك بتأسيس شركة النفط الوطنية سوناطراك و تأميم قطاع المحروقات. كما قامت بإعطاء الشركة كل الصلاحيات لتصبح بذلك القائد لعملية تطوير قطاع البترول الجزائري.

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن قطاع النفط في الجزائر

أولا: تاريخ النفط في الجزائر

يرجع تاريخ اكتشاف النفط في الجزائر إلى بداية القرن العشرين و بالضبط سنة 1913، حيث كانت أول عملية البحث والتنقيب عن البترول في اقليم غليزان. و في سنة 1946، اكتشفت شركة البترول (الصور الفرنسية) أول حقل نفطي في واد قطرني، ثم حقل برقة بالغرب من عين صالح عام 1952. وابتداء من هذه السنة بدأت توضع أول الرخص للتنقيب من قبل الهيئة المشتركة بين الشركة الفرنسية –الجزائرية و الشركة الوطنية للبحث و استغلال النفط في الجزائر.

أما تاريخ انتاج النفط في الجزائر، و الذي يمكن اعتباره تاريخ النفط الفعلي للجزائر، فلم يكن سوى في 1956، حيث تم اكتشاف أول حقل نفطي في الصحراء الجزائرية وهو حقل حاسي مسعود و ذلك في جوان 1956. ثم توالت الاكتشافات و بدأ الانتاج و التصدير، و الذي تطور من 0.4 مليون طن سنة 1958، الى 20.7 مليون طن سنة 1969.[1] و يقدر انتاج الجزائر 1.2 مليون برميل في اليوم سنة 2019[2].

و تتبع الجزائر حاليا سياسة نفطية حادة تسعى الي زيادة الانتاج و التصدير و ضمان حصتها في الأسواق العالمية و خاصة السوق الأوروبية والأمريكية.

أ. تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك (SONATRACH)

بعد الاستقلال مباشرة اتجهت الجزائر صوب قطاع المحروقات، والذي بدأت أهميته تتضح في الاقتصاد الوطني، وفي سبيل كسر الاحتكار الذي تفرضه الشركات الأجنبية خاصة الفرنسية منها أقدمت الجزائر على تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك بتاريخ 1963/12/31، و التي ارتفع رأس مالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج و المتكون من دفعات نقدية و قيم و أسهم الحكومة الجزائرية في شركة " SN REPEL"و

[1]– عبد العزيز وطيان، **الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830–1985** ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، طبعة 1992 ،ص52.

[2]_صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الخامس تطورات في مجال النفط و الطاقة**، ص 97.

"CAMEL" و "مصفاة الجزائر ". الى جانب دلك، تم انشاء علنيا و رسميا اثر مرسومين بتاريخ 1967/09/01 الشركة المختلطة الجزائرية للغاز " SONALGAZ "[1] .

و كانت من بين مهام شركة "سوناطراك" ما يلي:

- ❖ السيطرة التدريجية على الثروة البترولية.
- ❖ القيام بجميع أنشطة التنقيب، الإنتاج، النقل و تسويق المحروقات.

ما ميز الفترة 1962-1970، هو النشاط الاستكشافي المهم جدا بمعدل 44 بئرا سنويا. و يرجع ذلك إلى النظام السائد أنداك و القائم أساسا على نظام الامتياز، و حضور كبير من الشركات الأجنبية و قدرت نسبة النجاح ب 14%.

رغم الإمكانيات القليلة التي كانت بحوزة شركة "سوناطراك", خاصة من الإطارات المدربة، إلا أنها استطاعت أن تشق طريقها وتتثبت وجودها. حيث أصبحت أهم شركة في الجزائر و إفريقيا، و تحتل المرتبة 12 في مجال البترول عالميا. ومن بين أهم المشاريع التي أنجزتها هذه الشركة ما يلي[2]:

- ❖ خط أنابيب البترول الخام الذي يمتد مصدره إلى سكيكدة.
- ❖ مصفاة لاستخلاص غاز البترول في حاسي مسعود.
- ❖ مد أنابيب عبر البحر الأبيض المتوسط لنقل الغاز الطبيعي إلى أو روبا الغربية.

وقد قدر انتاج الجزائر سنة 2019 حسب الشركة البريطانية للبترول الخام حوالي 64.3 مليون طن سنويا[3].

فشركة سوناطراك تسعى ضمن استراتيجياتها إلى فرض نفسها على المستوى العالمي، و ضمن المجموعة التي تتحكم في دواليب قطاع البترول. ولقد تمكنت من ذلك نظرا لما يمثله هذا القطاع من أهمية استراتيجية في التجارة الدولية وفي الاقتصاد العالمي.

ب. تأميم المحروقات

التأميم هو نقل ملكية للمؤسسات الاقتصادية الملوكة للخواص إلى ملكية الدولة، إما ملكية تامة أو بأغلبية أسهمها او احتكار الدولة لبعض الانشطة الاقتصادية، دون السماح للأطراف اخرى سواء او دولية بالعمل فيها.

---

[1] _عبد العزيز وطبان، مرجع سابق ذكره, ص151.

[2] _ هوارية بوخشبة , شهيناز دلاس, **أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر**, مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، ص85.

[3] _ Bp Statistical Review Of World Energy, 2020 , sur le site :http/: www bp.com/ statistical review.

يعتبر قرار تأميم المحروقات من القرارات الشجاعة والحاسمة التي أعلن عنها الرئيس الراحل "هواري بومدين " خطابه التاريخي يوم 24 فيفري 1971 امام إطارات الاتحاد العام للعمال الجزائريين. حيث جاء هدا القرار بعد مفاوضات جزائرية – فرنسية بشان نصوص تضمنتها معاهدة افيان الموقعة في 7 مارس 1962، لا سيما منها ذات الصلة بحماية مصالح فرنسا و امتيازاتها في استغلال ثروات البترول في الصحراء الجزائرية. هدا وقت مرت عملية التأميم بمراحل عدة نوجزها فيما يلي:

- ❖ تأميم الشركات النفطية غير الفرنسية حيث اممت شركه " British petroleum " في بداية 1967 وشركة "Esso Mobil Oil " في 24 اوت 1967 وشركة" Shell " في ماي 1968.
- ❖ تأميم الشركات البترولية الفرنسية عام 1971 بعد فشل المفاوضات بين الجزائر وفرنسا فيما يخص رفع هذه الاخيرة رفع سعر البترول من 2.08 الى 2.85 دولار للبرميل الواحد.

وابتداء من تاريخ 24 فيفري 1974 اصبح للجزائر والممثلة في شركة "سوناطراك" الحق في :

- 30 % من الانتاج واكثر من 50 % من التكرير
- 100 % من الصناعة البتروكيميائية ومجموع التوزيع.
- تأميم حقول الغاز

كما قدمت الجزائر مقابل هذه القرارات الضمانات التالية:

- تمويل السوق الفرنسية بالبترول الجزائري مضمون بسعر السوق.
- تقديم تعويضات الشركات الاجنبية نقدا باستثناء شركه جيتي فيدفع لها التعويض بالنفط الخام[1].
- اخذ حصه 51 % من الشركة الفردية العاملة في الجزائر وهذا ما سمح لها من مراقبه 56% من مجمل الانتاج البترولي.
- تأميم النقل البري للبترول الغاز[2].

وكانت اهم النتائج التي ترتبت على قرار التأميم واثرت على هيكل قطاع المحروقات هي[3]:

- ❖ التخلص من التبعية الاقتصادية للجزائر، والمتعلقة اساسا بالثروات الوطنية.
- ❖ انهاء عقود الامتياز التي اكتسبت صفه الاحتكار في مراحل النقل والتسويق والانتاج النفطي.
- ❖ تخلي الشركة الفرنسية للبترول عن مصالح النقل في شركة " ترايسا، سوينغ وسوترا" وبيع مصنع لتسهيل الغاز الطبيعي.

---

[1]_عبد العزيز وطبان, مرجع سابق ذكره, ص151.

[2]_بلعيد عبد السالم, الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال, ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي, دار النشر بوشان , الجزائر, طبعة 1999 ,ص49.

[3]_يسري أبو العال, **مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، ، 1996 ,ص 228.

- ❖ رفع نسبه مشاركه وسيطرة" سوناطراك الى 51% في عقود البحث والتنقيب.
- ❖ تحويل الدفع من الفرنك الفرنسي الى الدينار الجزائري.
- ❖ فتح المحال امام اليد العاملة الوطنية اطارات او غيرها.

وابتداء من السبعينات، ارتبطت التنمية الاقتصادية في الجزائر بالقطاع النفطي ومداخله، وزاد انتاج المحروقات وخصصت له استثمارات ضخمة. حيث وجه المخطط الثلاثي 1967- 1969 ما يقارب 2.3 مليار دولار للإنتاج البترولي بنسبة وصلت الى 45% من المبالغ المخصصة للاستثمار الوطني، واما عن المخطط الرباعي 1970-1973 فقد رفع من حصه المخصصة للقطاع الى9 مليار دولار بنسبه فاقت 49% من اجمالي الاستثمارات.

ثانيا: أهمية النفط في الجزائر

تكمن أهمية النفط الاقتصادية في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة بحيث أنه سلعة استراتيجية لها خطواتها وقت السلم والحرب على السواء. فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدولة، وعليه تستند قوة الدولة ومن خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره وذلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها. وتتلخص أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري في حقيقتين:

أ. كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هذه المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراق العالمي وارتفاع معامله الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقله وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتيحه من مزايا أخرى[1].

ب. لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية. إلى جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الاقتصاد الجزائري له اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلثي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما إنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل غير مباشر للمحروقات. إضافة لكون أكثر من 60 %من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من صادرات البترول والغاز. كما أنه يلعب دورا غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل،

[1] _ علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990 إلى 2012)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013 ،ص13.

وتمويل الاستهلاك العام والخاص، ودعم نشاطات الإنتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكرر[1].

ثالثا: السياسة النفطية في الجزائر

في هذا الفرع سنحاول التطرق لجملة من التوجهات العامة لسياسة قطاع المحروقات في بلدنا من خلال الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني، كما سنسلط الضوء على مرتكزات القطاع من أجل المحافظة على البيئة، و كذلك التعاون الدولي والإقليمي في مجال الطاقة.[2]

أ. رهانات قطاع المحروقات:

يلعب قطاع المحروقات دورا رئيسا في التنمية ويعتبر الأداة المحركة لباقي فروع الاقتصاد الوطني، حيث تساهم المحروقات بحوالي 61%من الإنتاج المحلي وبأكثر من 11%في الميزانية العامة من خلال الجباية البترولية. كما يشكل نحو 47%من عائدات الصادرات. وتساهم المحروقات في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2010 حوالي 15.3 مليار م^3 من المنتوجات البترولية و 28 مليار م^3 من الغاز الطبيعي. إن الدور الهام الذي يضطلع به قطاع المحروقات في استراتيجية التنمية الوطنية الشاملة مكن من وضع ورسم سياسة وطنية لقطاع المحروقات ترتكز علي أربعة محاور رئيسية هي:

- ❖ تطوير صادرات المحروقات بغية تدعيم المشاريع التنموية.
- ❖ المساهمة في بناء نسيج صناعي متكامل ومتنوع.
- ❖ الاستخدام العقلاني للطاقة وتنمية الفروع المتناوبة (الطاقات المتجددة، التكنولوجيات الفعالة والنقية).
- ❖ التعاون الدولي في مجال الطاقة.

ب. السياسة المنتهجة في قطاع المحروقات للحفاظ على البيئة:

إن لنشاطات قطاع المحروقات تأثيرات سلبية مباشرة على البيئة والصحة العمومية، فقد تم اتخاذ عدة إجراءات من أجل الإنقاص من حدة التأثيرات شملت:

- ❖ ترقية وتطوير استعمال الطاقات الأقل تلوثا (الغاز الطبيعي، غاز البترول المسال، البنزين الخالي من الرصاص).
- ❖ إنتاج الطاقة الكهربائية بنسبة 49%من الغاز الطبيعي وتوجيهه لاستعمالات المتخصصة.

---

[1] _ أوزان حسين، كرفاح، **آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 ،دراسة تنبؤية (1990-2018)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة، ص20.

[2] _عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001_2014)**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف2013،2014/1، ص 97_99.

- ❖ التخفيض التدريجي لحصة المواد الطبيعية في ميزان الطاقة والتي يتم توجيهها للتصدير.
- ❖ بذل جهود خاصة من أجل استرجاع غازات المشاعل.
- ❖ تطوير تقنيات حجز وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون من خلال عملية إعادة حقنه في حقل عين صالح.
- ❖ الانخراط في المبادرة الشاملة للش اركة من أجل إنقاص كمية الغاز المحروق التي أطلقها البنك العالمي.
- ❖ إدراج برنامج خاص لإعادة تأهيل المصافي يرمي إلى تدعيم وتحديث وحدات المعالجة، ووضع نظام المراقبة الذاتي للإفرازات الهوائية وتحسين نوعية الوقود بخفض نسبة الكبريت والمواد العطرية بهدف توافق المنشآت مع النظم العالمية وتحسين نوعية المنتجات البترولية.
- ❖ إدراج نظام تسيير جذري لإزالة الفضلات السامة والخطرة الناتجة عن عمليات التحويل والإنتاج وذلك بمعالجة النفايات السائلة (المياه المستعملة، طين الحفر....).

ج. التعاون الإقليمي والدولي:

ترتكز استراتيجية الجزائر في مجال التعاون الدولي على اعتبارين أساسين، هما: أهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني، والواجبات المالية والتكنولوجية المرتبطة بتطوره وكذا التحولات الدولية في السنوات الأخيرة، في ظل تشكيل مجموعات إقليمية. فضلا عن الاهتمامات البيئية وعولمة الاقتصاد التي تخول للطاقة دورا محركا في العلاقات الدولية، حيث يلعب البترول دورا بارزا في تكوين علاقات أساسها توافق وتقارب المصالح بين المنتجين والمستهلكين.

1. **على المستوى الإقليمي:** يشكل الغاز الطبيعي والكهرباء اتجاهات هامة لتطوير التعاون من أجل تحقيق مجموعة مغاربية متكاملة، ومن ثم السعي لخلق منطقة أورو– متوسطية للتبادل الحر، عبر:
   - ❖ تطوير المبادلات الطاقوية بين ضفتي المتوسط من خلال روابط غازية وكهربائية.
   - ❖ التصنيع من خلال مشاريع واسعة النطاق إقليميا في مجال البتروكيمياء والأسمدة و شبه طاقوية.
   - ❖ تنفيذ مشاريع مشتركة ذات نجاعة طاقوية والمحافظة على البيئة.
2. **على الصعيد الدولي:** تستفيد الجزائر من حضورها على مستوى المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية من أجل عرض محاور تعاون مع الشركاء الدوليين، والاستجابة لاهتماماتهم في مجال الأمن والإمدادات. وتسعى الجزائر من خلال عملها الدؤوب في إطار منظمة أوبك الى:
   - ❖ متابعة وتعميق الحوار بين المنتجين والمستهلكين بهدف الوصول إلى إجماع حول ضرورة استقرار السوق النفطية ومستوى متوازن للأسعار.

❖ التكفل المنصف بالانشغالات البيئية دوليا، بما يحقق استقرار مداخيل البلدان المنتجة للنفط والغاز الطبيعي وتعزيز الجهود التنموية لهذه البلدان.

المطلب الثاني: إمكانيات الجزائر النفطية

إن ما تملكه الجزائر من احتياطات من المحروقات والخصائص التي تميز كل منهما والكمية المنتجة هو ما جعل لها دور كبير في الحصول على العملة الصعبة التي تساعد على التنمية.

أولا: الاحتياطات النفطية المؤكدة

تزخر الجزائر بإمكانات نفطية هائلة، هذا ما جعلها تحتل المرتبة الثالثة افريقيا بعد كل من ليبيا و نيجيريا، و المرتبة الخامسة عشر عالميا من حيث لاحتياطي النفطي. تتركز معظم هذه الاحتياطات في الجنوب الشرقي للبلاد بحيث يمثل حوض حاسي مسعود علي 70% من اجمالي الاحتياطات الوطنية. كما أن هذه الاحتياطات في تزايد مستمر و هذا مند تأميم الجزائر للمحروقات سنة 1971 الي غاية يومنا هذا، نتيجة الجهود التي تقوم بها الدولة من أجل اكتشافات جديدة للآبار النفطية التي من شأنها أن تعزز استمرار عمر النفط في الجزائر، و الجدول التالي يبين لنا تطور احتياطي النفط خلال الفترة (2000_2019) :

الجدول رقم (5): تطور احتياطي النفط في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الكمية(مليار برميل)	11.31	11.31	11.31	11.80	11.35	12.27	12.20	12.20	12.20	12.20
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الكمية(مليار برميل)	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20	12.20

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي لأعداد مختلفة.

من خلال الاحصائيات الموضحة في الجدول نجد أن الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر عرفت تزايدا مستمرا و ذلك يعود الي التوسع في عمليات البحث و التنقيب عن المحروقات وما ترتب عن ذلك من الاكتشافات مهمة، ففي سنة 2005 بلغت الاحتياطات النفطية للجزائر 12.27 مليار برميل بعد أن كانت 11.31 مليار برميل سنة 2000، و بعد ذلك عرفت استقرارا مند عام 2006 الي غاية عام 2019 حيث قدرت ب 12.20 مليار برميل، هذا الثبات راجع الى أن الكميات المكتشفة لم تساهم الا في تعويض الاحتياطي المستهلك، نتيجة الزيادة المعتبرة للطلب المحلي، وكل هذه الاحتياطات أهلت الجزائر لأن تكون في المرتبة الثالثة إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجريا، والمرتبة السابعة عربيا بعد كل من السعودية، العراق، الكويت،

الإمارات، ليبيا وقطر، وتمثل حوالي 1 % من الاحتياطات المتوفرة لدى منظمة الأوبك وحوالي و 0.81% من الاحتياطات العالمية، وهذا ما يجعلها تحتل مكانة هامة في السوق النفطية العالمية.

ثانيا: الطاقة الانتاجية النفطية

ترتبط الطاقة الإنتاجية لبلد ما بمجموعة من المتغيرات كحجم احتياطها، اتجاهات أسعار النفط ومستوى التطور التكنولوجي المستعمل في البحث والاستغلال. ونتيجة تغير هذه العوامل وعدم ثباتها، عرفت الطاقة الإنتاجية النفطية للجزائر تغيرات عديدة، ولتوضيح هذه التغيرات نعرض الإحصائيات الخاصة بالفترة (2000_2019) في الجدول التالي:

الجدول رقم(6): تطور الطاقة الانتاجية النفطية في الجزائر خلال الفترة(2000_2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الانتاج(ألف برميل/يوم)	796.0	776.6	729.9	942.4	1311.4	1352.0	1368.8
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الانتاج(ألف برميل/يوم	1371.6	1356.0	1216.0	1189.8	1162.0	1199.8	1202.6
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	_
الانتاج(ألف برميل/يوم)	1193.0	1157	1020.3	993.0	970.0	954.2	_

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول التقرير السنوي الاحصائي لأعداد مختلفة

من خلال تحليل الاحصائيات الموضحة في الجدول، نجد أن الطاقة الانتاجية النفطية للجزائر عرفت مرحلتين أساسيتين، المرحلة الأولى تتمثل في الفترة (2000_2007) التي عرفت ارتفاعا من سنة لأخري حيث قدرت كمية الانتاج سنة 2000 ب796.0 ألف برميل/يوم، وارتفعت الى غاية 1371.6 ألف برميل /يوم سنة 2007. هذا الارتفاع راجع الي الارتفاعات الهائلة التي عرفتها أسعار النفط، وذلك بغية تحقيق عوائد نفطية عالية. أما المرحلة الثانية فتمثل الفترة (2008_2019)، وهي مرحلة التذبذب أو مرحلة الانخفاض حيث انخفضت الكمية المنتجة من 1356.0 ألف برميل/يوميا سنة 2008 الى 954.2 ألف برميل/يوم سنة 2019. هذه التذبذبات سببها ثبات حجم الاحتياطات المؤكدة التي تمتلكها من جهة، وتذبذب أسعار النفط بسبب انخفاض الطلب النفطي و الأزمات التي يمر بها العالم من جهة أخرى.

ثالثا: الطاقة التصديرية النفطية

ترتبط الطاقة التصديرية بكل من الطاقة الإنتاجية للبلد بالاحتياطات المؤكدة، مستوى الطلب العالمي وكذا الأسعار السائدة في السوق النفطية العالمية. ولمعرفة الطاقة التصديرية النفطية للجزائر بدقة من خلال الإحصائيات ونصيب هم الأسواق من هذه الطاقة خلال الفترة (2000_2019) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (7): تطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000_2019)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ح الصادرات(ألف برميل/يوم)	544	442	825	924	893.0	790.0	947.2
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ح الصادرات(ألف برميل/يوم)	1253.5	840.9	747.4	708.8	697.6	685.9	608.4
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	_
ج الصادرات(ألف برميل/يوم)	483.2	519.5	542.7	529.8	435.4	445.5	_

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي لأعداد مختلفة.

من خلال الاحصائيات الموضحة في الجذول لتطور حجم الصادرات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000_2019) نجد أن سنة 2001 هي السنة الوحيدة التي انخفض فيها حجم الصادرات الي أدنى قيمة لها 442 ألف برميل/يوم. ويعود هذا الانخفاض الي حرب أمريكا علي العراق وقرار الولايات المتحدة الأمريكية بتخفيض وارداتها النفطية خلال السنة. ثم تواصل حجم الصادرات النفطية في الزيادة وتضاعف الي أن وصل ذروته سنة 2007 فبلغ 1253.5 ألف برميل/يوم. وتعود القفزة في هذه الزيادة الي التراجع الكبير للمخزون النفطي الأمريكي ومحاولة هذه الأخيرة بزيادة استيرادها للنفط أكثر. وفي سنة 2008، انخفض حجم الصادرات النفطية انخفاضا حادا ليصل 840.9 ألف برميل/يوم بسبب الأزمة المالية العالمية، ليبقى بعدها تطور حجم الصادرات في تذبذب بين انخفاض وارتفاع، ليبلغ سنة 2019 نحو 445.5 ألف برميل/يوم بسبب التزام الجزائر بقرار اتفاق خفض الانتاج بين دول الأوبك.

رابعا: الطاقة الاستهلاكية النفطية

إن الجزائر لا توجه طاقتها الإنتاجية كلية إلى السوق الخارجية في شكل صادرات وإنما هناك جزء يوجه إلى السوق المحلية في سبيل تغطية الاحتياجات الطاقوية للمقيمين. ونتيجة تظافر مجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية عرف استهلاك الجزائريين للنفط ومشتقاته تطورا، ولتوضيح هذا التطور لأرقام خلال الفترة (2019_2000) من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (8): تطور حجم الاستهلاك النفطي في الجزائر خلال الفترة (2019_2000)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
ح الاستهلاك(ألف برميل/يوم)	191	198	221	230	239	250	258
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ح الاستهلاك(ألف برميل/يوم)	286	309	327	327	345	368	386
السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	_
ح الاستهلاك(ألف برميل/ يوم)	401	425	412	407	417	454	_

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي لأعداد مختلفة.

من خلال الاحصائيات المبينة في الجدول أعلاه، يتضح ان الاستهلاك الجزائر للنفط في تزايد مستمر من سنة الي أخري، حيث تزايد من 191 ألف برميل/يوم في سنة 2000 إلى 454 ألف برميل/يوم سنة 2019. هذه الزيادة في الاستهلاك النفطي سببها الأساسي التزايد المستمر في النمو السكاني التي تعرف متطلباته استهلاك عالي للنفط، تزايد مشاريع الدولة في البنى التحتية التي تتطلب النفط و مختلف منتجاته، بالإضافة إلى زيادة فروع الصناعات المعتمدة عليه.

المطلب الثالث: قطاع المحروقات والاصلاحات الجديدة

بعد الأزمة النفطية الحادة 1986 سارعت الجزائر إلى إجراء تغيرات عميقة في قطاع المحروقات. حيث أصدرت قانونا جديدا أرسى نظاما قائما على عقود تقاسم الإنتاج، وفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وكان هذا راجع لعدة أسباب اضافة الي الأزمة الاقتصادية، و من بينها ما يلي[1]:

أ. تراجع أسعار النفط في الأسواق إلي ما دون 10 دولارات للبرميل، مما أدى إلي تراجع مداخيل الجزائر من العملة الصعبة، والذي أضعف قدرتها علي مواجهة الطلب الاجتماعي، وكدا تسديد خدمات الدين الخارجي.

ب. معانات قطاع المحروقات في الثمانينات من شح الموارد المالية الضرورية للاستثمار وتنمية القطاع.

ج. عدم استطاعت شركة " سوناطراك" تجديد أدواتها وأساليبها الموروثة من عهد تأميم، ومواكبة الثروة التكنولوجية الكبيرة والخاصة بالاستكشاف والاستغلال، حيث أصبحت الشراكة أمر حتمي.

د. التحول الكبير في أساسيات السوق النفطية الدولية مند بداية الثمانينات، كتراجع دور الأوبك لصالح الشركات النفطية العملاقة، خصوصا بعد الغاء نضام الامتياز في بداية السبعينات في أغلبية الدول المنتجة، الأمر الدي دفع هذه الشركات الى تكثيف الانفاق لأجل الاستكشاف والانتاج، مما ساهم في ظهور مناطق جديدة للإنتاج كألاسكا و بحر الشمال.

يعتبر أول اصلاح في قطاع المحروقات بالجزائر هو صدور القانون 86-14 لعام 1986، والذي كان أول خطوة لفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، والذي حدد اطار الشراكة بين شركة "سوناطراك" و الشركات الأجنبية، تمثلت أهم بنود هذا لقانون فيما يلي[2]:

أ. الشراكة في صيغة عقد تقاسم الانتاج، وهي الوحيدة تقريبا التي تم استعمالها.

ب. الشراكة في صيغة شركة تجارية خاضعة للقانون الجزائري، مقرها في الجزائر ولا تحمل الشخصية المعنوية.

ج. الشراكة في صيغة شركة أسهم، خاضعة للقانون الجزائري، و مقرها في الجزائر.

د. منح الشهادات المنجمية من تراخيص للاستكشاف و الاستغلال لشركة "سوناطراك" لوحدها دون غيرها، و هي التي لها الحرية في التفاوض مع الشركات الأجنبية، اختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات، و بإحدى الصيغ الأربع المذكورة سابقا.

---

[1] _ دحاوي عربية سعاد، أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970_2014)،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي و مالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2016/2015، ص ص 89_90.

[2] _ Mustapha Mekideche ," **L'Algerie entre économie de rente et de marché**", Alger ,Dahlab,2000 ;P96.

هـ. حصر مجال تطبيق القانون على النفط فقط، و الغاز غير معني به.

و. هذا القانون لا يسري الا على الاكتشافات النفطية الجديدة، حيث أن كل الحقول المكتشفة قبل تاريخ صدور القانون خارج مجال الشراكة، وكان هذا لاحتفاظ شركة "سوناطراك" على أهم الحقول في مقدمتها حاسي مسعود.

ز. اعطاء للشريك الأجنبي الحق في اللجوء الى التحكيم الأجنبي في حالة المنازعات.

ح. ابقاء احتكار شركة "سوناطراك" لشبكات النقل.

وفي 4ديسمبر 1991، أصدر القانون الجديد رقم 91-21 و الذي أضفى تعديلات جوهرية الى بنود قانون 1986، و تمثلت فيما يلي:

أ. توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل قانون 1986.

ب. توسيع الشراكة الى قطاع الغاز أيضا.

ج. منح امتيازات جبائيه لجلب الاستثمار الأجنبي, و صنف المجال المنجمي إلى منطقتين أ و ب, و تخصيص لكل منطقة معدلات جبائيه محددة[1].

عرف قطاع المحروقات نتائج معتبرة فضلا للإصلاحات الهامة التي قامت بها الدولة في تعديل قوانين و مؤسسات مكنتها من استرجاع صلاحياتها بصفتها مالكة للثروة الطبيعية و محرك للاستثمارات.

أولا: إصلاحات مؤسساتية وتطوير مصادر وهياكل القطاع

أ. الاصلاح المؤسساتي: و تمثلت في قوانين شملت معظم مصادر الطاقة، و أهمها[2]:

- قانون رقم 99_09 المؤرخ في 28 جويلية 1999 : المتعلق بالتحكم في الطاقة ، وقد شمل القانون مجموعة من التدابير والاجراءات لترشيد الطاقة، تطوير الطاقات المتجددة وآثار النظام الطاقوي على البيئة.
- قانون رقم 05_07 خاص بقطاع المحروقات مؤرخ في 28 أفريل 2005: وأهم ما جاء في القانون هو رفع الاحتكار في استغلال منشآت نقل المحروقات، وفتح المجال للاستثمار مع السماح للمتعاملين العموميين عند منح الرخص ...الخ.

وخصصت المادة 9 من نفس القانون لتسعير البترول الخام، حيث يحسب سعر البترول الخام داخل المصفاة كل سنة على أساس متوسط سعر البترول الخام للصادرات للعشر سنوات الأخيرة[3].

---

[1] _ Mustapha Mekideche, Op.cit,pp96-97.

[2] _منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، مؤتمر الطاقة العربي الثامن, ماي 2006 ص 3-27 ,على الموقع WWW.AOPEC.ORG

[3] _Journal l'Actualité Autrement: 01/12/2005, P-08.

ب. تطوير مصادر المحروقات: حاولت الحكومة خلال هذه الفترة تطوير مصادر الطاقة وهذا عن طريق[1]:

- **تطوير جهود البحث:** ساعد إصدار نظام المناقصات المفتوحة لقطاع الطاقة والمناجم سنة 2001 في تقليص مدة المفاوضات، وهو ما ساهم في زيادة و مضاعفة العقود المبرمة. ففي الفترة الممتدة بين 2001-2005 أبرم في إطار البحث و الاستكشاف 36 عقد مع الشركاء الأجانب من خلال 6 مناقصات دولية، حفر أيضا 240 بئر و سجل 51 اكتشاف للمحروقات، 43% منها كان من طرف شركة سوناطراك.
- **زيادة الاحتياطيات المؤكدة وتحسين إنتاجية المكامن:** تقدرت احتياطات المحروقات المؤكدة في 2015_01_01 ب 11.35 مليار من النفط الخام، و تعتبر الاحتياطات النفطية منخفضة مقارنة بالدول العربية النفطية، و لهذا تسعى شركة سوناطراك الى رفعها من خلال مجموعة من المشاريع، خاصة المتعلقة بتحسين انتاجية المكامن.

ج. تطوير الهيكل القاعدية: ويقصد بها التكرير، تمييع الغاز الطبيعي، و النقل.

- **التكرير:** تعتمد صناعة التكرير في الجزائر على أربع مصاف أساسية هي سكيكدة، أرزيو الجزائر العاصمة وحاسي مسعود، ذات طاقة تكريريه إجمالية تقدر ب 22 مليون طن في السنة، تباشر وتشرف شركة "نفتك" فرع 100% بشركة سوناطراك على نشاطات التكرير.

وتماشيا مع متطلبات السوق الدولية والمعايير الأوربية الجديدة، قامت الشركة بإعداد برنامج لتأهيل و تحديث وحداتها التكريرية للفترة 2005_2008 بمبلغ يصل الى 1.2 مليار دولار و أهم هذه المشاريع:

_مشروع هليوم سكيكدة بدء من جوان 2005 لا نتاج 600 مليون قدم مكعب في السنة من الهيليوم و 50.000 طن في السنة من الأزوت.

_مشروع مصفاة أدرار لتكرير 600.000 طن/السنة من النفط، و انطلقت الأشغال في مارس 2004 بتكلفة استثمارية وصلت الى 167 مليون دولار، 50.1 مليون مقدمة من سوناطراك و 116.9 مليون دولار تمولها شركة CNPC الصينية.

- **تمييع الغاز الطبيعي و غاز البترول:** تمتلك شركة سوناطراك طاقة تحويلية و تمييع الغاز الطبيعي مقدرة ب 24مليون طن من الغاز السائل، و أهم المشاريع الجديدة مصنع تيهرت بطاقة انتاج 36000 برميل في اليوم من الغاز السائل، وما يقدر بغاز البترول انتاجه الحالي ب 9.2 مليون طن يوجه للتصدير، فسعت الجزائر لرفعه في سنة 2010 الى 14 مليون طن .

[1] _دحاوي عربية سعاد، **أثر الصدمات البترولية علي متغيرات السياسة المالية ، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر(1970_2014)**، مرجع سابق ذكره، ص 91_93.

❖ **النقل:** و نقصد به الموانئ البترولية المتمثلة في ميناء أرزيو و بجاية و سكيكدة، و سعيا لتطويرها تم انشاء شركة تسيير و استغلال الموانئ البترولية من شركة سوناطراك و شركة تسيير الموانئ سنة 2004.

ثانيا: استهلاك الطاقة وترشيدها

انطلاقا من المخطط الوطني لاستهلاك الطاقة، تهتم شركة "نفطال" فرع 100% لسوناطراك على تلبية الاحتياجات الوطنية من المواد البترولية، محاولة تأقلم أنشطتها مع متطلبات الساحة الاقتصادية من خلال توجيه الجهود الاستثمارية نحو تجديد وتحديث منشآت التخزين والتوزيع، وإعادة تنظيم نشاطاتها لواجهة المنافسة خاصة بعد انفتاح سوق المواد البترولية للخواص و المنافسة الأجنبية. و في إطار الشراكة، قامت سوناطراك بمفاوضات مع بعض الشركات الأجنبية الكبرى منها SHELL، BP، EXON MOBIL.

وابتداء من الألفية الثالثة، و بالضبط في الثلاثي الأخير من سنة 1999 و في ظل الوفرة المالية و الناتجة عن التحسن المستمر نسبيا في أسعار النفط، شرعت الجزائر منذ سنة 2001 بانتهاج مجموعة من السياسات المالية التوسعيةن و ذلك عرب برامج الاستثمارات العمومية المنفذة و الممتدة من سنة 2001 إلي 2014.

ثالثا: الانضمام إلى منظمات دولية

إن أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الوطني تجعل ترقيته و تطويره تساهم بشكل فعال في رفع مكانة الاقتصاد الوطني على الصعيد الدولي. فقد تمكنت الجزائر من خلال النفط والغاز من الانضمام للكثير من المنظمات التي لها وزنها على المستوى الإقليمي أو العالمي، ومنها منظمة البلدان المصدرة للبترول "OPEC"، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول" OAPEC ". وتعتبر من أهم الأعضاء المؤسسين لجمعية الدول الإفريقية المنتجة للبترول"APPA"، وهي مقر للجنة الافريقية للطاقة "AFREC". و على الصعيد العالمي، فقد تمت المصادقة على اتفاقية شراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوربي من أجل التعاون في ميدان الطاقة و المناجم، خاصة و أن شركة "سوناطراك "عرفت اتفاقيات تعاون و شراكة في هذا المجال حيث يعمل في الجزائر أكثر من 50 شركة عالمية للنفط و الغاز، فوصلت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما بين 2000-2005 حوالي 10 مليار دولار.

رابعا: صندوق ضبط الموارد:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار البترول إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط و منها الجزائر، و لمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة و المصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها و قواعد عملها، مسي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد."

أنشأ بموجب المادة 10 من قانون الميزانية التكميلية لسنة 2000، عرف بالقانون رقم : 2000- 02 المؤرخ في27 جوان لسنة 2000[1]. و الذي نص على فتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103-302 بعنوان صندوق ضبط الموارد. و يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات: فوائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أسعار المحروقات أعلى من 37 دولار، كما يضمن كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق. كما يعطي القانون لوزير المالية الحق في التصرف بهذا الحساب ضمن قانون المالية.

وفيما يلي بعض الملاحظات المستنتجة حول هذا الصندوق[2]:

أ. إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلي الحسابات الخاصة للخزينة العمومية.

ب. وظائف الصندوق حددت أساسا بهدف امتصاص الفائض من إيرادات الجباية البترولية اليت تفوق 37 دولار للبرميل وتسوية وسد العجز في الميزانية العامة للدولة والذي قد ينتج عنها أثار تضر بالاقتصاد الوطني.

ج. تسديد المديونية العمومية للدولة بغية الحد منها وتخفيضها.

وتميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير لأسعار البترول، التي أثرت تأثيرا إيجابيا بالزيادة في إيرادات الميزانية العامة والتي تمثل إيرادات الجباية البترولية فيها الجزء الأكبر. و قد ساهم الارتفاع الذي شهده السوق النفطي العالمي في أسعار أهم الموارد الطاقوية و هو النفط في الانتقال من حالة عجز في الميزانية قدر سنتي 1998 و 1999 ب 101.3 مليار دج و 11.2 مليار دج على التوالي إلي فائض سنة 2000 وصل الي 400 مليار دج، و بذلك اتخذت الحكومة إجراءات و معايير صارمة أثناء إعداد الميزانية العامة للدولة التي اعتمدت سعر مرجعي متوقع لأسعار المحروقات تحددت وفقه إيرادات الميزانية العامة، و حدد هذا السعر بـ 19 دولار للبرميل، و أمام فارق وصل إلي 9.5 دولار للبرميل بين السعر المرجعي و السعر السوقي، عملت الحكومة الجزائرية على امتصاص هذا الفائض من خلال إنشاء صندوق يتولى تلك المهام.

---

[1] _ الجريدة الرسمية عدد 37 بتاريخ 29 جوان 2000 والمتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة2000.

[2] _ بوفليح نبيل، "**صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر، ص5.

المبحث الثاني: الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في تطبيق برامج تنموية متتالية امتازت بالمبالغ الضخمة المخصصة لها مستفيدة بذلك من عائدات النفط. تهدف في مجملها إلى استرجاع توازناتها الاقتصادية الداخلية والخارجية، وزيادة معدلاتها النمو، وتحسين مستوى معيشة السكان، والتهيؤ لاندماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. وقد طرحت الجزائر مشاريع عمومية كبرى من خلال هذه البرامج بغية التغلب على العوائق، والنقص المسجل في الهياكل القاعدية، وتطوير البنى التحتية الموجودة خاصة بعد خروج البلد من أزمتها الأمنية الطاحنة، وزيادة التكامل بين مختلف قطاعات الاقتصادية وخلق توازن جهوي.

المطلب الأول: برنامج الانعاش الاقتصادي (2001_2004)

أولا: تعريف برنامج الانعاش الاقتصادي(2001_2004)

قررت الحكومة الجزائرية في أبريل 2001 وضع برنامج لتدعيم الإنعاش الاقتصادي، وقد خصص لإنجاز هذا البرنامج أهم غالف مالي منذ الاستقلال حيث بلغ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، وجه أساسا للقطاعات الرئيسية من أشغال كبرى وهياكل قاعدية، تنمية محلية وبشرية، دعم قطاع الفالحة والصيد البحري، دعم الإصلاحات، حيث أن هذه القطاعات بدورها تتكون من قطاعات فرعية. وقد بلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن البرنامج 15974مشروع[1].

ثانيا: أهداف برنامج الانعاش الاقتصادي (2001_2004)

وفقا للوثيقة الرسمية التي أصدرتها رئاسة الحكومة المتعلقة بمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فإن الأهداف العملية لهذه السياسة حددت فيما يلي:

أ. تنشيط الطلب الكلي.

ب. دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة.

ج. تهيئة و انجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان.

د. تنمية الموارد البشرية.

[1]_بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)** ، Revue d'économie et de statistique appliquée ، العدد13 ،العدد 02، ص18.

ثالثا: مضمون برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)

تم تقسيم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي إلى أربعة قطاعات رئيسة، والجدول الآتي يبين هذا التقسيم القطاعي خلال فترة هذا البرنامج والمبالغ المخصصة لكل قطاع.

الجدول رقم (9): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاع/السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع(مليار دينار جزائري)	النسب المئوية%
أشغال كبري و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2	210.5	40.10
تنمية محلية و بشرية	71.8	27.8	53.1	6.5	204.2	38.80
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.4	12	65.3	12.40
دعم الاصلاحات	30	15	_	_	45	8.60
المجموع	231.1	178.3	113.1	20.5	525	100

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001 ص8.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أنه خصص قرابة 75 %من مبلغ البرنامج للسنتين الأولتين من انطلاقه. وهذا لإعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، وتحسيس المواطن بنتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن خاصة بعد الأوضاع المعيشية الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات، وهذا ما يجدد ثقته في الحكومة الجديدة. ليخصص ما نسبته 21.5 %و4 % من البرنامج للسنة الثالثة والرابعة، على التوالي، لتكملة المشاريع التي انطلق فيها. كما كان لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية والتنمية المحلية والبشرية حصة الأسد في هذا البرنامج بحصة تقارب 80 %من مبلغ البرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين فبالنسبة لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية تتطلب مشاريعه الضخمة كالطرقات والمطارات والموانئ تخصيص مبالغ كبيرة لتنفيذها، كما أن هذه المشاريع لها أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية والتأثير على باقي القطاعات، إضافة أن هذا القطاع يعرف عجزا وتأخرا كبيرين خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية. أما بالنسبة للتنمية المحلية والبشرية فيتطلب هذا القطاع جهودا كبيرة في مختلف المجالات لتحسين الموارد البشرية.

وخصص البرنامج ما نسبته 21 % من مبلغ البرنامج لتدعيم مختلف الإصلاحات في المؤسسات العمومية والخاصة، إضافة إلى دعم قطاع الفالحة والصيد البحري رغم استفادته سنة 2000 من المخطط الوطني للتنمية الريفية بغية زيادة الإنتاج الفلاحي.

وقد استهدف في هذا البرنامج تنمية المناطق النائية والأكثر حرمانا في الهضاب العليا والجنوب بتكلفة إجمالية قدرها 67.6 مليار دج.

ومن أجل ضمان التطبيق الجيد لهذا البرنامج وتحقيق أهدافه قامت السلطات العامة بوضع مجموعة من الإصلاحات المؤسسية والهيكلية التي تسمح بتفعيل آليات السوق وخلق محيط ملائم الازدهار الأنشطة الإنتاجية وتشجيع الاستثمار، ويمكن توضيح أهم هذه الإصلاحات والمبالغ المخصصة لها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم(10): الإصلاحات المصاحبة لتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001_2004)

السنة	2001	2002	2003	2004	المجموع(مليار دج)
عصرنة ادارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	_	2
نموذج التنبؤ على المدى المتوسط و الطويل	0.03	0.05	_	_	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

المصدر: كرمي زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 ،مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07،بسكرة، الجزائر، 2010، ص204.

رابعا: نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي (2001_2004)

ان تقييم برنامج الانعاش الاقتصادي من حيث الآثار التي أحدثها على مستوي النشاط الاقتصادي يعتمد هلي مدى نجاحه في تحقيق الأهداف التي أنشأ لأجلها و المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي، و على العموم فقد عرفت معدلات النمو الاقتصادي ارتفاعا ملحوظا خلال هذه الفترة و الجدول التالي يوضح لنا هذه النتائج:

الجدول رقم(11): قيم المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000_2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	2.7	4.1	6.8	5.2
معدل البطالة%	27.3	25.7	23.7	17.7
معدل التضخم%	3.5	2.2	3.5	4.6

ميزان المدفوعات(مليار دولار)	7.06	4.37	8.84	11.12
الدين الخارجي(مليار دولار)	22.57	22.64	23.35	21.82

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقارير السنوية لبنك الجزائر لأعداد مختلفة

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن برنامج الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف المؤشرات الاقتصادية نجملها كما يلي:

أ. نتائج معدلات نمو الناتج الداخلي الخام مقبولة حيث ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 2.7% سنة 2001 الي 5.2% سنة 2004. حيث حقق أعلى معدل نمو اقتصادي سنة 2003 بمعدل 6.8%. وهذه المعدلات لم تتحقق لمدة طويلة ويرجع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية دور كبير في تحقيق هذه المعدلات.

ب. انخفاض معدل البطالة من 27.3% سنة 2001 الى 17.7% سنة 2004.

ج. ارتفاع معدل التضخم من 3.5% سنة 2001 الي 4.6% سنة 2004 حيث عرفت سنة 2002 انخفاضا للمعدل ليصل 2.2%، وهذا بسبب الضغط المتصاعد على مستوى الأسعار وتزايد استعمال قدرات الإنتاج الداخلية. وعلى العكس من ذلك فان تكلفة الاستيراد ارتفعت بسبب انخفاض معدل الصرف، وهو ما أدى في النهاية إلى ارتفاع نسبة التضخم.

د. ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من7.06مليار دولار سنة 2001 الي 11.12 مليار دولار سنة 2004، فرغم ارتفاع واردات البلاد نتيجة لتشجيع الطلب المحلي و انجاز المشاريع الا أن ميزان المدفوعات حقق نتائج ايجابية راجعة خاصة لتحسن أسعار النفط هذا الأخير الذي يعتبر العنصر الغالب ضمن إيرادات الدولة.

هـ. بقي الدين الخارجي في مستويات مستقرة حيث انتقل من 22.57مليار دولار سنة 2001 الي 21.82 مليار دولار سنة 2004، و هذا يبين أن الجزائر لم تباشر في عملية تسديد ديونها الخارجية من خلال هذا البرنامج.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005_2009)

أولا: تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004. و رصدت له الدولة مبلغا اجماليا قدر ب 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار. كما شهدت نفس الفترة اطلاق برنامجين تكميليين آخرين؛ الأول يتعلق بدعم وتنمية ولايات الجنوب، والثاني يتعلق بتنمية مناطق الهضاب العليا. وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر

بعد الارتفاع الذي سجله النفط الجزائري وتراكم الادخار الحكومي. فقد سعت الدولة من خلال هذا البرنامج للحفاظ على المكاسب المحققة في إطار برنامج الانمائي الأول، انطلاقا من أن المكاسب حتي و ان لم تسمح بتحقيق كافة الأهداف الا أنها تعد الاطار المناسب المشجع علي الاستمرار في نفس النهج[1].

ثانيا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005_2009)

هدف هذا البرنامج الي تحقيق ما يلي[2]:

- ❖ استكمال الإطار التحفيزي بالاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار، وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي.
- ❖ مواصلة تطبيق الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي.
- ❖ انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة، والحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية.
- ❖ تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة.

ثالثا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005_2009)

قسم البرنامج التكميلي لدعم النمو على خمس قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (12): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

	المجموع (مليار دج)	النسبة المئوية%
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير الهياكل القاعدية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	4.8
تطوير التكنولوجيات الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

[1]_عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية ، الجزائر، 2011، ص 243.

[2]_بن فرج زوينة، نوي نبيلة، **قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2014"الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية"** ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية،العدد2، جوان 2015، ص ص 99-100.

المصدر: محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور – دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي2010_2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16،2016، ص271.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا هذا البرنامج جاء في نفس منحى البرنامج السابق، وذلك الاستكمال المشاريع السابقة، حيث احتل قطاع تحسين ظروف معيشة السكان(من خلال السكن–إنجاز مليون وحدة سكنية، التربية الوطنية والتعليم العالي، تأهيل المرافق الرياضية والثقافية) الحصة الأكبر من مبلغ البرنامج بنسبة تقدر 45.5%، وهذا نظرا لأهمية تحسين المعيشة للسكان على الأداء الاقتصادي.

كما احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية حصة كبيرة من مبلغ البرنامج قدرت ب 40.5%، حيث تم توزيعها على قطاعات النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه، وتهيئة الإقليم.

ما دعم التنمية الاقتصادية فقد خصص له ما نسبته 8% من مبلغ البرنامج حيث تم توزيع المبلغ المخصص له على قطاعات الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، ترقية الاستثمار، الصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة.

وقد خصص ما نسبته 4.8% من مبلغ البرنامج على تطوير الخدمات العمومية من أجل تحسينها وعصرنتها وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وتدارك التأخر المسجل في هذا الإطار، ووزع المبلغ المخصص له على قطاعات العدالة، الداخلية، التجارة والمالية.

ليأتي في الأخير تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1% من مبلغ البرنامج وهذا بغية فك العزلة عن المناطق النائية بتزويدها بالموزعات الهاتفية وتحسين الاتصال.

رابعا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو(2005_2009)

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة في الجذول التالي:

الجدول رقم (13): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2005–2009)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	5.1	4.8	3	2.4	2.4
معدل البطالة%	10.3	12.3	13.8	11.3	10.2
معدل التضخم%	1.9	1.8	3.9	3.9	6.1
ميزان المدفوعات(مليار دولار)	21.18	28.95	30.54	34.45	0.40
الدين الخارجي (مليار دولار)	17.19	5.71	5.60	5.58	5.41

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقارير السنوية لبنك الجزائر لأعداد مختلفة.

من خلال الجدول السابق، يتبين لنا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام هو في انخفاض مستمر حيث انتقل من 5.1% سنة 2005 الي 2.4% سنة 2009. ويرجع ذلك إلى تراجع أسعار النفط بسبب نقص الطلب العالمي على المحرقات نتيجة الأزمة المالية العالمية سنة 2008. أما معدلات البطالة فقد واصلت في الانخفاض حيث انتقلت من 10.3 %سنة 2005 الي 10.2% سنة 2009. وهذا راجع لتواصل المشاريع التنموية ضمن هذا البرنامج، في حين نجد أن معدل التضخم عرف ارتفاع مستمرا فقد انتقل من 1.9% سنة 2005 الي 6.1% سنة 2009 ويرجع ذلك الارتفاع أسعار المواد المستوردة وفرض بعض الضرائب في قانون المالية 2009.

في حين عرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا وكان في وتيرة متصاعدة حيث انتقل من 21.18 مليار دولار سنة 2005 الي 34.45 مليار دولار سنة 2008، لينخفض بحدة سنة 2009 ليصل 0.40 مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات، مما أدى إلى انهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية. و انخفض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 الي 5.71 مليار دولار سنة 2006. وهذا يبين أن الجزائر قد باشرت في تسديد ديونها الخارجية، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009 وهذا بفضل ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية.

يمكن تلخيص أهم النتائج الخاصة بالبرنامج التكميلي لدعم النمو الخاصة بمختلف القطاعات على النحو التالي[1]:

أ. تحسين نسبي في المناخ الاستثماري.

ب. ايصال الكهرباء بنسبة 98%.

ج. انشاء شبكة طرقات تقدر ب 110000كلم.

د. تطور ملحوظ في اقامة المنشآت الصحية(انجاز 800منشأة صحية).

هـ. دعم 95% من السكنات بشبكة المياه الصالحة للشرب و ايصال 85% شبكة تطهير.

و. الوصول الي تكنلوجيا الاعلام و الاتصال.

ز. تحسين محسوس في القطاع الفلاحي ، حيث حقق هذا القطاع نسبة نمو قدرها 18.7%.

ح. نمو بعض لقطاعات مثل البناء و الأشغال العمومية و النشاطات المرتبطة بها.

ط. تحسن في المستوى المعيشي و ارتفاع مستوي الدخل الفردي.

[1] _ روضة جديدي ، **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي ،مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم اثر برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_20014)**، أيام 11_12مارس 2013، جامعة سطيف ،الجزائر، ص ص 14_15.

ي. ارتفاع معدل النمو خارج قطاع المحروقات ب 4.7% سنة2005 الي 9.3% سنة 2009 ، ويعود ذلك لارتفاع نسبة النمو في القطاع الفلاحي و قطاع البناء و الأشغال العمومية.

ك. ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث بلغ عددها سنة 2009 (455000)مؤسسة.

المطلب الثالث: البرنامج الخماسي للتنمية (2010_2014)

أولا: تعريف برنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

يعتبر هذا البرنامج مكمل للبرامج السابقة سواء من حيث طبيعة المشاريع أو الأهداف المراد تحقيقها في إطار إعطاء دفعة قوية لمختلف القطاعات الاقتصادية والاستجابة لمتطلبات السكان وتحسين المعيشة. وقد رصد لهذا البرنامج 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214مليار دينار جزائري. لهذا يعتبر أكبر برنامج تنموي تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وينقسم إلى قسمين؛ القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ إجمالي يقدر ب11534 مليار دج أي ما يعادل مبلغ 156مليار دولار. يتضمن القسم الثاني استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها مثل (السكك الحديدية و الطرق و المياه...) بمبلغ يقدر ب 9680 مليار دج، أي ما يعادل مبلغ 130مليار دولار[1].

ثانيا: أهداف البرنامج الخماسي للتنمية (2010_2014)

هدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[2]:

أ. دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

ب. مكافحة البطالة من خلال استحداث ثالث ماليين منصب شغل جديد.

ج. تحسين ظروف العيش في المناطق الريفية من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

د. ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم، وفي المرافق العمومية.

هـ. تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة، وترقية الصادرات خارج المحروقات.

---

[1] _ سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، **تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال**، المجلد:01 ، العدد01، ص 212.

[2] _ شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، **أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010_2014 نموذجا**، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد:06، العدد01، ص ص 96_97.

و. الاستمرار في توسيع قاعدة السكن واعادة الاعتبار للنسيج العمراني، وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية.

ز. مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد.

ح. تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

ط. تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية.

ي. الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية.

ثالثا: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010_2015)

قسم البرنامج الخماسي للتنمية إلى ستة قطاعات نبينها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (14): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2015)

	المجموع(مليار دج)	النسبة المئوية%
التنمية البشرية	10122	49.5
المنشآت القاعدية الأساسية	6448	31.5
تحسين و تطوير الخدمات العمومية	1666	8.16
التنمية الاقتصادية	1566	7.7
الحد من البطالة	360	1.8
البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للاتصال	250	1.2
المجموع	21214	100

المصدر: محمد صالح، مرجع سابق، ص 274. نقلا عن بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010_2014.

من خلال الجدول، يتبين لنا أن التنمية البشرية أخذت أكبر حصة في البرنامج بنسبة 49.5% من مبلغ البرنامج. حيث وجهت لإنشاء مؤسسات تربوية، وجامعية، وصحية، ورياضية، ومؤسسات للتكوين المهني. وبرمجة إنجاز مليوني وحدة سكنية، توصيل الكهرباء والغاز والماء إلى المناطق الريفية المعزولة، واعداد مجموعة من البرامج لفائدة قطاع المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

أما قطاع المنشآت القاعدية الأساسية، فقد خصص له ما نسبته 31.5% من مبلغ البرنامج، لمواصلة توسيع وتحديث شبكات الطرقات والسكك الحديدية، وزيادة قدرات الموانئ، وتحديث الهياكل القاعدية للمطارات، وتحسين النقل الحضري الذي سيعرف تجهيز 14 مدينة بخطوط الترامواي. كما خصص مبلغ لقطاع تهيئة

الإقليم والبيئة موجه خصوصا لإنجاز أربع مدن جديدة وكذا مختلف عمليات المحافظة على البيئة مثل تسيير النفايات.

وخصص ما نسبته 8.16% من مبلغ البرنامج لتحسين وتطوير الخدمات العمومية، وجه أساسا إلى للجماعات المحلية والأمن الوطني والحماية الوطنية، وقطاع العدالة، المالية وقطاع العمل.

أما دعم التنمية الاقتصادية، فخصص لها 7.7 %من مبلغ البرنامج موجهة لدعم قطاع الفالحة والصيد البحري، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية، وتحديث وانشاء مناطق صناعية.

خصص ما نسبته 1.8 %من مبلغ البرنامج للحد من البطالة موجه لدعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث مؤسسات ونشاطات مصغرة، ترتيبات للتشغيل المؤقت .

كما خصص ما نسبته 1.2 %من مبلغ البرنامج للبحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال موجه لتطوير البحث العلمي، تجهيزات موجهة لتعميم تعليم الإعلام الآلي في كل أطوار المنظومة الوطنية للتربية، والتعليم والتكوين، وتجسيد الحكومة الإلكترونية.

رابعا: نتائج البرنامج الخماسي للتنمية (2010_2014)

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة في الجذول التالي:

الجدول رقم(15): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2010-2014)

	2010	2011	2012	2013	2014
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.3	2.4	3.3	2.8	3.8
معدل البطالة%	10	10	11	9.8	10.6
معدل التضخم%	3.91	4.52	8.89	3.26	2.92
ميزان المدفوعات(مليار دولار)	12.15	19.70	12.05	0.133	5.881-
الدين الخارجي(مليار دولار)	5.7	4.41	3.67	3.39	3.73

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقارير السنوية لبنك الجزائر لأعداد مختلفة.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متواضعة خلال فترة البرنامج وكانت متأرجحة مرة نحو الارتفاع ومرة نحو الانخفاض متأثرة بذلك بأسعار النفط في الأسواق الدولية.

عرفت معدلات البطالة استقرارا حيث انتقلت من 10 %سنة 2010 إلى 10.6% في سبتمبر 2014 ،كما عرفت معدلات التضخم تذبذبا أيضا فقد ارتفع معدل التضخم سنة 2010 من 3.91% الي 8.89% سنة 2012 ليعاود الانخفاض سنة 2014 الي 2.92%

أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد تم تسجيل ارتفاعه خلال بداية البرنامج، من 3.91% سنة 2010 الي 8.89% سنة 2012 و ذلك يرجع بالأساس الي ضخامة البرنامج و الذي نشأ عنه اصدارات جديدة للكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار العالمية التي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر) ، لكن مت تسجيل انخفاضه الي 2.92 % سنة 2014.

ارتفع رصيد ميزان المدفوعات من 12.15مليار دولار سنة 2010 إلى 19.70 مليار دولار سنة 2011 ليعاود الانخفاض سنة 2012 برصيد قدره 12.05 مليار دولار ، لينخفض بعد ذلك بشدة في سنة 2013 برصيد قدره 0.133 مليار دولار، ليحقق عجزا في 2014 ب 5.881 مليار دولار متأثرا بانهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية في الوقت الذي عرفت فيه الواردات ارتفاعا كبيرا.

في حين بقي الدين الخارجي في مستوى مستقر متجها نحو الانخفاض حيث انتقل من 5.7 مليار دولار سنة 2010 الي 3.73مليار دولار سنة 2014.

المطلب الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015_2019)

أولا: تعريف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يعتبر هذا البرنامج كغيره من البرامج والتي ألفت الدولة توزيعها منذ تحسن المداخيل بعد ارتفاع سعر النفط الجزائري، جاء هذا البرنامج في ضرفيه خاصة تمر بها البلاد وهي انخفاض المداخيل جراء انخفاض عائدات الجباية البترولية، ويعتبر هذا البرنامج أحد الدعائم التنموية في الفترة الراهنة وأنشئ خصيصا لذلك. بحيث يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه 143 302 و عنوانه " صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015_2019".

وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6 مليار دينار جزائري في2015، مقابل مبلغ 1894.2مليار دج سنة 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر[1].

[1]_ قانو ن رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2015.
قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

ثانيا :أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015_2019)

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق ما يلي[1]:

أ. الحفاظ على المكاسب الاجتماعية من خلال منح الأولوية لتحسين الظروف المعيشية للسكان في قطاعات السكن، التربية، التكوين، والصحة العمومية، وربط البيوت بشبكات الماء والكهرباء والغاز...الخ؛ وترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة العاملة.

ب. إيلاء الاهتمام أكثر بالتنويع الاقتصادي وتحقيق نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات؛ والاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية، بسبب مساهمتها في الأمن الغذائي وتنويعه.

ج. استحداث مناصب الشغل؛ ومواصلة جهد مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة ومناصب العمل.

د. إيلاء عناية خاصة للتكوين ونوعية الموارد البشرية من خلال تشجيع وترقية تكوين الأطر واليد العاملة المؤهلة.

ثالثا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015_2019)

قسم برنامج توطيد النمو الاقتصادي على تسع قطاعات رئيسة نبينها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم (16): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة: (2015-2016)

	2015	2016	المجموع(مليار دج)	النسبة %
الصناعة	5.1	4.8	9.9	0.2
الفلاحة و الري	209.4	198.2	407.6	6.8
دعم الخدمات المنتجة	32.6	14.9	47.5	0.8
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الادارية	1854.22	441.3	2295.5	38.4
التربية و التكوين	227.8	78.6	306.4	5.1
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	151.3	32.7	184	3.1
دعم الحصول علي السكن	234.3	24.4	258.7	4.3
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	900	860	1760	29.5
عمليات برأس المال	464.6	239	703.6	11.8
المجموع	4079.6	1894.2	5973.8	100

[1] _ مسعودي زكرياء، **تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016** ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06 ،جوان 2017 ،ص 221.

المصدر: القانون رقم 14-10 المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، ص 48.

من خلال الجدول السابق يتبين لنا أن قطاع المنشآت القاعدية، الاقتصادية والإدارية أخذ الحصة الأكبر من برنامج توطيد النمو خلال الفترة 2015-2016. وذلك بنسبة 38.4. %من مبلغ البرنامج .وهذا بعدما كان قطاع تنمية الموارد البشرية في البرامج السابقة هو الذي يأخذ الحصة الأكبر. ويعود ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع السابقة المبرمجة سابقا خاصة مع اتجاه موارد الدولة نحو الانخفاض. أما مخصصات البلدية للتنمية، ومواضيع أخرى الموجهة لتوفير الحاجات الضرورية للمواطنين، ودعم القاعدة الاقتصادية مثل التجهيزات الفلاحية، والقاعدية، وتجهيزات الإنجاز، والتجهيزات التجارية، فقد أخذت حصة تقدر بـ 29.5%من مبلغ البرنامج. ثم عمليات برأس مال ب 11.8% من مبلغ البرنامج. ثم الفالحة والري بحصة تقدر ب6.8% من مبلغ البرنامج. ثم التربية والتكوين بحصة تقدر بـ 5.1%من مبلغ البرنامج. ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة تقدر بـ 8.4 %من مبلغ البرنامج.

وما يلاحظ أن حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2016 قد انخفض كثيرا بالمقارنة مع حجم المبالغ الموجهة للتجهيز خلال سنة 2015 وذلك بنسبة تقدر بـ 54%، وهذا راجع الانخفاض مداخيل البلاد وللتدابير المتخذة من قبل السلطات العامة الرامية إلى التقليل من الإنفاق لمواجهة الأزمة المالية بما يعرف بسياسة التقشف.

رابعا: نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015_2019)

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال مؤشرات ومجاميع عديدة، وسوف نركز على بعض المؤشرات المهمة في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2015-2016)

	2015	2016
معدل نمو الناتج الداخلي الخام%	3.7	3.3
معدل البطالة%	سبتمبر:11.2	سبتمبر:10.5
معدل التضخم%	4.78	جانفي 2016/2015: 5.04
ميزان المدفوعات(مليار دولار)	27.54	26.03
الدين الخارجي(مليار دولار)	3.02	3.84

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بنك الجزائر (النشرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017).

من خلال الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من % 7.3سنة 2015 إلى 3.3 %سنة 2016، وهذا النمو المسجل كان بفضل نمو بعض القطاعات خارج المحروقات كالفلاحة، والصناعة، والبناء والأشغال العمومية، والري. كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2 %في سبتمبر 2015 إلى 10.5 % في سبتمبر 2016. ومعدل التضخم قد ارتفع من 4.78%سنة 2015 إلى 5.04% في جانفي 2016. أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015، وهذا ما يعكس تأثير انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 %من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. أما بالنسبة للدين الخارجي، فقد بقي في مستويات مستقرة في حدود 3 مليار دولار وهي مستويات ضعيفة جدا.

كما عرف سعر صرف الدينار الجزائري تراجعا محسوسا أمام العملات الأجنبية، حيث تراجع أمام الدولار الأمريكي بنسبة 22 %، كما تراجع أمام الأورو بنسبة 9.3% سنة 2015. ليتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 بنسبة 3.2% أمام الدولار الأمريكي، وارتفاع طفيف أمام الأورو بنسبة 0.6%.[1] وهذا ما أدى إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن.

كما عرفت سنة 2015 انخفاضا كبيرا في احتياطيات الصرف الأجنبي لتصل إلى 144.5 مليار دولار، لتتواصل في الانخفاض سنة 2016 لتصل إلى 144.14 مليار دولار، وبالرغم من هذه الانخفاضات تبقى هذه الاحتياطات معتبرة وتبقي الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة ومريحة نسبيا[2].

إن انخفاض أسعار المحروقات خلال سنة 2014 واستمراره خلال السنوات اللاحقة أدى إلى انخفاض عائدات الدولة المحلية والخارجية وبالتالي سوف تستمر المديونية العامة الداخلية في الارتفاع، ويزداد اللجوء التدريجي للمديونية الخارجية في المدى المتوسط والطويل في حالة استمرار الأزمة ويزداد السحب من صندوق ضبط الإيرادات الذي بدأت إيراداته تتناقص، الأمر الذي يؤثر حتما في تمويل البرامج التنموية والاستثمارية العامة في المخطط الخماسي 2015 -2019[3].

وعليه فإن تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة تمر بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى، وقد قررت

[1] _ بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر، 2017 ص 21.

[2] _ مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، أفريل 2017.

[3] _ سويح جمال، بن طيرش عطاء الله ، مرجع سابق، ص 214.

الحكومة غلق كافة صناديق التخصيص التي وجدت قصد تسيير وتأطير مشاريع الاستثمارات العمومية، وجعلها ضمن صندوق واحد، يضمن للحكومة التخلي عن تعدد الصناديق، وذلك في سياق سياسات ترشيد الإنفاق العمومي التي تبنتها الحكومة كاستراتيجية بسبب تراجع مداخيل الدولة.

المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية في الجزائر

لقد لعبت أسعار النفط دورا بارزا في تسهيل أو إعاقة عملية التنمية الاقتصادية في الجزائر، وذلك باعتبار أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد على مورد ناضب. حيث أنه منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية في كافة المجالات وذلك بتوافر مجموعة من الشروط بالإضافة إلي تحقيق مستوى معين من الاستقرار لمختلف المؤشرات الاقتصادية سواء كانت داخلية أم خارجية.

المطلب الأول: أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات التوازن الداخلي

أولا: تطور أسعار النفط ومعدل النمو الحقيقي

يعتبر معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من المتغيرات الكلية المتأثرة بتقلبات أسعار النفط، لأن قطاع المحروقات يعتبر قاطرة النمو الاقتصادي، و يمكن تتبع تطور العلاقة بين أسعار النفط و معدل نمو الناتج الداخلي الحقيقي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(02): تطور الناتج المحلي الاجمالي و سعر النفط خلال الفترة(2000_2019)

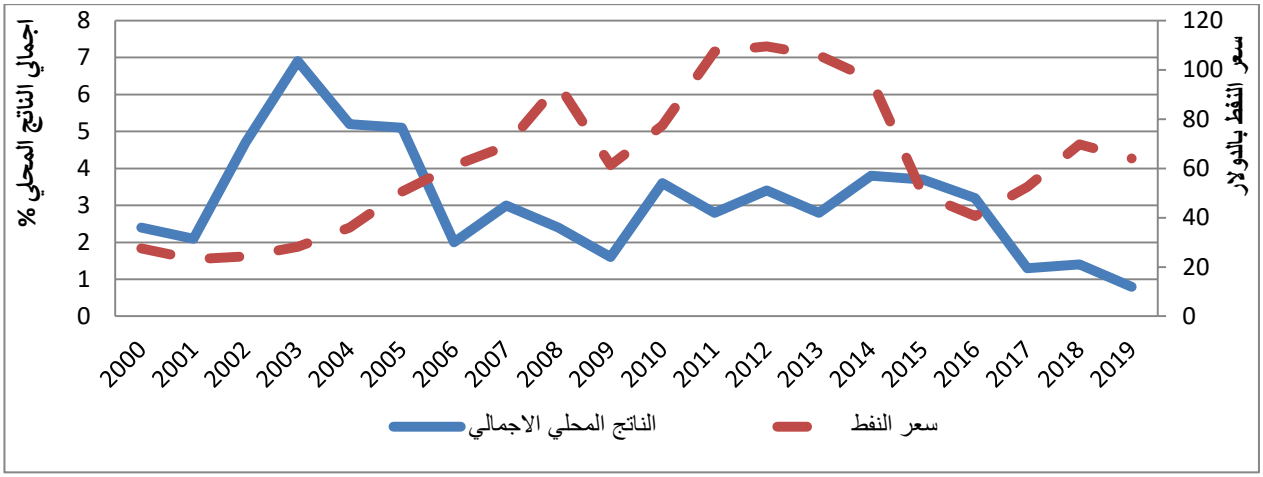

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، أعداد مختلفة.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ وجود علاقة سببية بين اسعار النفط و الناتج المحلي الإجمالي. و يعود هدا الى سيطرة المحروقات على هيكل الانتاج، فالاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، فأي تغير في سعر النفط ينعكس على الناتج المحلي. ويمكن أن نلاحظ كيف أن انخفاض أسعار النفط في أزمة الرهن العقاري كان له أثر على النمو الحقيقي، كما أن انخفاض أسعار النفط منذ جوان 2014، جعل من الصعب الاستمرار في تسجيل معدلات نمو الفترة السابقة أين كانت الأسعار مرتفعة.

ثانيا: أثر تغير أسعار النفط على الميزانية العامة

أ. انعكاسات تطورات أسعار النفط على الايرادات العامة

ان ايرادات الميزانية العامة للدولة تتكون أساسا من الجباية بنوعيها النفطية والعادية، وبما أن اهتمام الدولة كان كبير بالقطاع النفطي، فهذا يرجع لسبب واحد وهو مساهمته الكبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال الجباية النفطية. والشكل التالي يوضح نسبة مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة.

الشكل رقم(03): تطور أسعار النفط و نسبة مساهمة الجباية البترولية في الايرادات العامة للفترة (2000_2018)

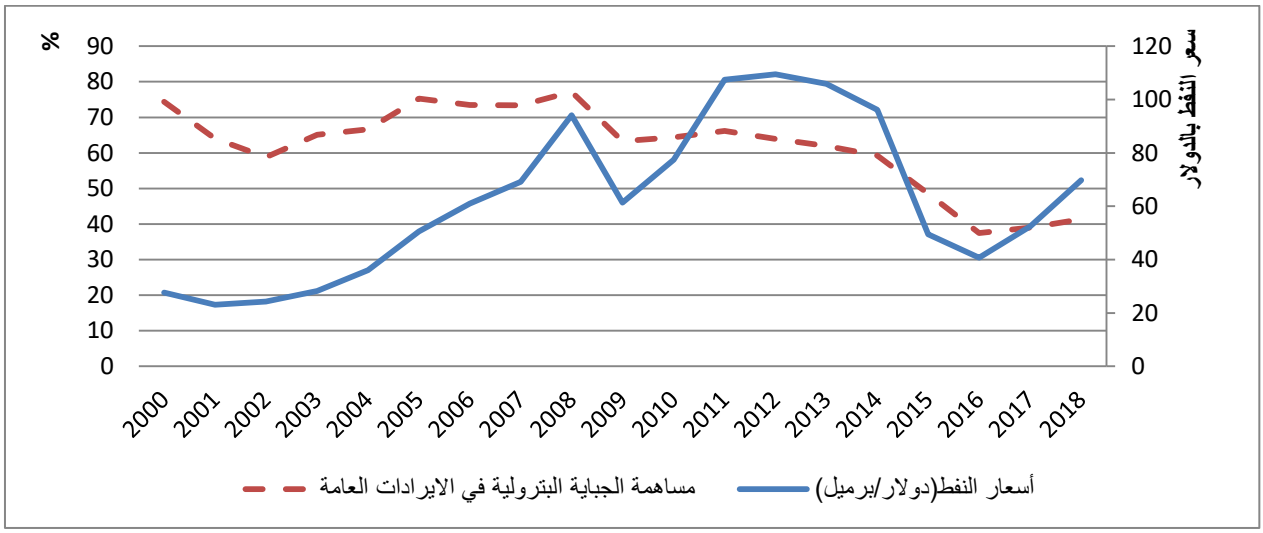

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقرير السنوي: التطور الاقتصادي والنقدي لبنك الجزائر لأعداد مختلفة.

من خلال الشكل نلاحظ أن الجباية البترولية تساهم ب 74.34% سنة 2000 في الايرادات العامة للدولة، لتنخفض سنتي 2001 و 2002 الى 64.06% و 58.81% على التوالي و ذلك بسبب تراجع ايرادات الجباية البترولية خلال هذه الفترة، ثم عرفت ارتفاعا في الفترة (2003_2008) حيث بلغت مساهمتها 77.13% سنة 2008، تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط و الانتعاش الكبير الذي عرفته ايرادات الجباية البترولية حيث بلغت إيراداتها4003.599 مليار دج. ما خلال الفترة (2011_2018)، فقد شهدت نسبة المساهمة في الايرادات العامة بالنسبة للجباية البترولية تراجعا حيث قدرت ب 66.14% سنة 2011 و 41.34% سنة 2018، و سبب هذا التراجع هو التطور الحاصل في الايرادات الغير جبائيه، كما شهدت هذه الفترة أزمات نفطية أدت الى انخفاض أسعار النفط.

ب. انعكاسات تطورات أسعار النفط على رصيد الميزانية:

تتأثر الميزانية العامة بتغيرات أسعار النفط أثرا واضحا، فكلما ارتفعت هذه الأسعار في الأسواق الدولية الا و صاحبها ارتفاع موازي في حصيلة الايرادات العامة للدولة، حيث أن رصيد الميزانية هو نقطة أساسية تقف عليها الدولة خاصة و ان كانت هذه الأخيرة تعتمد على مورد واحد النفط كالجزائر.

الشكل رقم(04): تطور رصيد الميزانية كنسبة من الناتج وأسعار النفط خلال الفترة (2000_2018)

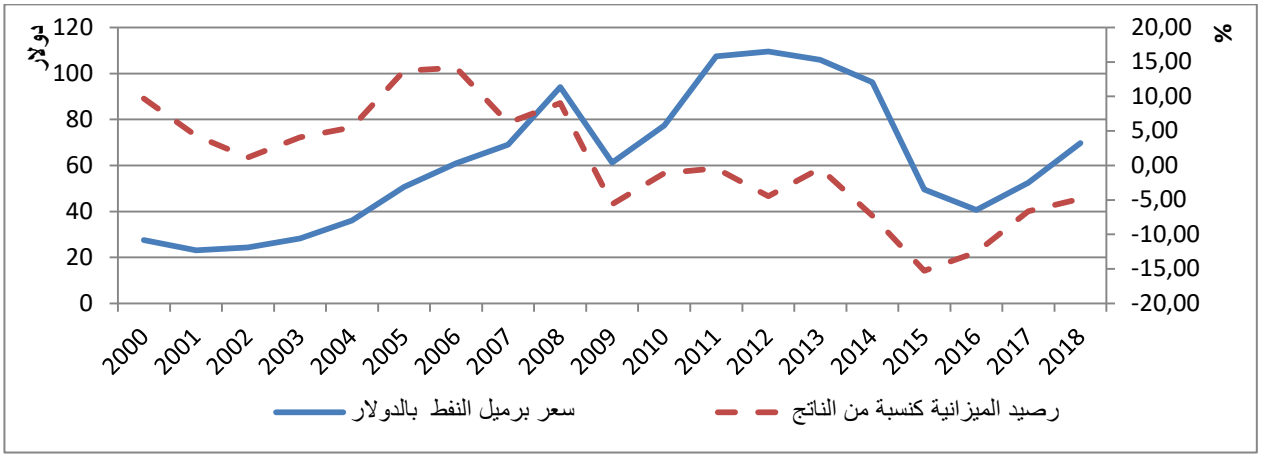

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على، بنك الجزائر التقرير السنوي، التطور الاقتصادي و النقدي في الجزائر لأعداد مختلفة.

من خلال الشكل أعلاه، يتبين أن رصيد الميزانية كنسبة من الناتج الداخلي المحلي حققت فوائض من سنة 2000 الى 2008، و ذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط و منه ارتفاع الجباية البترولية، و هذا ما أدى بالجزائر الى انشاء صندوق خاص سمي بصندوق ضبط الموارد، و هذا من أجل امتصاص الفوائض السنوية لميزانية الدولة. ليدخل بعد ذلك رصيد الميزانية في حالة عجز ابتداء من سنة 2009 الى 2018، و هذا رجع الى الأزمة الاقتصادية العالمية و كدا التذبذبات في مستوى أسعار النفط ففي سنة 2015 سجل عجزا قياسيا في رصيد الميزانية نسبة الى إجمالي الناتج الداخلي قدر ب 15.29% ، و سجل تراجع طفيف في العجز سنة 2016 قدر ب 12.57% بسبب انخفاض نفقات التجهيز العمومية، لينخفض بعدها العجز إلى 4.81% سنة 2018 ، هذه العجوزات المسجلة في الميزانية العامة عن هشاشة كبيرة في المالية العامة، و هذا بسبب زيادة النفقات العامة، و انخفاض الايرادات و التي تبقي عرضة التغيرات الخارجية و المتعلقة بأسعار المحروقات.

ثالثا: أثر تغير أسعار البترول على معدلات البطالة

تعتبر معدلات البطالة من بين أهم المؤشرات التي تحدد النمو الاقتصادي خاصة عند ارتباطها بأسعار النفط، و الشكل التالي يمثل تغيرات معدل البطالة و أسعار النفط.

الشكل رقم(05): تغيرات معدلات البطالة بدلالة سعر النفط الفترة (2000_2019)

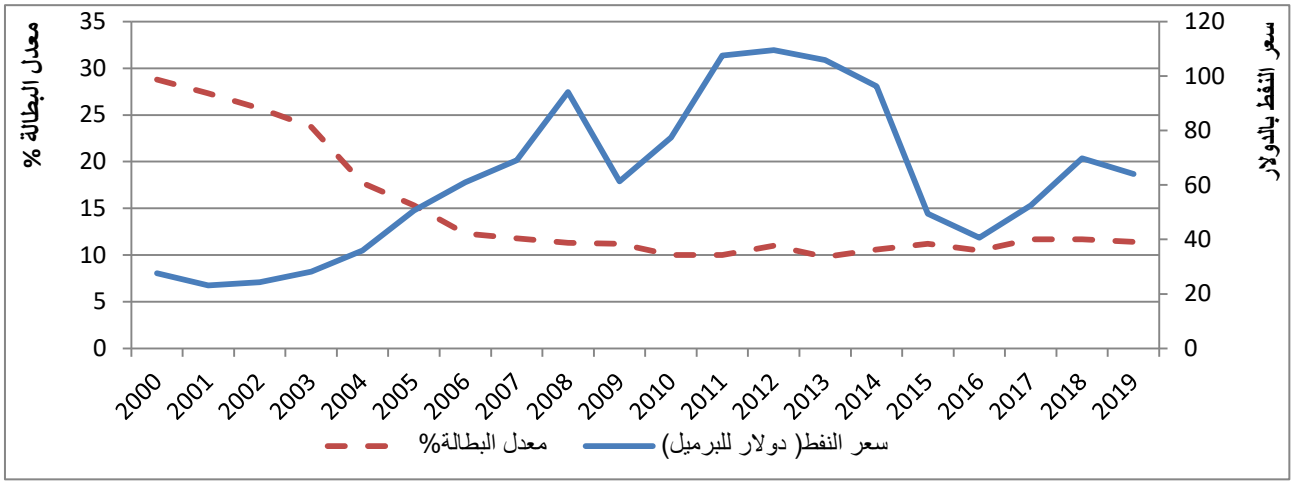

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، أعداد مختلفة.

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط و معدلات البطالة، باعتبار أن كل تحسن في أسعار النفط يعني زيادة في العوائد و الايرادات و التي يمكن من خلالها تنفيذ خطط تنموية التي تساعد علي تشجيع الاستثمارات و تقليص البطالة حيث شهدت معدلات البطالة ارتفاعا سنة 2000 قدر ب 28.8% لتنخفض بعدها بمستويات قياسية لتصل 9.8% سنة 2013، وذلك نتيجة تطبيق عدة اجراءات بالإضافة الي البرامج التنموية التي أقرتها الحكومة، و في سنوات 2015_2019 عرفت معدلات البطالة ارتفاعا اذ بلغت 11.2% في سنة 2015 و 11.4% سنة 2019، هذا الارتفاع راجع لسياسة التقشف التي أعلنتها الحكومة بسبب انخفاض العوائد البترولية بسبب انخفاض أسعاره وذلك من خلال تأجيل عدة مشاريع عمومية من جهة و تجميد مسابقات الوظيف العمومي من جهة أخرى.

رابعا: أثر تغير أسعار البترول على معدلات التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة من الظواهر الأكثر مساسا بالاقتصاد الوطني، التي تأثر بصفة مباشرة علي النمو الاقتصادي، لارتباطه القوي بأسعار النفط، و الشكل التالي يمثل تطورات معدلات التضخم بدلالة أسعار النفط.

الشكل رقم (06): تطورات معدل التضخم بدلالة أسعار النفط للفترة (2000_2019)

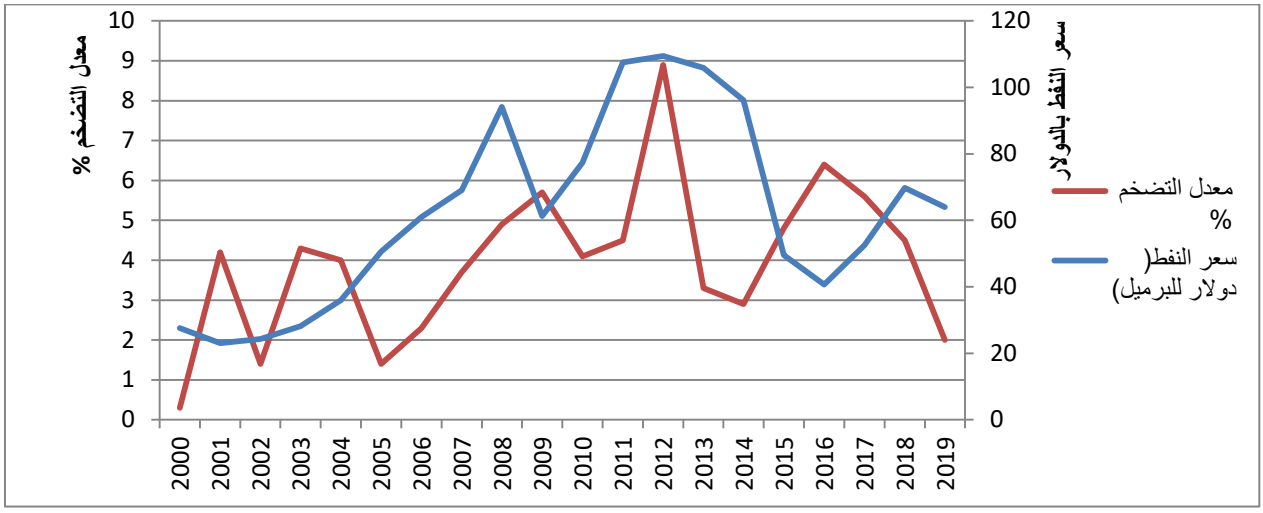

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، أعداد مختلفة.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن معدلات التضخم عرفت تذبذب ارتفاعا و انخفاضا خلال فترة الدراسة (2019_2000) حيث انخفض معدل التضخم الى 1.4% سنة 2002 مقارنة ب 4.2% سنة 2001 لتعاود الارتفاع مع مطلع سنة 2004 أين وصل الى 4.6% وذلك راجع الى توسع في الانفاق الحكومي المصاحب لتطبيق برامج الانعاش الاقتصادي ،اضافة الى ارتفاع مستويات الاسعار نتيجة سرعة تداول النقود .

بعدها، ارتفع سعر البترول من 77.4% سنة 2010 الى 109.5 سنة 2012، وهذا الارتفاع كان مصاحب لارتفاع معدل التضخم من 4.1% سنة 2010 الى 8.9% سنة 2012 ، و بسبب الأزمة البترولية 2014التي أدت الى انخفاض أسعار البترول الى 49.5 دولار سنة 2015. هذا الانخفاض كان مصاحب لانخفاض معدلات التضخم الي 4.8% سنة 2015. وبقيت معدلات التضخم في تراجع الى أن وصلت الى 1.9% سنة 2019، وهذا التراجع في أسعار البترول ادى الى تراجع معدلات التضخم على المستوى الوطني والعالمي.

المطلب الثاني: أثر تقلبات سعر النفط على مؤشرات التوازن الخارجي

أولا: أثر تغير أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

تأثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري حيث أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير في قيمة الواردات، وأي ارتفاع في سعر النفط يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات ومنه زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار النفط.

من خلال الشكل أدناه، نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري حقق فائضا ابتداء من سنة 2000 الى غاية 2014، حيث قدر ب 12.30مليار دولار و 0.45 مليار دولار على التوالي، و هذا يعود الى ارتفاع أسعار المحروقات و زيادة الصادراتّ، حيث بلغ رصيد الميزان التجاري أعلى قيمة له سنة 2008 ب 40.60 مليار

دولار، ومن سنة 2015 الى غاية 2019 حقق الميزان التجاري عجزا و هو ما يفسر ارتفاع قيمة الواردات على الصادرات نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.

الشكل رقم(07): تطور رصيد الميزان التجاري و أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)

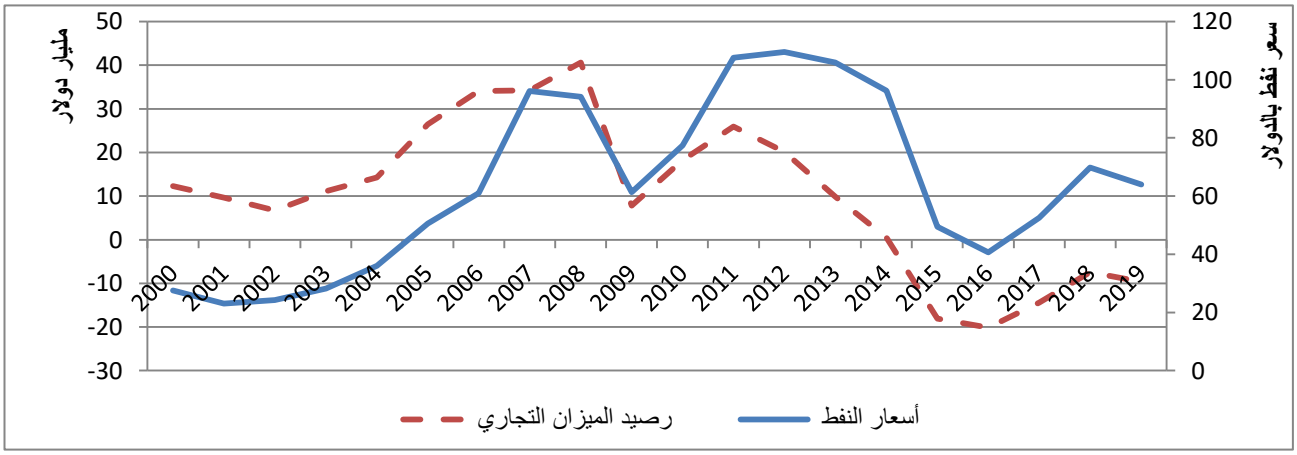

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أعداد مختلفة.

ثانيا: أثر تغير أسعار النفط على رصيد ميزان المدفوعات

عرف رصيد ميزان المدفوعات الجزائري خلال سنوات الألفية الثالثة تذبذبا من تحسن و انخفاض، و ذلك راجع الى التقلبات في أسعار النفط. وقد تحسنت المؤشرات الخارجية للجزائر ابتداء من سنة 2003 الي غاية 2014، والتي منها رصيد ميزان المدفوعات. ومنذ سنة 2015، سجل رصيد ميزان المدفوعات عجزا لانخفاض أسعار النفط.

الشكل رقم(08): تطور رصيد ميزان المدفوعات و أسعار النفط خلال الفترة (2000-2019)

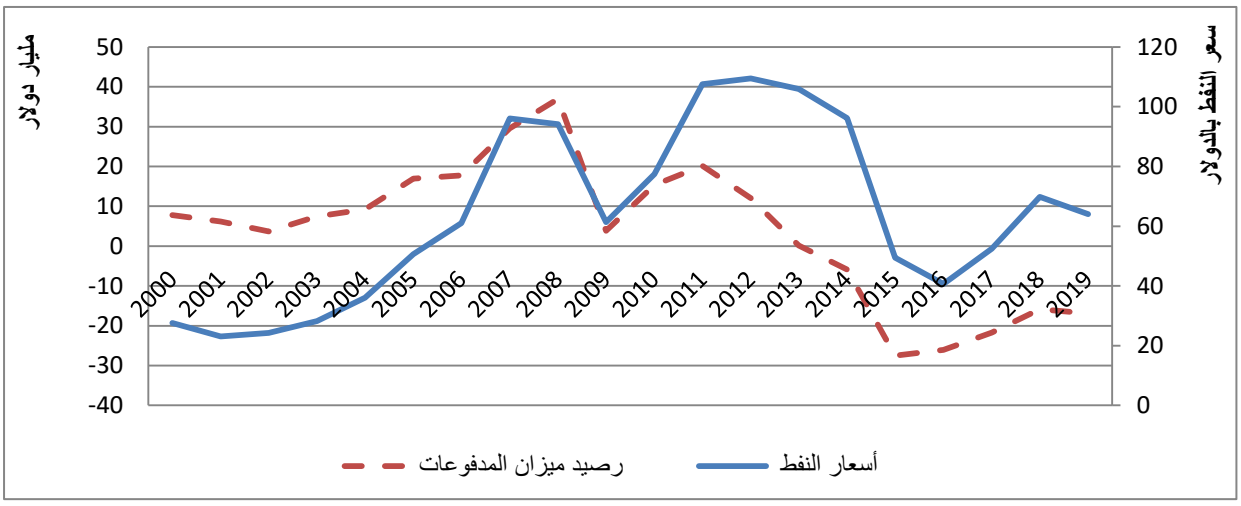

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات بنك الجزائر، التقرير السنوي التطور الاقتصادي و النقدي للجزائر، أعداد مختلفة.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (08) أن ميزان المدفوعات سجل فائضا مند بداية سنة 2000 الى غاية 2008، بقيمة 7.57 مليار دولار و 36.99 مليار دولار على التوالي بسبب تحسن أسعار النفط، و في سنة 2009 تراجع رصيد ميزان المدفوعات بشكل كبير ليصل الى 3.86 مليار دولار و هذا راجع الى انخفاض أسعار النفط بسبب الأزمة العالمية سنة 2008، ليعاود الارتفاع سنة 2010 و2011 و كان الفائض المسجل يقدر ب 15.58 مليار دولار و 20.057 مليار دولار على التوالي ما سمح للدولة بمواصلة برامجها التنموية ضمن سياسات الانعاش الاقتصادي، و انطلاقا من سنة 2014 أصبح رصيد ميزان المدفوعات يعاني عجزا بلغ 5.88 ميار دولار و هذا بسبب مخلفات الأزمة و الانخفاض الكبير في أسعار المحروقات، و في سنة 2015 سجل أكبر عجز قدر ب 27.537 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار النفط الى 49.5 دولار برميل و الى غاية 2019 لم يشهد ميزان المدفوعات فائضا.

خلاصة الفصل الثاني:

تعد الثروة النفطية المصدر الرئيسي سواء من الناحية الطاقوية أو من الناحية المالية بالنسبة للاقتصاد الجزائري، فمنذ الاستقلال إلى يومنا هذا لا تزال الجزائر تعتمد على أموال الثروة النفطية في مختلف براجمها التنموية هذا ما أثر على الاقتصاد الجزائري وجعله يفقد التوازن لصالح قطاع النفط على حساب القطاعات الاقتصادية الأخرى وذلك بعد ارتفاع أسعار النفط سنة 2000، ومن خلال استعراضنا للفصل الثاني وزن النفط في الاقتصاد الجزائري يمكن أن نستنتج ما يلي:

- ساهمت البرامج التنموية التي شرعت الجزائر في تطبيقها مع بداية الألفية الثالثة في اعادة الانتعاش الى النشاط الاقتصادي من خلال الاستثمارات العمومية والمنشآت القاعدية والبنى التحتية التي تم التركيز عليها طيلة فترة تطبيق هذه البرامج، ومن جهة أخرى فإن تحليل النتائج المتوصل إليها في إطار تنفيد هذه البرامج التنموية نستنتج أنها متواضعة نسبيا بالمقارنة مع حجم الموارد المالية المستخدمة.
- تشكل الجباية البترولية المورد الأساسي للنمو الاقتصادي، وتتأثر وضعيتها بصفة مباشرة بأسعار النفط، و هذا ما جعلها غير مستقرة و خاضعة لتقلباتها المتكررة التي تعيشها في السوق العالمية للنفط. و نظرا للعلاقة الطردية التي تربط كل من أسعار النفط و الإيرادات النفطية ، فهذه الأخيرة تأثر بشكل مباشر علي المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر سواء على مستوى التوازنات الداخلية أو الخارجية .

الفصل الثالث: دراسة قياسية لأثر الصدمات النفطية على قطاع الصناعة في الجزائر خلال الفترة (1999-2020)

المبحث الأول: القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الثاني: المتغيرات ونموذج التقدير

المبحث الثالث: النتائج و التحليل

تمهيد

سنخصص هذا الفصل لدراسة تأثير صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر و بطريقة قياسية، و هذا في ضل دراسة المراحل التطورية المختلفة للقطاع الصناعي و ذلك باستخدام مجموعة من المتغيرات بما يتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري، و بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) باعتباره التقنية الأكثر استعمالا في دراسة العلاقة بين المتغيرات، وذلك عن طريق برنامج Eviews 10.

انطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل دراسة أثر صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر قياسيا خلال الفترة (1999–2020) من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: القطاع الصناعي في الجزائر

المبحث الثاني: المتغيرات ونموذج التقدير

المبحث الثالث: النتائج و التحليل

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في الجزائر

يعتبر القطاع الصناعي في الجزائر من القطاعات التي حظيت باهتمام كبير من قبل الدولة و إعطاء الأولوية لها في عملية توزيع الاستثمارات. ويعزى ذلك إلى ارتفاع المداخيل من المحروقات، وذلك لأن له دور كبير عملية التنمية وضمان استمرار نمو الإنتاج.

المطلب الأول: معالم الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر

أولت الدولة الجزائرية في الآونة الأخيرة اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني. فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني، وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية. لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع استراتيجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري والدولي.

أولا: الإطار العام للاستراتيجية الصناعية الجديدة:[1]

أصبحت الاستراتيجية الصناعية الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر اليوم والغد. ومن فحوى الجلسات الوطنية التي عقدت أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتيجيات إنعاش الصناعة في الجزائر، يمكن تحديد الإطار العام للاستراتيجية الصناعية في النقاط الآتية:

أ. تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية.

ب. تحديد مبادئ الاستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية.

ج. ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

د. ضرورة تغيير النظام الاقتصادي ومواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك..

[1] _عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت "**أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية**" ، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطيعة،2012، ص 04_07.

تندرج الاستراتيجية الصناعية الجديدة ضمن الاستراتيجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد ونظرة جديدة للاقتصاد. كما ترتكز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التكافل والتضامن الاجتماعي. وتهدف هذه الاستراتيجية إلى التطوير المكثف للنشاطات الصناعية التي تدخل في إطار السياسة الداعمة للسلم والازدهار.

ثانيا: المحاور الكبرى للاستراتيجية الصناعية في الجزائر

تتمحور الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر على المحاور التالية[1]:

أ. اختيار الفروع الصناعية المراد ترقيتها:

في إطار النهوض بالاقتصاد الوطني، وضعت وزارة الصناعة مخطط استراتيجيات وسياسات للإحياء والتطوير الصناعي. تتمثل الفكرة الرئيسية حول استراتيجية التنمية القطاعية لنمو الاقتصاد الجزائري، وتركز عملية اختيار القطاعات المراد ترقيتها على:

- ❖ التعريف بالفروع ذات إمكانات النمو العالية والتي يتم دعمها من السوق الدولية.
- ❖ تحليل القدرة التنافسية للفروع التي تم تحديدها.
- ❖ تقييم نقاط القوة والضعف في الفروع المستهدفة، وكذلك التهديدات والفرص في السوق الدولية.
- ❖ توضيح الاستراتيجية التي تم تبنيها انطلاقا من تحديد الخيارات المتعاقبة وتحديد عناصر تنفيذها.

ولقد أتاحت عملية التشخيص للهيكل الصناعي الوطني تحديد أربعة مجموعات للفروع الصناعية، ثلاثة منها يمكن أن تعتمد استراتيجية انفتاحيه موجهة للتصدير وهي: الصناعات الكيمياوية، والصناعات الإلكترونية والميكانيكية، وأخيرا صناعة مواد البناء. في حين، يمكن للصناعة الغذائية أن تستفيد استثناء من استراتيجية حمائية وإتباع استراتيجية إحلال الواردات. وفي خطوة ثانية، من عملية التحليل والتشخيص، يتم تحديد الفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية العالية والتي يمكنها أن تحقق قيمة مضافة عالية وقابلة للتطور، و الفروع الصناعية ذات القدرات التكنولوجية المتدنية والتي يمكن اعتبارها مساهما جيدا في خلق مناصب شغل.[2]

ب. التوزيع القطاعي للصناعة:

تخص إعادة هيكلة القطاع الصناعي على إعادة تكوين شعب صناعية، وإنشاء وحدات جديدة خلاقة للقيمة، ووضع خطط عمل لمنتوجات جديدة لتحسين تغطية السوق المحلي، واقتحام الأسواق الجهوية والعالمية،

[1]_عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت ،مرجع سابق، ص11.

[2]_بريش أمحد، **إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2012 ، ص278.

وهكذا سيتم التوزيع القطاعي للصناعة حسب خيارات الاستراتيجية المتبعة، والتي تدعو للعمل على ثلاثة خطط تكميلية هي[1]:

- **تثمين الموارد الطبيعية:** تهدف الاستراتيجية إلي ترقية الصناعات التي من شأنها أن تسمح للجزائر باستغلال مقوماتها الطبيعية، والانتقال من مجرد مصدر للمنتجات الأولية إلي منتج ومصدر للسلع المصنعة، مع تكنولوجيا أكثر تطورا تحقق قيمة مضافة عالية. وتحدد الاستراتيجية مجموعة من الفروع في هذا المستوى، وخصوصا: البتروكيمياء، الألياف التركيبية، الأسمدة، صناعة الحديد، الفولاذ، صناعة المعادن غير الحديدية، الألمنيوم، ومواد البناء.
- **تكثيف النسيج الصناعي:** يتركز تكثيف النسيج الصناعي حول تشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات المتواجدة في المراحل الأخيرة للإنتاج، والصناعات القادرة على مساندة الصعود للفروع الصناعية، والصناعات التي تتعلق بالتجميع والتعبئة والتغليف. وتحدد الاستراتيجية مجموعة من الصناعات وبألخص :الصناعات الكهربائية والإلكترونية، الصناعات الصيدلانية والبيطرية، الصناعات الغذائية، وصناعات سلع التجهيز.
- **ترقية الصناعات الجديدة:** تقدم الاستراتيجية اهتمام خاص لتعزيز الصناعات الجديدة التي لم تكن موجودة في البلد، أو التي تتخلف فيها الجزائر جوهريا، ويتعلق الأمر خاصة بالصناعات المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعة السيارات، الطاقات المتجددة.

ج. انتشار وتوسع حيز الصناعة:

يعد البعد الثاني للتوزيع الصناعي، ولا يقتصر على التكوين الحالي للمناطق الصناعية، ويتطلب انتهاج رؤية أكثر حداثة، وإدخال مفاهيم مثمرة مثل: مناطق التنمية الصناعية المدمجة، أو المناطق المتخصصة، حيث تم تحديد بعض المناطق والتي سيكون إنشائها تدريجيا. وهذه المناطق يخلق تطويرها التآزر والتشابك من خلال استغلال التركيز المكاني للأنشطة الاقتصادية، بواسطة الربط الشبكي للمؤسسات والهيئات العمومية، بالإضافة إلي هياكل البحث والتكوين والخبرة. وبفضل التآزر الذي سيتم خلقه، سيكون لهذه المناطق الجديدة أثر في إقامة مناخ محلي للأعمال وتعزيز الاستثمار. وتصنف مناطق النشاط الصناعي في الجزائر إلي ثلاثة مجموعات[2]:

- **الأقطاب التنافسية:** تكون مفتوحة على كل النشاطات المتنوعة والمختلفة، والهدف منها جذب أكبر قدر من المتعاملين بالنظر إلي الإمكانيات المتنوعة التي تتوفر عليها.

[1] _قوريش نصرية، **أبعاد وتوجهات استراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، عدد5، ص96.

[2] _ناجي بن حسين، **دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007 ،ص307.

- **الأقطاب التكنولوجية:** تحتوي على إمكانيات تكنولوجية ومراكز بحث متنوعة، يمكن الاعتماد عليها في جذب الاستثمارات المتخصصة في هذا المجال، وتعطي حافز قوي للمستثمرين بإمكانية وجود فضاء للتموين التكنولوجي، مثل المدينة الجديدة سيدي عبد الله المتخصصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وفي بجاية مع القواعد التكنولوجية المتخصصة في الصناعة الغذائية، وفي سيدي بلعباس في الصناعة الإلكترونية.
- **مناطق النشاط المتخصصة:** والتي لديها إمكانيات تستجيب لخصوصيات نشاطات معينة كصناعة المواد الكيميائية في منطقة أرزيو، والبترولية في حاسي مسعود وسكيكدة ووهران. وتعتبر هذه النشاطات بالغة الحساسية بالنسبة للاقتصاد الوطني ككل ولدورها التاريخي في النمو، ولذا فإن مناطقها الصناعية مؤهلة أصلا ولا تحتاج إلي مجهود كبير من حيث التهيئة والاستثمار في البنية التحتية، كما يمكن أن تتخصص بعض المناطق في أنشطة كالسياحة والصيد البحري والفلاحة إذا توفرت هذه المناطق على مزايا تنافسية.

د. سياسات التنمية الصناعية:

و تحتوي علي أربعة مجالات هي [1]:

- **تأهيل المؤسسات (تطوير الشركات):** يندرج تأهيل المؤسسات تحت غطاء عصرنة المؤسسات التي تدخل أهدافها وأنماطها ضمن استراتيجية التصنيع، وتستدعي الاستراتيجية الجديدة إعادة تأهيل المؤسسات الصناعية بما يتلاءم والتوجهات الجديدة. وبالنظر إلي حتمية التوجه نحو الاقتصاد العالمي من جهة، وإلى الضعف الذي يتخلل أداء هذه المؤسسات، ركزت هذه الاستراتيجية على منح المؤهلات للمؤسسات الصناعية حتي تتمكن من الاندماج والانفتاح. وتستهدف الدولة خلق وتقوية وسائل التنافسية لدى المؤسسات، وخلق قدرات للإبداع ووسائط تسويقية ومؤهلات بشرية تتماشى مع ذلك، وترسيخ مبدأ التفاعل مع المحيط والقدرة على التأقلم. ومن الناحية العملية، تقترح الاستراتيجية الصناعية، عدة عمليات متنوعة تهدف إلي إدخال تحسينات على مستوى المؤسسة والمحيط النظامي للمؤسسة الصناعية، كالإطار التمويلي والتقني.

[1] _ وزارة الصناعة و المناجم https://www.industrie.gov.dz/، تم الاطلاع عليه يوم 2021/06/17، على الساعة 18:30.

- **الابتكار و خلق الأفكار:** يعتبر رأس المال التكنولوجي وأعمال البحث والتطوير في الوقت الحاضر محرك التنمية، وهذا بوجود نظام ابتكار ذاتي يحمل على عاتقه تغذية النمو الصناعي الجزائري. وفي هذه الحالة لا يمكن لديناميكية السوق وحدها أن تضمن هذه العملية، وهذا يتطلب تدخل الدولة. وفي هذا الإطار يتم تحضير ووضع جهاز وطني للابتكار، لدعم سياسة ترقية وتطوير التقدم التقين.
- **تنمية الموارد البشرية:** يدخل رأس املال البشري ضمن التوجهات القوية للاستراتيجية الصناعية، وهذه الأخيرة تعتبر العنصر البشري ليس فقط مجرد عامل للإنتاج، وله نفس الأهمية مع رأس المال المادي، بالإضافة إلى أنه عامل قوي يعمل على تشجيع امتصاص التكنولوجيا والحداثة الصناعية.
- **ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر:** يعد الاستثمار الأجنبي ضمن الجهود الرامية لحشد المساهمات الخارجية وتوجيهها نحو تمويل الأنشطة ذات رأس املال الضخم، ونشر التكنولوجيات الجديدة، ونتيجة لرؤوس الأموال الأجنبية التي تولد التكنولوجيا والتنظيم والممارسات الدولية، وتوسيع المنافذ إلى الأسواق الدولية،. يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مكملا ومدربا اتجاه الاستثمار المحلي، لذا من الضروري على الدولة وضع سياسات فعالة لتسهيل ترسيخ الاستثمار الأجنبي المباشر في النسيج الصناعي ونشر آثاره الخارجية لصالح المؤسسات المحلية.

المطلب الثاني: أداء القطاع الصناعي في الجزائر

لتشخيص واقع أداء القطاع الصناعي الجزائري، يجب الوقوف عند نتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتيجيات الصناعية المطبقة حاليا ومستقبلا.

أولا: تركيبة القطاع الصناعي في الجزائر

يرتكز القطاع الصناعي في الجزائر من الصناعة الاستخراجية والصناعة التحويلية. ويأخذ هذا التصنيف بعين الاعتبار العملية الانتاجية والتأثير على المادة الخام. والجدول الموالي يبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر. يتضح منه أن الصناعات الاستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 32.1 مليار دولار سنة 2004 الى 77.4 مليار دولار سنة 2008 و هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ثم انخفضت الى 41.8 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية الى 71.5 مليار دولار سنة 2012 بنسبة مساهمة 35% ثم بقيت في تذبذب و سجلت سنة 2019 بقيمة 33.04 مليار دولار.

الجدول رقم (18): القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر خلال الفترة (2019_2004)

السنوات	الصناعات الاستخراجية		الصناعات التحويلية		اجمالي القطاع الصناعي	
	القيمة المضافة	المساهمة %	القيمة المضافة	المساهمة%	القيمة المضافة	المساهمة%
2004	32.1	%37.9	4.1	%4.9	36.5	%42.9
2005	47.1	%46	4.4	%4.3	51.6	%50.4
2006	53.4	%45.9	4.7	%4.1	58.2	%50
2007	63.5	%47	5.3	%4	69	%51
2008	77.4	%45.5	6.5	%3.8	83.9	%49.3
2009	41.8	%30	5.8	%4.2	47.7	%34.2
2010	56.1	%34.7	8	%5	64.2	%39.7
2011	72.5	%36.7	7.1	%3.6	79.6	%40.3
2012	71.5	%35	7.7	%4	79.3	%38
2013	65.3	%28.9	9	%4	74.3	%32.9
2014	55	%25	8.9	%4.1	64	%29.1
2015	36.4	%20	7.7	%4.3	44.1	%24.3
2016	24.13	%15	8.8	%5.5	33.0	%20.5
2017	32.76	%9.2	7.3	%4.3	40.1	%23.5
2018	39.21	%22	7.6	%4.3	46.83	%26.3
2019	33.04	%19.5	7.7	%4.5	40.7	%24.0

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنوات (2004 إلى غاية2019).

يتضح من خلال الجذول أن الصناعات الاستخراجية في الجزائر تنمو بوتيرة متزايدة حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية من 32.1 مليار دولار سنة 2004 بنسبة مساهمة 37.9% الى 77.4 مليار دولار سنة 2008 بنسبة مساهمة 45.5% و هذا بسبب ارتفاع أسعار النفط، ثم انخفضت الى 41.8 مليار دولار سنة 2009 بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية على أسعار النفط ثم ارتفعت القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية الى 71.5 مليار دولار سنة 2012 بنسبة مساهمة 35% ثم بقيت في تذبذب و سجلت سنة 2019 بقيمة 33.04 مليار دولار، أما بالنسبة للقيمة المضافة للصناعات التحويلية فقد سجلت تزايدا من سنة

الى أخرى فسجلت سنة 2004، 4.1 مليار دولار و 8 مليار دولار سنة 2010، لتراوحت بين 9 مليار دولار و 7.71 مليار دولار سنة 2013 و 2019 على التوالي، و تعتبر قيمة الصناعات التحويلية ضعيفة مقارنة بالصناعات الاستخراجية و يعكس هذا الضعف بعدم قدرة المنتجات الصناعية على المنافسة في السوق المحلية.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة سنة 2004 ب 42.9% بقيمة 36.5 مليار دولار لترتفع هذه النسبة الى حوالي 50% سنة 2006 بقيمة 58.2 مليار دولار، و سبب الزيادة يرجع بالدرجة الأولى الى الصناعات الاستخراجية و على رأسها قطاع النفط و الغاز الطبيعي، لتنخفض نسبتها سنة 2014 الى حوالى 29.1% نتيجة لانخفاض أسعار النفط، ليواصل الانخفاض الى غاية سنة 2019 بنسبة 24% بقيمة 40.76 مليار دولار. و انطلاقا من هذه المؤشرات يتضح أن الصناعة في الجزائر هيمنت عليها الصناعة الاستخراجية و هو توجه يخالف تماما توجه الدول الصناعية المتقدمة.

ثانيا: تحليل فروع انتاج الصناعة خارج المحروقات

تستغل الدولة القطاعات ذات الامكانيات نمو عالية و الصناعات الواعدة في الجزائر كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (19): تطور انتاج الصناعة خارج المحروقات خلال الفترة (2000_2019).

السنوات	الطاقة و المياه	المناجم و المحاجر	*الصناعة ح م م ك	مواد البناء و الزجاج	*الصناعة ك ب م	الصناعة الغذائية	المنسوجات و الملابس	الجلود و الأحذية	الخشب و الورق و الفلين	صناعات أخرى
2000	47.2	5	33.2	26.7	22.8	104.6	10.1	2.3	10.2	28.2
2001	52.2	6.1	33.9	32.4	18.6	108.8	12	2.2	11.2	37.3
2002	55.4	5.4	34.3	36	22.5	115.1	12.1	2.6	13.3	40.4
2003	61.7	5.6	37.9	33.3	23.6	118.3	13.1	2.4	13.7	45.2
2004	67.7	5.6	41.3	41.7	26.1	127.3	13.4	2.6	15.3	46.7
2005	74.8	6.3	43.5	45.9	27.3	138.3	14.1	2.7	15.5	49.4
2006	82.6	8.4	45.3	50.8	35.1	146	13.6	2.5	16.5	48.1
2007	87.6	10.5	53.5	58.4	37.3	156	13	2.3	16.0	44.7
2008	93.7	16.9	64.4	60.4	42.0	164.1	12.8	2.5	16.6	45.7
2009	91.2	19	83.1	66.8	45.2	188.4	14.5	2.5	16.8	49.0

50.3	17.1	2.5	13.8	214.1	47.6	70.5	83.6	18.2	98.6	**2010**
50.1	17.6	2.6	13.5	231.8	53.6	74.8	89.9	19.5	110.6	**2011**
49.7	18.4	2.7	14	266.1	60.1	75.9	97.4	22.8	122.6	**2012**
46.5	18.9	2.7	14.3	185.5	64.9	80.3	104.0	22.4	132.2	**2013**
44.4	19.8	2.9	14.8	326.6	66.9	88.0	108.6	23	142.6	**2014**
37.8	20.4	3	15.8	356	70.8	94.5	125.6	26.3	154.4	**2015**
40.5	22.4	2.8	17.4	389.6	73.2	101.3	120.2	28.1	180.2	**2016**
44	25.2	2.9	20.1	407.5	73.6	121.2	120.8	27.1	203.3	**2017**
49.5	28	3.1	21.2	433.4	89.3	126.2	115.2	34.3	227.8	**2018**
53.8	30.6	3.2	24.2	459.4	93	129.4	128.0	36.3	240.5	**2019**

***ص م م ك: الصناعة الحديدية الميكانيكية و الكهربائية**

***ص ك ب م : الصناعة الكيمائية البلاستيك و المطاط**

المصدر: ONS , Les Comptes Economiques en volume de 2011 à 2016, 2020.

من خلال الجدول يتضح أن الصناعة الغذائية تشكل النسبة الأكبر من الانتاج الداخلي للصناعة خارج المحروقات في الجزائر، فسجلت نسب مرتفعة متزايدة قدرت ب 104.6 مليار دج سنة 2000 و 459.4 مليار دج سنة 2019، و يرجع ذلك لتوجه القطاع الخاص نحو الصناعات الخفيفة ذات الاستهلاك الواسع و هذا لسهولة الاستثمار و الأرباح السريعة المحققة، أما قطاع الطاقة و المياه فقد حقق تطورا ملحوظا و يحتل المرتبة الثانية داخل هيكل قطاع الصناعة خارج المحروقات، فسجل سنة 2000 قيمة 47.2 مليار دج و سنة 2019 قيمة 240.5 مليار دج، و جاءت صناعة الحديد و الميكانيك و الكهرباء في المرتبة الثالثة بقيمة سنة 2000 ب 33.2 مليار دج و 128 مليار دج سنة 2019، و دلك بسبب زيادة الطلب على هذه المنتجات في السوق، أما صناعة مواد البناء والزجاج فهي بدورها في تحسن مستمر فسجلت سنة 2000 قيمة 26.7 مليار دج و129.4 مليار دج سنة 2019، وذلك نتيجة زيادة الطلب الذي تزامن مع توجه الجزائر نحو تشييد وتدعيم هياكل البنية التحتية من طرقات ومرافق عمومية وإدارات، بالإضافة الى البرامج السكنية الضخمة. تبقى صناعات الخشب و الورق و الفلين و صناعات النسيج و صنع الملابس الجاهزة و صناعات الجلود و الأحذية تعاني من ركود و هذا للمنافسة الشديدة من السلع الأجنبية في السوق الجزائرية، سواء من حيث السعر او من حيث الجودة و هذا راجع الى فوضى الاستيراد و فتح الأسواق للمنتجات المستوردة، و أدى هذا الوضع الى

انسحاب الصناعات الوطنية نتيجة ضعف تنافسيتها و عدم قدرتها على تحقيق ميزة تنافسية تسمح لها بحصة سوقية معتبرة.

ثالثا: تشخيص واقع القطاع الصناعي في الجزائر

لقد بذلت الجزائر جهدا معتبرا في سبيل تنمية قطاعها الصناعي، إلا أن القطاع الصناعي يواجه مجموعة من المشاكل والصعوبات، ويمتلك مجموعة من نقاط القوة والضعف، والتي لها تأثير على تنافسية الصناعة الجزائرية.

أ. مشاكل وصعوبات القطاع الصناعي في الجزائر

إن سبب الوضعية المتردية لأداء الصناعة و التصنيع في الجزائر يعود الى مشاكل وصعوبات تراكمت لعدة سنوات، والتي يمكن عرضها على النحو التالي[1] :

1. **ضعف العلاقات التشابكية الصناعية :** تعاني معظم الصناعات من انخفاض درجة التشابك الصناعي وما يترتب دلك من توجه النشاط الإنتاجي المحلي لزيادة المدخلات المستوردة. وهدا ما يؤدي إلى حرمان الإنتاج الصناعي من فرص النمو الصناعي والتشغيل من خلال التوسع الأمامي و الخلفي. ويرجع الضعف الشديد لعلاقات التشابك إلى ضعف الثقة في المنتجات المحلية، وتفضيل الاعتماد على المكونات المستوردة حتى عند وجود بديل محلي.
2. **عدم الالتزام بمعايير ونظام الجودة والمواصفات القياسية والبيئية للسلع والمنتجات الصناعية:** من المشاكل الأساسية التي تواجه الصناعة الجزائرية عدم التزامها بالمعايير والمواصفات الدولية، وعدم التزامها التام بنظام الجودة الشاملة والمعايير البيئية التي تتطلبها الأسواق العالمية. وقد ترتب على ذلك انخفاض قدرة الصناعة الجزائرية على الدخول إلى الأسواق العالمية.
3. **ضعف القدرة التكنولوجية وعدم اكتمال نظم البحث والتطوير الداخلية:** تعتمد الميزة التنافسية بالدرجة الأولى على الابتكار والإبداع و التميز، إلا أن اغلب الصناعات الجزائرية اعتمدت في الإنتاج على حقوق المعرفة المستوردة في الشركات العالمية. وقد اتسمت اغلب الرخص الإنتاجية المستوردة بالقدم وعدم مواكبتها للتطورات التكنولوجية العالمية. يضاف إلى ذلك انخفاض الإنفاق العام على البحث والتطوير وعدم تركيزه على احتياجات القطاع الصناعي.

[1] _ مسعودي محمد، **تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول ، ص82.

4. **ضعف الاستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية:** يعود ضعف الصادرات الجزائرية إلى ان الصادرات التحويلية الجزائرية ضعيفة التكنولوجيا، حيث لم تشهد الصناعة عالية التكنولوجيا معدل نموا قويا مقارنة بالصادرات المعتمد أساس على المواد الطبيعية.
5. **دولية الأسواق:** شهدت تكاليف النقل والاتصال انخفاضا وتقلصا بارزا نتيجة تطور وسائل الإعلام والاتصال. وفي ظل هدا التطور الغير محدود للتكنولوجيا، ينبغي على المؤسسات الصناعية الاهتمام الدائم بهذا التطور ومحاولة التجاوب معه. ومن جهة ثانية، الانفتاح على جميع الأسواق بغرض تسويق منتجاتها وترويجها.

ب. نقاط القوة ونقاط الضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر:

تشخيص نقاط القوة والضعف التي يواجهها القطاع الصناعي في الجزائر في سياق تحليل الأنشطة الصناعية يمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

1. **نقاط القوة للقطاع الصناعي في الجزائر:**

- ❖ تتوجه معظم الصناعة التحويلية في الجزائر إلي صناعات متنوعة نسبيا، من خلال تلبية احتياجات السوق المحلي.
- ❖ تمثل الصناعات الصغيرة والمتوسطة نسبة هامة من القاعدة الصناعية، وترتكز أساسا في الصناعات ذات التكنولوجيا البسيطة أو المتوسطة التعقيد، كالصناعات الغذائية.
- ❖ تشكل صناعة مواد البناء أهم الصناعات الثقيلة الأخرى، والتي منها صناعة الإسمنت التي تمثل من بين أهم الصناعات في الجزائر، وكذلك صناعة الصلب، وتستفيد هذه الصناعات من كلفة الطاقة المنخفضة نسبيا ومن الطفرة التي يشهدها قطاع البناء والأشغال العمومية.
- ❖ ترتكز الصناعات التحويلية على الصناعات الثقيلة مثل صناعة المحروقات والبتروكيماويات.
- ❖ تتكون الصناعات التحويلية الأخرى من صناعات الكيماويات وصناعة الأسمدة وصناعات تركيب الآلات الميكانيكية والكهربائية والإلكترونية، ولقد ارتفعت القيمة المضافة للصناعات التحويلية من خلال صنع منتجات أكثر تطورا تقدما، مثل الصناعات الكهربائية والإلكترونية والميكانيكية.

2. **نقاط الضعف للقطاع الصناعي في الجزائر**

- ❖ لا تزال الصناعات تعتمد أساسا على المواد النفطية مما يعرضها لمخاطر تقلبات أسعار النفط العالمية.

[1] _ المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، التقرير الصناعي العربي 2008 ،ص6.

- ❖ تبقى الصادرات ضعيفة وتعتمد على المحروقات، حيث تمثل الصادرات النفطية حوالي 99 %من إجمالي الصادرات.
- ❖ تتعرض الصناعات المرتبطة بمحروقات إلى تنافسية متزايدة حيث تنتج وتصدر الدول النفطية منتجات متماثلة.
- ❖ تتسم الصناعات المرتبطة بالنفط بقدرة محدودة على خلق فرص عمل، حيث توفر هذه الصناعات فرص عمل لحوالي 1 %من القوة العاملة داخل البلد.
- ❖ تعاين غالبية الصناعات من ضعف الاستثمار وقلة تأهيل اليد العاملة ومن نقص استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسن جودة المنتجات وتسويقها.
- ❖ يشكل ضعف ديناميكية القطاع الخاص أحد المعوقات التي تعاني منها الجزائر، وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت والتحسن في بيئة العمل.

3. الإجراءات الواجب اتخاذها من طرف الدولة:

بناء على ما تقدم، يتعني على الدولة اتخاذ الإجراءات التالية، لتنمية قطاع الصناعة في الجزائر:

- ❖ مواصلة استراتيجية تنويع الاقتصاد والصناعة والتخصص أكثر في صناعات ذات قيمة مضافة عالية وحسب المزايا النسبية، والتي تمكنها من إحداث المزيد من مناصب العمل.
- ❖ أتهيل اليد العاملة لمواجهة التطورات التي تشهدها الدولة، ومصاحبة استراتيجية تنويع الاقتصاد، وذلك بإصلاح منظومات التربية والتعليم، وتكوين اليد العاملة بهدف الاستجابة لحاجيات سوق العمل.
- ❖ مواصلة سياسة تشجيع الاستثمار الخاص والأجنبي من خلال تحتسين بيئة الأعمال، وتسريع الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية.
- ❖ الاستفادة من العوائد النفطية قصد اعتماد استراتيجية تنويع صناعي قائم على المعرفة والتكنولوجيا المتطورة، والتركيز في هذا المجال على الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج، مثل العناقيد الصناعية والمراكز الفنية والحاضنات التكنولوجية، وتوسيع وتطو ير قاعدة الصناعات التحويلية التي تشكل المحرك الرئيسي لتحقيق التنمية المستدامة.
- ❖ تحسين الهيكل الإنتاجي من خلال استراتيجية التخصص أكثر في صناعات ذات ميزة نسبية.
- ❖ تنمية الصناعات الواعدة مثل المكونات الإلكترونية، والصناعات المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة.
- ❖ وضع سياسات مواتية لاحتياجات واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل العنصر الأساسي لخلق فرص عمل وضمان مستقبل الصناعة البلد.

- ❖ تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لدعم القطاع الخاص واستقطاب المستثمرين الأجانب.
- ❖ إصلاح النظام البنكي قصد تيسير تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عن طريق وضع آليات ضمان خاصة، وتكثيف الشركات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ودعم تكثيف صناديق التمويل المباشر.

المطلب الثالث: سبل تطوير قطاع الصناعة في الجزائر

من أجل تطوير القطاع الصناعي، تسعى الجزائر الي وضع عدة استراتيجيات لتطوير هذا القطاع و النهوض به، و تتمثل سبل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر فيما يلي[1]:

أولا: تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية

وذلك بتشجيع الشركات بما في ذلك القطاع الخاص للمواد المشاركة بشكل أكبر في التنمية الوطنية من خلال:

أ. تنفيذ السياسات العامة لدعم الترقية والتحديث لهذه الشركات، خاصة من الناحية التكنولوجية و الإدارية وتدريب الموارد البشرية.

ب. منح التسهيلات كشكل من أشكال التفضيل الوطني للشركات لاختراق السوق.

ج. إنشاء وتطوير هياكل التسهيل والدعم المختلفة لدعم المؤسسات الصناعية.

د. ضمان الانتشار المكاني للأنشطة الصناعية.

ثانيا: إعادة هيكلة القطاع الصناعي الوطني

إن ضرورة اعادة هيكلة القطاع الصناعي نتيجة للمشاكل التي يعرفها هذا الأخير نتيجة للتحولات الدولية الراهنة و القدرات التنافسية الكبرى للدول الناشئة، و ظهور تكتلات إقليمية دولية أدت إلي زيادة حدة المنافسة الدولية و تديني المنتجات المحلية، و ذلك باستغلال الثروات الطبيعية التي تتوفر عليها الدولة و الانتقال من مجرد مصدر للمواد الأولية إلى منتج و مصدر حمولة بتكنولوجيا أكثر تقدما و قيمة مضافة أكرب بهدف تحقيق القدرة على المنافسة الدولية، فال بد من إعادة هيكلة الجهاز الإنتاجي لتحقيق اكبر اندماج ممكن في النظام التجاري العالمي، وذلك عن طريق التخصص في السلع التي تتمتع فيها الجزائر بميزة نسبية و محاولة إنشاء سلاسل إنتاجية و توجيه الاستثمارات الصناعية و تكوين الأيدي العاملة الوطنية الفنية و المتخصصة.

[1] _ السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، **استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2015 ، ص ص 285-286.

ثالثا: تأهيل الموارد البشرية و تنمية المهارات

يعد رأس المال البشري هو محرك بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي لذا لابد من دعم السياسات التي ترسى أسس التعليم للقوى العاملة المستقبلية، لذا يجب التركيز على التدريب المهني و التقني لتلبية الطلب على المهارات الصناعية ومن الضروري إشراك القطاع الخاص من خلال الروابط بين الشركات و تعاون القطاع الجامعي و الخاص.

رابعا: التركيز على صناعات معينة للتصدير.

إن من الضروري تنويع الهيكل الصناعي ورفع كفاءته و ذلك من خلال إعداد برامج لتشجيع و دعم الصناعة و التركيز على الصناعات القادرة على تحقيق النمو و المنافسة في الأسواق الخارجية من خلال التركيز على الصناعات التي تعتمد على الطاقة بكثافة بدل تصدير المواد الطاقوية على شكلها الخام يتم تحويلها إلي منتجات تامة الصنع.

خامسا: وضع المؤسسات في مستواها الحقيقي

و ذلك عن طريق:

- ❖ تشجيع الابداع.
- ❖ تطوير الموارد البشرية و ترقية الاستثمار الخارجي المباشر.
- ❖ عصرنة المؤسسات، التي تسجل أهدافها و طرق تسييرها في إطار استراتيجية التصنيع.

سادسا: ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

تحتل الاستثمارات مكانة بارزة ضمن أولويات صانعي السياسات, لذلك تسعى الجزائر إلى وضع الاستراتيجيات التي تساعد على جدب الاستثمار الأجنبي, خاصة و أن مؤشرات مناخ الاستثمار في الجزائر لم تعرف تحسنا بدا من التسهيلات المقدمة لإنشاء المشروع إلي غاية التصفية النهائية, لذلك يستدعي تطوير الاستثمار محيط فعال يوفر للمستثمرين إطارا مؤسساتيا ملائما, و نظاما تحفيزيا للحماية و علية فان استراتيجية ترقية الاستثمار تعدى جزء لا يمكن فصله عن استراتيجية النظام الاقتصادي في مجمله .

و تحفيزا للاستثمار تم إدخال عدة تعديلات على الأمر 08/06 المتعلق بتطوير الاستثمار تحسنا للنظام القائم من بينها :

أ. إعادة تهيئة مسار منح المزايا و تسريها لمطابقتها و الممارسات الدولية في المجال ،تقليص مدة معاجلة ملفات الاستثمار.

ب. إلغاء تأشيرة الدخول بالنسبة للأجانب.

ج. حماية حقوق المستثمرين الذين لديهم الحق في الطعن في الجنة المتخصصة لهذا الغرض.

د. مراجعة قانون الجمارك

هـ. تخفيض التكاليف الجبائية و الاجتماعية[1].

سابعا: التكنولوجيا عنصر مهم لتطوير التكنلوجيا

تعد الصناعة من أكثر القطاعات لكل ما هو جديد في تفعيل أدائها الوظيفي و هذا من طبيعة هذا النشاط القائم أصلا على تحويل المدخلات إلى مخرجات جديدة باستعمالات متعددة، و لذلك برز تأثير التطور التقني أكثر وضوحا في عمليات التصنيع، و التطور الكبير الذي شهدنه الدول المتقدمة ما هو إلا دليل واضح على انعكاس التقدم التكنولوجي الذي احرزته هذه الدول في ميدان العمل الصناعي لها، حيث أصبح نقل التكنولوجيا مفهوم مرتبط بضرورات التصنيع في البلدان النامية من بينها الجزائر للارتباط الوثيق و التداخل بين التصنيع و التكنلوجيا. و قد حضي هذا الموضوع بالاهتمام من خلال:

أ. مجال تسريع و تأثر نمو اقتصاداتها الوطنية عن طريق بناء قاعدة صناعية قائمة على احدى منتجات العلم و التكنلوجيا.

ب. توفير شروط أفضل للدول النامية في مجال نقل المعرفة التكنلوجية على أساس توفير شبكة معلومات تكنلوجية ملائمة لأهداف و اتجاهات الصناعة فيها.

ج. ضرورة استيراد التكنلوجيا النظيفة، تحافظ على الموارد الطبيعية التي تحقق منافع الأجيال المستقبلية و التخلي عن التكنولوجيا ذات التأثير السلبي على البيئة.

[1]_ قوريش نصيرة، **أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5 ،جامعة شلف، الجزائر ، ص 90.

المبحث الثاني: المتغيرات ونموذج التقدير

نعالج في هذا المبحث الخطوات المتبعة لتقدير تأثير الصدمات النفطية على القطاع الصناعي في الجزائر، من التعريف بالمتغيرات المستخدمة، وتوصيف النموذج المتبع للتقدير.

المطلب الأول: البيانات المستخدمة في التقدير

لتقدير تأثير الصدمات النفطية على القطاع الصناعي في الجزائر، نستخدم بيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من الربع الأول لعام 1999 إلى الربع الأول من عام 2020. يتمثل المتغير التابع في القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي. تتمثل المتغيرات المستقلة المفسرة لتطور القطاع الصناعي في الجزائر في أسعار النفط، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، القروض المصرفية الممنوحة للقطاع الخاص والعام، وسعر الفائدة على أذونات الخزانة. وتتمثل هذه المتغيرات بالتفصيل في:

أ. المتغير التابع والمتمثل في لوغاريتم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الحقيقية(LIND). حصلنا على القيمة الحقيقية بقسمة القيمة المضافة الإسمية للقطاع الصناعي (بالمليار دينار) على مؤشر أسعار الاستهلاك. أخذنا البيانات من الديوان الوطني للإحصائيات بالنسبة للقيمة المضافة للقطاع الصناعي، ومن قاعدة بينات صندوق النقد الدولي(IFS).

ب.لوغاريتم أسعار النفط الحقيقية (LPOIL). حصلنا على هذا المتغير بضرب متوسط أسعار النفط (سلة أوبك) بالدولار في سعر الصرف الإسمي(عدد وحدات الدينار مقابل الدولار الأمريكي الواحد). نحصل بهذا الشكل على سعر النفط الإسمي بالدينار الجزائري. نقسم هذا الأخير على مؤشر أسعار الاستهلاك لنحصل على سعر النفط الحقيقي بالدينار. أخذنا البيانات الخاصة بأسعار النفط وسعر الصرف من قاعدة بينات صندوق النقد الدولي (IFS).

ج.لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي(LREER). لأن تقلبات سعر الصرف تؤثر تنافسية الصناعات المحلية، وبالتالي على الصادرات والواردات الصناعية، ومن ثم تؤثر على تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي. أخذنا البيانات الخاصة بأسعار النفط وسعر الصرف من قاعدة بينات صندوق النقد الدولي(IFS).

د. لوغاريتم القروض المصرفية لشركات القطاع الخاص والعام المنتجة (LCRED). اعتمدنا على المؤشر لأن الشركات الصناعية تعتمد على التمويل المصرفي في عمليات الإنتاج، ومن، فإن وفرة التمويل يزيد من قدراتها الإنتاجية. أخذنا البيانات الخاصة بسعر الصرف الفعلي الحقيقي من قاعدة بينات صندوق النقد الدولي(IFS).

هـ.سعر الفائدة على أذونات الخزينة(TBR). يمثل هذا المتغير تكلفة التمويل للشركات في الجزائر من المصارف، لأن أغلب الشركات المصنعة عامة، بالرغم من أنها تتحمل تكلفة الاقتراض من البنوك والمتمثلة في

سعر الفائدة على القروض، إلا أنها نادرا ما تتحملها، لأنها تعجز عن سداد ديونها تجاه البنوك وتتدخل الخزينة لإصدار سندات عن هذه القروض وتبيعها للبنوك، ما يجعل عمليا تكلفة التمويل للشركات هي سعر الفائدة على هذه السندات. حصلنا على البيانات من قاعدة بينات صندوق النقد الدولي(IFS).

يمكننا عرض تطور المتغيرات السابقة الذكر في الشكل الموالي:

الشكل رقم (09): تطور المؤشرات المستخدمة في تقدير أثر الصدمات النفطية على القطاع الصناعي

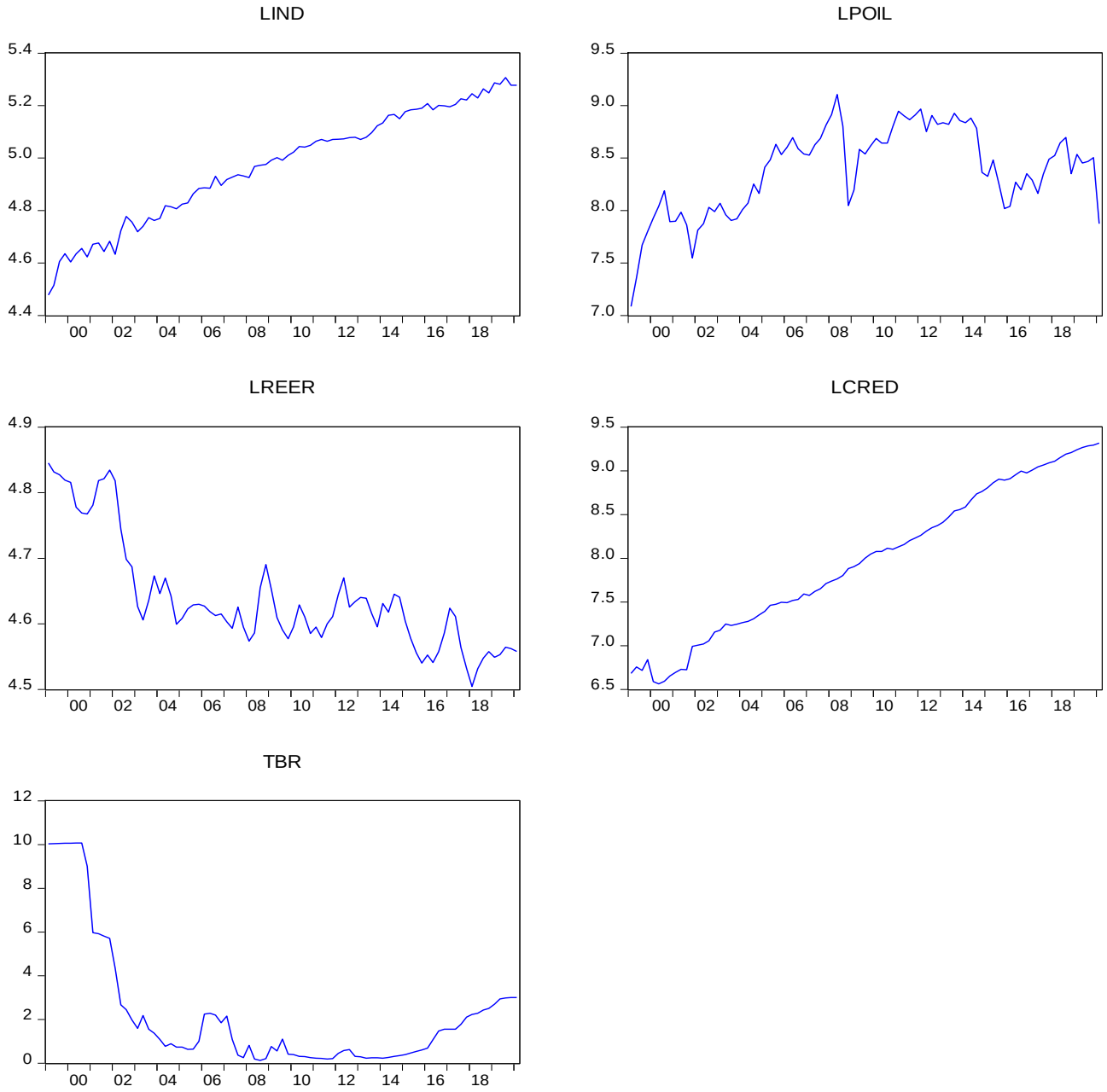

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على: الملحق رقم (01)

المطلب الثاني: منهجية ونموذج التقدير

لتقدير أثر الصدمات النفطية على القيمة المضافة للقطاع الصناعي في الجزائر، نتبع الخطوات التالية:

1- اختبار استقرارية السلاسل الزمنية: لدراسة العالقة بين متغيرين؛ ولتفادي الانحدار الزائف، نبدأ بدراسة مستوى استقرارية السلاسل الزمنية باستعمال اختبار (ADF, 1979)[1]، واختبار (PP, 1988)[2]؛

2- النموذج و طريقة التقدير: بهدف تقدير تأثير الصدمات النفطية على القطاع الصناعي، نعتمد على النموذج التالي:

$$LIND_t = a + bLPOIL_t + cLREER_t + dLCRED_t + eTBR_t + \varepsilon \dots\dots\dots (1)$$

تبين المعادلة السابقة الذكر الأثر الطويل الأجل بين المتغيرات المفسرة (والتي منها أسعار النفط) والمتغير التابع ممثلا في القيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي. إضافة لما سبق ذكره، فقد تبين من دراسة استقرارية المتغيرات أنها متكاملة من الرتبة (1)، كما يتضح من الجدول رقم (أنظر الجدول). وبهدف تقدير الأثر القصير الأجل (مع الأثر الطويل)، بما أن السلاسل الزمنية كلها متكاملة من الرتبة (1)، فإننا سوف نستعمل نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) المقترح من طرف[3] Pesaran et al. (2001).

$$\Delta lIND_t = \alpha + \sum_{i=1}^{n1} \beta \Delta lIND_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} \gamma \Delta lPOIL_{t-i} + \sum_{i=6}^{n3} \vartheta \Delta lCRED_{t-i} + \sum_{i=3}^{n4} \emptyset \Delta l\, REER + \sum_{i=6}^{n5} \delta \Delta lTBR_{t-1} + \mu_0 lIND_{t-1} + \mu_1 lPOIL_{t-1} + \mu_2 lCRED_{t-1} + \mu_3 lREER_{t-1} + \mu_4 lTBR_{t-1} + \varepsilon_t \quad \dots\dots\dots\dots (2)$$

يمثل Δ الفرق الأول للمتغيرات. كما يمثل ε_t سلسلة البواقي. نقوم في البداية بدراسة التكامل المشترك الموجود بين المتغيرات في المعادلة (2) باستخدام اختبار (f-test). قام Pesaran et al. (2001) بوضع حدود دنيا وعليا للقيم الحرجة، وإذا كانت قيمة (F) المحسوبة أعلى من الحد الأعلى للقيم الحرجة، نرفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين الناتج الحقيقي للقطاع الصناعي والمتغيرات المفسرة له.

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، نقوم بحساب معاملات المدى الطويل. نحصل عليها بعد تحديد عدد فترات الإبطاء للنموذج باستخدام معيار (AIC). نحسب هجه المعاملات بقسمة المعاملات $(\mu_1, \mu_2, \mu_3, \mu_4)$ على $(-\mu_0)$. تتمثل المعاملات المبينة للأثر القصير الأجل في المعاملات الواردة في المعادلة (2) والمرتبطة بالفروق الأولى للمتغيرات. في النهاية، وللحكم على مدى ملاءمة النموذج إحصائيا، نقوم

[1] _Dickey, D.A., and Fuller, W .A. (1979). Distribution for estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Society, 74, 427-431.

[2] _Phillips, P.C.B., and Perron, P. (1988). Testing for unit roots in time series regression . Biometrika, 75, 335-346.

[3] _ pesaran et al, (2001),),Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, journal of applied econometrics, J. Appl. Econ. n. 16: 289–326.

باستخدام مجموعة من الاختبارات مملة في اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات التباين، واختباري الاستقرار الهيكلي للنموذج(CUSUM, CUSUMQ).

المبحث الثالث: النتائج والتحليل

نتطرق في هذا المبحث إلى تطبيق الخطوات السابقة الذكر في المبحث الثاني، وتحليل النتائج.

1- تحليل استقرارية السلاسل الزمنية

يتضح من الجدول رقم (20)، من خلال هذه النتائج أن كل السلاسل الزمنية غير مستقرة عند معنوية 1، 5، 10%، باستثناء القيم الحقيقية المضافة للقطاع الصناعي (LIND)، والتي تعتبر مستقرة بالنسبة لاختبار PP، و غير مستقرة بالنسبة لاختبار ADF.

الجدول رقم (20): نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية في المستوى

اختبار PP		اختبار ADF		
With I	With T&I	With I	With T&I	
-3.304063	-2.676713	-3.286440	-2.625324	**LPOIL**
-2.955244	-4.694476	-1.764955	-4.777746*	**LIND**
-0.067701	-3.536966	-0.108353	-3.536966	**LCRED**
-2.483373	-2.716845	-2.589847	-3.298538	**LREER**
-3.279245	-1.719932	-3.183040	-1.711100	**TBR**

،**، تدل على أن السلسلة الزمنية ذات معنوية احصائية عند مستوى 1و5 و10% على التوالي.**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews 10)

بحساب الفرق الأول للمتغيرات السابقة الذكر، يتضح أنها تصبح كلها مستقرة عند مستوى معنوية مرتفع (1%). ما يعني أن المتغيرات كلها متكاملة من الرتبة (1)، وبالتالي فإن نموذج ARDL، يمكن استخدامه لتقدير تأثير الصدمات النفطية على القطاع الصناعي في الجزائر.

الجدول رقم(21): نتائج اختبار استقرارية الفرق الأول للسلاسل الزمنية

اختبار PP		اختبار ADF		
With I	With T&I	With I	With T&I	
-7.970348	-8.272641	-8.126053	-7.77765*	**DLPOIL**
-13.10023	-15.80889	-8.476511	-8.668151*	**DLIND**
-10.61547	-10.56488	-4.899304	-4.77862*	**DLCRED**

DLREER	−6.864719	−6.821574	−7.063443	−6.951254
DTBR	−7.600452	−6.817085	−7.524432	−6.816249

،**،، تدل على أن السلسلة الزمنية ذات معنوية احصائية عند مستوى 1و5 و10% على التوالي.**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)

2- تقدير النموذج

نقوم بتقدير نموذج ARDL الوارد في المعادلة (2). نستخدم معيار (AIC) لتحديد عدد فترات الإبطاء للنموذج. يتضح من الملحق رقم (02)، أن عدد فترات الإبطاء المثلى التي حددها المعيار (AIC) هي سبعة. ومن ثم، فإننا نقدر النموذج في المعادلة (2) بعدد فترات إبطاء 7.

نتأكد، في مرحلة أولى، من وجود على علاقة تكامل مشترك ب لوغاريتم القيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي والمتغيرات المفسرة له، وذلك بالاعتماد على اختبار (F test). نعرض النتائج في الجدول رقم (22).

الجدول رقم(22): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.679356	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews 10).

يتضح من الجدول السابق أن قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأقصى للحدود (Bound test) عند مستوى معنوية 5%. ما يعني رفض الفرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة ويتحقق بنها علاقة توازن في المدى الطويل عند مستوى معنوية 5%.في المرحلة التالية، ونظرا لوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، نقوم بتقدير معاملات المدى الطويل، علما بأن فترات الإبطاء سبق وحددناها بـ7، بناء على معيار (AIC). جاءت النتائج موضحة في الجدول رقم (23).

الجدول رقم(23): نتائج تقدير العلاقة الطويلة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LPOIL	**0.069451**	0.020929	3.318391	**0.0016**

LREER	-0.339358	0.236531	-1.434729	0.1572
LCRED	**0.210224**	0.013377	15.71502	**0.0000**
TBR	0.004210	0.005763	0.730521	0.4683
C	**4.278375**	1.144579	3.737945	**0.0005**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (Eviews 10).

يتضح من الجدول السابق أن معلمة سعر النفط جاءت موجبة عند مستوى معنوية 1%. ما يعني أن زيادة أسعار النفط بوحدة واحدة تنعكس في المدى الطويل في زيادة الناتج الصناعي بـ0.07 وحدة. نلاحظ أيضا أن معلمة القروض للاقتصاد موجبة وذات معنوية عند مستوى 1%. يدل هذا على أن زيادة القروض بوحدة واحدة تؤدي في المدى الطويل إلى زيادة الناتج الحقيقي الصناعي بـ0.21 وحدة. في مقابل ذلك، نلاحظ عدم معنوية معلمات كل من لوغاريتم سعر الصرف الفعلي الحقيقي، وسعر الفائدة على أذونات الخزينة، أي أنهما غير محددين للناتج الصناعي الحقيقي في المدى الطويل في حالة الجزائر.

نقدر كذلك معلمات المدى القصير، وجاءت النتائج في الجدول رقم (24). نلاحظ من هذا الجدول أن لوغاريتم سعر الصرف الحقيقي بفترة إبطاء ثالثة، وجاءت معلمته موجبة وذات معنوية عند مستوى 1%. يدل هذا على أن زيادة سعر الصرف (تخفيض قيمة الدينار) تؤدي في المدى القصير إلى زيادة الناتج الصناعي، لأنها تزيد من تنافسية المنتجات الصناعية المحلية أثناء التصدير. نلاحظ أن معلمات القروض المصرفية للاقتصاد لفترة إبطاء صفر ثلاثة وستة جاءت موجبة وذات معنوية. يعني هذا أن زيادة القروض المصرفية تؤدي في المدى القصير إلى زيادة الناتج الصناعي. نلاحظ أيضا أن معلمات سعر الفائدة على أذونات الخزينة لفترتي إبطاء الصفر وستة جاءت سالبة وذات معنوية، ما يعني أن ارتفاع سعر الفائدة على أذونات الخزينة يؤدي عمليا إلى تخفيض الناتج الحقيقي للقطاع الصناعي، وجاءت موجبة في فترة الإبطاء الرابعة بشكل يخالف النظرية الاقتصادية.

نلاحظ دائما من هذا الجدول أن حد تصحيح الخطأ جاء سالبا وبقيمة (−0.379971) و ذات معنوية عند مستوى 1%. وهذا دليل آخر على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

الجدول رقم(24): نتائج تقدير العلاقة القصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LIND(-1))	**-0.329848**	0.096583	-3.415158	0.0012
D(LREER)	0.028554	0.074400	0.383787	0.7027
D(LREER(-1))	0.047936	0.078137	0.613482	0.5422
D(LREER(-2))	0.112663	0.070922	1.588543	0.1181
D(LREER(-3))	**0.214948**	0.071413	3.009927	0.0040
D(LCRED)	**0.091033**	0.050386	1.806716	0.0765

D(LCRED(-1))	-0.061885	0.048302	-1.281211	0.2057
D(LCRED(-2))	0.040892	0.049087	0.833059	0.4085
D(LCRED(-3))	**0.170938**	0.039834	4.291269	0.0001
D(LCRED(-4))	0.036773	0.043194	0.851353	0.3984
D(LCRED(-5))	-0.008930	0.041667	-0.214325	0.8311
D(LCRED(-6))	**0.085813**	0.041128	2.086500	0.0418
D(TBR)	**-0.012780**	0.003932	-3.249915	0.0020
D(TBR(-1))	-0.005212	0.004096	-1.272539	0.2087
D(TBR(-2))	0.004208	0.003880	1.084523	0.2830
D(TBR(-3))	-0.003910	0.004061	-0.962855	0.3400
D(TBR(-4))	**0.014427**	0.003685	3.915267	0.0003
D(TBR(-5))	0.001565	0.003774	0.414748	0.6800
D(TBR(-6))	**-0.010372**	0.003572	-2.903854	0.0054
CointEq(-1)*	**-0.379971**	0.077306	-4.915159	0.0000
R-squared	0.724633	Mean dependent var		0.007976
Adjusted R-squared	0.634427	S.D. dependent var		0.022826
S.E. of regression	0.013802	Akaike info criterion		-5.511524
Sum squared resid	0.011048	Schwarz criterion		-4.907240
Log likelihood	234.9494	Hannan-Quinn criter.		-5.269618
Durbin-Watson stat	1.925008			

تبين اختبارات تشخيص النموذج في الجدول الموالي ممثلة في اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات التباين، واستقرار النموذج. نلاحظ أن بواقي النموذج لا تعاني من وجود ارتباط ذاتي، وتتوزع توزيعا طبيعيا. وتباينها ثابتن فضلا عن عدم وجود أخطاء في النموذج عند مستوى معنوية، وعدم رفض فرضية العدم القائلة بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج، إضافة إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج استقراره.

الجدول رقم (25): اختبار تشخيص النموذج الوارد في المعادلة (2)

X^2_{SC}	X^2_{NOR}	X^2_{HET}	X^2_{RESET}
0.2278 (0.7971)	0.9870 (0.678974)	0.5505 (0.4604)	2.0476 (0.1584)

ملاحظة: تمثل $^2_{SC}, X^2_{NOR}, X^2_{HET}, and\ X^2_{RESET}$ اختبار الارتباط الذاتي، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار عدم ثبات التباين، واستقرار النموذج.

أخيرا، نقوم باختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج المقدر ويمثل هذا الأخير في التأكد من استقرار معاملات النموذج في الأجلين القصير والطويل، وخلو البيانات المستخدمة من أي تغييرات هيكلية عبر الزمن. ولتحقيق ذلك نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM)، واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة(CUSUMQ). ويتحقق إذا وقعت الشكل البياني لإحصائيات الاختبارات السابقة الذكر داخل الحدود

الحرجة عند مستوى معنوية 5%. ويتضح جليا من الشكل الموالي أن هذا يتحقق، وبالتالي، فمعلمات المقدرة في النموذج في المديين القصير والطويل مستقرة هيكليا.

الشكل رقم (10): نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائيات (CUSUM, CUSUMQ)

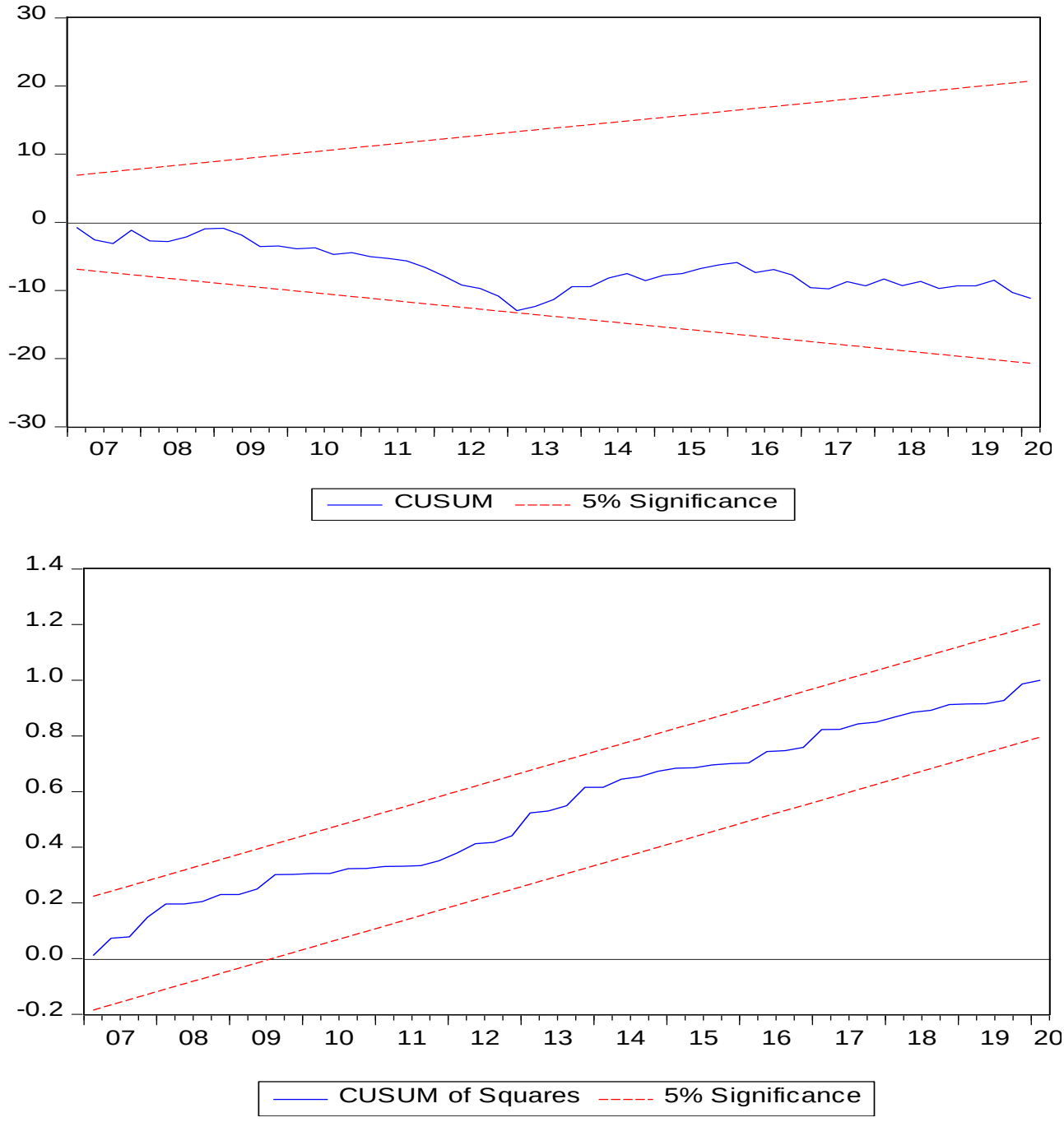

المصدر: من إعداد الطالبتين بناءا على مخرجات برنامج (Eviews10)

خلاصة الفصل الثالث:

لقد تناولنا في هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (1999–2020). وذلك بدراسة و تحليل جملة من المؤشرات الاقتصادية (القيمة المضافة للقطاع الصناعي، سعر الصرف الفعلي الحقيقي، القروض المصرفية لشركات القطاع الخاص و العام المنتجة، سعر الفائدة على أذونات الخزينة)، و مدى علاقتها بتقلبات أسعار النفط وذلك بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10). و استنتجنا أن أسعار النفط تعتبر محددا هاما للقيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي في الجزائر في المدى الطويل إذ اتضح وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والقيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي.

الخاتمة العامة

لا يمكن تجاهل الدور الدي يلعبه النفط في الاقتصاد الجزائري، بالنظر لمساهمة العوائد المتأتية منه في تنفيذ البرامج التنموية مند الاستقلال الى يومنا هذا. غير أن الاعتماد المفرط على النفط و عائداته في بناء و ارساء قواعد الاقتصاد الوطني، نتج عنه بالضرورة اقتصاد هش عرضة للهزات، و تنمية مرهونة بمتغيرات صعب التحكم فيها.

وقد سعت هذه الدراسة الى تقدير أثر صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، وذلك بغية معرفة مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وارتباطه بالعائدات النفطية. حيث قمنا بتقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

أولا: نتائج الدراسة:

- ❖ لا ترتبط تطورات أسعار النفط في الأسواق الدولية بعوامل العرض والطلب ذات الطابع الاقتصادي فحسب، بل تتعدى لتشمل على عوامل أخرى تشمل الأحداث السياسية والعسكرية الكبرى في العالم، والتي بدورها تلعب دورا هاما في تقلباتها. وهذا ما يبت عدم صحة الفرضية الأولى.
- ❖ احتل النفط مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري، فالجزائر منذ استقلالها اعتمدت على الثروة النفطية اعتمادا كبيرا خلال مسيرتها التنموية، فأعتبر القطاع النفطي مصدر أساسي ورئيسي للتنمية الاقتصادية في الجزائر في ضل ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التمويل.
- ❖ تساهم الثروة النفطية بنسبة كبيرة في عائدات الصادرات وتمويل موازنة الدولة الجزائرية، وبالتالي، فإن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي، يؤدي تراجع أسعار النفط إلى انخفاض المصادر المالية لهذا القطاع، ما ينعكس في تشل الاقتصاد الوطني محدثة بذلك أزمات اقتصادية، اجتماعية وسياسية.
- ❖ وجود علاقة طردية بين التغير في سعر النفط ومختلف مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر، من معدلات النمو، معدلات البطالة، رصيد الموازنة العامة، رصيد الحاب الجاري وميزان المدفوعات. وأي تراجع كبير ومستمر في أسعار النفط يسبب انهيارات في المؤشرات السابقة الذكر، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية، خاصة في ظل غياب القطاعات البديلة الأخرى (الزراعة، الصناعة، السياحة).

- ❖ على الرغم من مختلف السياسات المسطرة للنهوض بالقطاع الصناعي في الجزائر، إلا أن لايزال يعاني من العديد من المشاكل الهيكلية ممثلة في ضعف الاستثمار، وقلة تأهيل اليد العاملة، ونقص استعمال التكنولوجيا والطرق الحديثة لتحسن جودة المنتجات وتسويقها، ضعف ديناميكية القطاع الخاص وذلك بالرغم من الإصلاحات الاقتصادية التي أنجزت.
- ❖ انعكست محدودية السياسات المسطرة للنهوض بالقطاع الصناعي في استمرار ضعف مساهمته في القيمة المضافة الاجمالية وتركزها على بعض القطاعات الصناعية شديدة الاعتماد على نفقات الدولة الممولة من الإيرادات النفطية. إضافة إلى ضعف مساهمتها في التشغيل وتطوير الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ تبين في الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، أن أسعار النفط تعتبر محددا هاما للقيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي في الجزائر في المدى الطويل. إذ اتضح وجود علاقة طردية بين أسعار النفط والقيمة المضافة الحقيقية للقطاع الصناعي لاستمرار اعتماد هذا القطاع على نفقات الدولة الممولة من الإيرادات النفطية. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.
- ❖ تبين دائما من الدراسة القياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، أن القطاع الصناعي يتأثر في المدى الطويل بالقروض المصرفية الممنوحة من البنوك للشركات العامة والخاصة الصناعية. أما في المدى القصير فإنه يتأثر بالقروض المصرفية، أسعار الصرف الحقيقية، وأسعار الفائدة على التمويل البنكي.

ثانيا: الاقتراحات

بناء على النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة، نقترح مجموعة من التوصيات التي من شأنها تغطية نقائص الاقتصاد الجزائري والخروج به من التبعية لقطاع المحروقات التي لازمته:

- ❖ تحضير الجزائر لعصر ما بعد البترول من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال إجراء إصلاحات تمس المنظومة البنكية والقوانين المشجعة للاستثمار. كما يجب وضع وصنع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل بين الاقتصاد الحقيقي وعائدات البترول.

- ❖ يجب تنويع إيرادات الصادرات خارج البترول ولن يتأتى ذلك إلا بإعادة هيكلة القطاع الإنتاجي والصناعي، وترشيد نفقات الدولة وترسيخ مبادئ تسيير أكثر شفافية وأكثر فعالية ومرونة لضمان نمو اقتصادي فعلي وحقيقي.
- ❖ يستلزم تطوير القطاع الصناعي وجعله عاملا أساسيا للخروج من التبعية لقطاع المعروقات، وليس قطاعات يتأثر بتقلبات أسعار النفط كما الحال الآن، وضع استراتيجية شاملة لتطوير هذا القطاع تشمل تعزيز القاعدة الصناعية الوطنية، إعادة هيكلة القطاع الصناعي، تأهيل الطاقات البشرية وتنمية المهارات، الاعتماد على الشراكة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتحويل التكنولوجيا، وضع الشركات الصناعية العمومية في مستواها الحقيقي، والتركيز على الصناعات المعنية بالتصدير.

ثالثا: أفاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة. نشير أنها جزء بسيط لموضوع يحمل الكثير من التعقيد، وهو مزال مفتوحا للبحث والدراسة من نواحي عدة نذكر منها:

- ❖ الشراكة في القطاع البترولي وأثرها على تطور الصناعة البترولية في الجزائر.
- ❖ فعالية الإصلاحات الهيكلية في تحضر الاقتصاد الجزائري لمرحلة ما بعد النفط.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

الكتب

1- أحمد منذور أحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للطباعة، بيروت، 1990.

2- بلعيد عبد السالم, **الغاز الجزائري بين الحكمة و الضلال**, ترجمة محمد هناد و مصطفى ماضي, دار النشر بوشان , الجزائر, طبعة 1999.

3- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، 2006.

4- سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، دار الكتب الوطنية، طرابلس–ليبيا، الطبعة الأولى،1999.

5- سيد أحمد فتحي الخولي، "**اقتصاد النفط**"، الطبعة الأولى، 1997.

6- ضياء مجيد الموسوي "**ثورة أسعار النفط**" ديوان المطبوعات الجامعية,الجزائر 2004.

7- عبد الرحمن تومي، **الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق**، دار الخلدونية ، الجزائر، 2011.

8- عبد العزيز وطيان، **الاقتصاد الجزائري ماضية وحاضره 1830-1985** ،الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، طبعة 1992.

9- عبد القادر سيد أحمد، **الأوبك ماضيها ، حاضرها وآفاق تطورها**، ديوان المطبوعات الجامعية 1982.

10- محمد أحمد الدوري، " **محاضرات في الاقتصاد البترولي**" ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983.

11- نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار احياء التراث العربي للنشر والتوزيع، ط1 ،بيروت، لبنان،2011.

12- نواف الرومي "**منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي الخام**"، ط1 ،الدار الجماهرية للنشر، ليبيا،2000..

13- يسري أبو العال, **مبادئ الاقتصاد البترولي و تطبيقها على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، ، 1996.

المقالات

1- احمد العثيم ,**العلاقة الاقتصادية بين الذهب و البترول** ,صحيفة الجزيرة السعودية ،2007،ص1 بالاطلاع على الموقع الالكتروني http//www.al-jazirah.com/2007.

2-بشيكر عابد، **دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)** ، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي ، العدد13 ،المجلد 02،

3- بن فرج زوينة، نوي نبيلة، قراءة للبرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001_2014"الدور في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتحديات الراهنة والمستقبلية" ،مجلة أبحاث ودراسات التنمية،العدد2، جوان 2015.

4- بوفليح نبيل، "صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، بدون سنة نشر.

5- حسان خضير ،اسواق النفط العالمية ، مجلة جسر التنمية ،العدد57،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ،2010،ص12.

6- حمد الحسناوي، مخاطر تراجع سعر النفط ،مجلة المصارف ،العدد 135 ،فيفري 2015.

7- سعد الله داود، تشخيص المتغيرات الجديدة في سوق النفط وأثرها على استقرار الأسعار 2008-2010 ،مجلة الباحث، العدد 09 ،جامعة الجزائر، 2011 ،ص216.

8- السعيد بريكة، نور الهدى عمارة، استثمار العوائد النفطية لتطوير قطاع الصناعة في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد الرابع، ديسمبر 2015 .

9- سويح جمال، بن طيرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في توبع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد:01 ، العدد2017،01.

10- شريط عابد، بن الحاج جلول ياسين، أداء الاقتصاد الوطني من خلال البرامج التنموية البرنامج الخماسي 2010_2014 نموذجا، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، المجلد:06، العدد2014،01.

11- عامر العمران، **أسعار الذهب وعلاقته مع النفط والدولار**، مركز الروابط للبحوث والدراسات، 2015/01/29 متوفر على الرابط الالكتروني التالي:
https://rawabetcenter.com/archives/10250

12- عماد الدين محمد المزيني ، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية 2000-2010 ، مجلة جامعة الأزهر ، سلسلة العلوم الانسانية المجلد 15، العدد 1 ، غزة ، 2013.

13- عيدلى العبيدلي، **التأثير المتبادل بين أسعار الدولار والذهب والنفط، صحيفة الوسيط البحرينية ،** العدد 2618 ،06-11-2009 ،من خلال الرابط الالكتروني التالي :
. http://www.alwasatnews.com/news/332866.html

14- قوريش نصيرة، أبعاد وتوجهات استراتيجية انعاش الصناعة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد5 ،جامعة شلف، الجزائر ،2007.

15- كرمي زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد07،بسكرة، الجزائر، 2010.

16- لهيتي ,احمد حسين علي ,بختيار صابر محمد, اثر تقلبات الايرادات النفطية في مؤشرات الاقتصاد الكلي و اداء اسواق الاوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي ,مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية و الإدارية ,العدد7,جامعة الانبار 2011,ص50.

17- محمد صالح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور- دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرامج الخماسي2010_2014، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد2016،16.

18- مسعودي زكرياء، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري دراسة للفترة 2001-2016 ،المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد: 06 ،جوان 2017.

19- مسعودي محمد، تنافسية الصناعة التحويلية في الجزائر واقع وحلول، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الوادي، العدد التاسع، المجلد الأول ،

20- نبيل مهدي الجنابي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببيه** ،متاح على الرابط الالكتروني التالي :
https://www.freit.org/WorkingPapers/Papers/TradePolicyGeneral/FREIT293.pdf

21- نور الدين هرمز وآخرون" تغيرات أسعار النفط وعوائده"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد29 ،العدد1 ،2007

الرسائل الجامعية

1- أبو بكر خالدي، عبد الكريم دبار، **أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة (1990_2017)**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و تجارة دولية ،جامعة الوادي،2019.

2- أوزان حسين، كرفاح، **آفاق أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري بعد صدمة 2014 ،دراسة تنبؤية (1990-2018)**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة،2015 /2016.

3- بريش أمحد، **إشكالية نمو وتطور القطاع الصناعي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3 ،2012 .

4- بن سبع حمزة، **أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد ،الانفاق الحكومي ، البطالة ،و التضخم) في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية باستخدام تقنية "VAR " للفترة (1970_2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد كمي، جامعة الجزائر03 ،2012.

5- بوستة زكية، **انعكاس تغير أسعار النفط على السياسة المالية و السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000_2016**،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2018.

6- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008** ،مذكرة نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، تخصص نقود ومالية ، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009.

7- د موري سمية، **أثر تقلبات أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015/2014.

8- داود سعد الله، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2012/2011.

9- دحاوي عربية سعاد، **أثر الصدمات البترولية على متغيرات السياسة المالية، دراسة تطبيقية لحالة الجزائر (1970_2014)**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد نقدي و مالي، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان،2016/2015.

10- دلاس شهيناز ، بوخشبة هوارية، أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، اقتصاد مالية دولية، جامعة، الطاهر مولاي، سعيدة، الجزائر، سنة 2016-2017.

11- رحمان أمال، **مستقبل الصناعة النفطية في ظل التنمية المستدامة (حالة الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد و تسيري البيئة، جامعة قاصدي مرابح، ورقلة ،2014.

12- زينب بن بريهش، وسيلة عمروش، **أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر**، علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جيجل، 2018.

13- عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001_2014)**،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف،2013/2014.

14- علماوي عمر، سعداوي شرف الدين، **أثر تغير أسعار البترول على الاقتصاد الوطني (حالة الوفرة المالية في الجزائر من 1990 إلى 2012)** ، مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس أكاديمي، تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012-2013.

15- ناجي بن حسين، **دراسة مناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007.

<u>الملتقيات و المؤتمرات</u>

1- أسماء حاجي، ناصر بوعزيز، **تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي 14_15 أكتوبر،2017.

2- د.بن قانة اسماعيل ، طاوسي ابراهيم، **أثر تقلبات أسعار النفط على أسعار أسهم السوق المالي حالة قطاعات بورصة السعودية للفترة 2013_2015** ، عدد خاص بفعاليات اليوم الدراسي حول أهمية استخدام الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية في الأسواق المالية يوم 2016/12/06.

3- راهم فريد، بوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، المؤتمر الأول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف 2015.

4- روضة جديدي ، **اثر برامج الإنعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي** ،مداخلة ضمن المؤتمر الدولي حول تقييم اثر يرامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001_2014)، أيام ، جامعة سطيف ،الجزائر، أيام 11_12 مارس 2013.

5- زاوي عبد الرحمن وآخرون، **قراءة في الأزمات النفطية العالمية المختلفة، الأسباب والنتائج**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي14_15 أكتوبر2017.

6- عروب رتيبة ، بوسبعين تسعديت "**أهمية تأهيل و تثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجية الصناعية و دفع عجلة التنمية الاقتصادية**" ، ملتقى وطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، استمرارية أم قطيعة،2012.

7- عيه عبد الرحمان، **دور الدولار الأمريكي في التأثير في الاقتصاد العالمي حالة الدول العربية النفطية**، البحث الرابع المقدم في المؤتمر 3 العلمي العاشر: الاقتصاديات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، لبنان،19 -20 ديسمبر 2009.

8- مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان :**انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري** قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعوم الإسلامية قسنطينة، 14 ماي 2015.

9- مريم لسبع، **دارسة تحليلية لتداعيات الأزمة النفطية الحالية على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة في الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط سياسات والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ، يومي 14_15أكتوبر، 2017.

10- نور الدين بهلول، نور الدين محرز، **انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد العربي** ، مداخلة في الملتقى الدولي الأول: حول أزمة النفط سياسات الإصلاح والتوزيع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة ،يومي 14_15أكتوبر،2017.

النصوص القانونية و الوثائق الرسمية

1- الجريدة الرسمية عدد 37 بتاريخ 29 جوان 2000 والمتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة2000.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78.

3- قانو ن رقم 14-10 مؤرخ في 8 ربيع الأول 1436 الموافق 30 ديسمبر 2014 ،يتضمن قانون المالية لسنة 2015.

4- القانون رقم 14-10 المؤرخ في 9 ربيع أول 1436هـ، 2014/12/31، المتضمن قانون المالية 2015.

5- قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول 1437 الموافق 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016.

التقارير

1- بنك الجزائر، بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية لسنوات 2005، 2010، 2015، 2020.

2- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2005.

3- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2010.

4- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2015.

5- الديوان الوطني للإحصائيات ONS، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2020.

6- الديوان الوطني للإحصائيات، حوصلة احصائية 2011-2016.

7- صندوق النقد العربي ،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020، الفصل الخامس تطورات في مجال النفط و الطاقة.

8- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2005.

9- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2003 .

10- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2010.

11- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2015 .

12- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد2020.

13- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001.

14- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني من سنة 2001

15- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي 2004.

16- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي2009.

17- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي2014.

18- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، التقرير السنوي الاحصائي2020.

المواقع الإلكترونية

1- (International Monetary Fund , International Financial statistics) http://elibrarydata.imf.org .

2- /https://www.bp.com

3- التأثيرات المحتملة لفيروس كورونا على بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا(worldbank.org) .

4- التعامل مع صدمة مزدوجة: جائحة فيروس كورونا وانهيار أسعار النفط(albankaldawli.org) .

5- الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

6- السوق النفطية في حالة عدم يقين .. تقلبات سعرية متلاحقة وتسارع كورونا يضغط على الأسعار | صحيفة الاقتصادية(aleqt.com) .

7- منضمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، www.aopec.org .

8- منضمة الدول المصدرة للنفط، www.opec.org.

9- موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz.

10- وزارة الصناعة و المناجم www.industrie.gov.dz

المراجع باللغة الأجنبية

1- Dickey, D.A., and Fuller, W .A. (1979). Distribution for estimators for autoregressive time series with a unit root. Journal of the American Statistical Society.

2- John Baffersetal, Understanding the Plunge In Oil Prices: Sources and Iimplications, In: World Bank, Global Economic Prospects, World Bank Prospects, January 2015.

3- Journal l'Actualité Autrement: 01/12/2005.

4- Mustapha Mekideche ," **L'Algerie entre économie de rente et de marché**", Alger ,Dahlab,2000.

5- pesaran et al, (2001),),Bounds testing approaches to the analysis of level relationships, journal of applied econometrics, J. Appl. Econ. n. 16: 289–326.

6- Phillips, P.C.B., and Perron, P. (1988). Testing for unit roots in time series regression . Biometrika.

الملاحق

الملحق رقم (1): البيانات المستخدمة في تقدير تأثير الصدمات النفطية على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2020_1999)

TBR	LREER	LPOIL	LIND	
10,0300	4,8452	7,0850	4,4780	1999Q1
10,0400	4,8315	7,3597	4,5144	1999Q2
10,0500	4,8274	7,6720	4,6055	1999Q3
10,0600	4,8191	7,7992	4,6353	1999Q4
10,0600	4,8158	7,9288	4,6042	2000Q1
10,0700	4,7778	8,0423	4,6350	2000Q2
10,0700	4,7689	8,1874	4,6552	2000Q3
9,0100	4,7674	7,8932	4,6234	2000Q4
5,9700	4,7808	7,8985	4,6717	2001Q1
5,9200	4,8185	7,9835	4,6759	2001Q2
5,8100	4,8212	7,8637	4,6437	2001Q3
5,7100	4,8343	7,5476	4,6831	2001Q4
4,3500	4,8181	7,8127	4,6334	2002Q1
2,6700	4,7444	7,8756	4,7227	2002Q2
2,4500	4,6982	8,0297	4,7771	2002Q3
1,9800	4,6869	7,9898	4,7562	2002Q4
1,5900	4,6265	8,0692	4,7192	2003Q1
2,1800	4,6059	7,9584	4,7402	2003Q2
1,5500	4,6357	7,9061	4,7732	2003Q3
1,3700	4,6730	7,9201	4,7624	2003Q4
1,0800	4,6460	8,0096	4,7695	2004Q1
0,7700	4,6697	8,0710	4,8183	2004Q2
0,8900	4,6427	8,2532	4,8145	2004Q3
0,7300	4,5994	8,1631	4,8068	2004Q4
0,7300	4,6084	8,4120	4,8246	2005Q1
0,6300	4,6227	8,4832	4,8293	2005Q2
0,6400	4,6290	8,6320	4,8632	2005Q3
1,0000	4,6298	8,5331	4,8841	2005Q4
2,2400	4,6271	8,6032	4,8865	2006Q1
2,2800	4,6185	8,6953	4,8852	2006Q2
2,2000	4,6124	8,5883	4,9307	2006Q3
1,8500	4,6149	8,5396	4,8958	2006Q4
2,1500	4,6031	8,5267	4,9181	2007Q1
1,0800	4,5933	8,6273	4,9271	2007Q2
0,3600	4,6256	8,6862	4,9366	2007Q3
0,2500	4,5951	8,8161	4,9322	2007Q4
0,8200	4,5735	8,9131	4,9261	2008Q1
0,1900	4,5861	9,1058	4,9679	2008Q2
0,1200	4,6551	8,8038	4,9723	2008Q3
0,2100	4,6902	8,0469	4,9758	2008Q4
0,7600	4,6527	8,1945	4,9918	2009Q1
0,5600	4,6095	8,5829	5,0018	2009Q2
1,1000	4,5908	8,5384	4,9916	2009Q3
0,4100	4,5772	8,6164	5,0100	2009Q4
0,3900	4,5953	8,6874	5,0225	2010Q1

0,3100	4,6289	8,6429	5,0438	2010Q2
0,3000	4,6108	8,6422	5,0415	2010Q3
0,2500	4,5852	8,8010	5,0486	2010Q4
0,2300	4,5951	8,9468	5,0642	2011Q1
0,2200	4,5792	8,9011	5,0705	2011Q2
0,1900	4,6001	8,8661	5,0641	2011Q3
0,2100	4,6111	8,9116	5,0705	2011Q4
0,4500	4,6445	8,9671	5,0716	2012Q1
0,5800	4,6701	8,7516	5,0730	2012Q2
0,6200	4,6254	8,9067	5,0774	2012Q3
0,3100	4,6337	8,8218	5,0794	2012Q4
0,2900	4,6402	8,8371	5,0707	2013Q1
0,2300	4,6390	8,8212	5,0797	2013Q2
0,2400	4,6156	8,9259	5,0968	2013Q3
0,2400	4,5954	8,8579	5,1229	2013Q4
0,2300	4,6310	8,8373	5,1336	2014Q1
0,2600	4,6178	8,8814	5,1631	2014Q2
0,3100	4,6452	8,7831	5,1658	2014Q3
0,3500	4,6404	8,3627	5,1501	2014Q4
0,3900	4,6040	8,3257	5,1768	2015Q1
0,4700	4,5776	8,4816	5,1840	2015Q2
0,5400	4,5553	8,2568	5,1862	2015Q3
0,6000	4,5402	8,0188	5,1897	2015Q4
0,6900	4,5525	8,0398	5,2079	2016Q1
1,0700	4,5411	8,2695	5,1836	2016Q2
1,4700	4,5576	8,1966	5,2009	2016Q3
1,5500	4,5860	8,3506	5,1994	2016Q4
1,5500	4,6239	8,2889	5,1952	2017Q1
1,5500	4,6111	8,1626	5,2045	2017Q2
1,7700	4,5639	8,3464	5,2264	2017Q3
2,1100	4,5320	8,4882	5,2213	2017Q4
2,2300	4,5045	8,5234	5,2449	2018Q1
2,2800	4,5316	8,6444	5,2294	2018Q2
2,4300	4,5478	8,6964	5,2633	2018Q3
2,5000	4,5577	8,3512	5,2486	2018Q4
2,7000	4,5490	8,5350	5,2866	2019Q1
2,9400	4,5530	8,4531	5,2810	2019Q2
2,9800	4,5643	8,4675	5,3070	2019Q3
3,0000	4,5622	8,5053	5,2772	2019Q4
3,0000	4,5579	7,8750	5,2773	2020Q1

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على:

_Office national des statistique, les comptes nationaux trimestriels , disponible sur le site: www.ons.dz

_(International Monetary Fund , International Financial statistics) http://elibrarydata.imf.org

الملحق رقم (02): عدد فترات إبطاء النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: D(LIND) D(LPOIL) D(LREER) D(LCRED) D(TBR)
Exogenous variables: C
Date: 06/28/21 Time: 15:53
Sample: 1999Q1 2020Q1
Included observations: 77

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	473.5835	NA	3.56e-12	-12.17100	-12.01880*	-12.11012*
1	504.2308	56.51843	3.08e-12	-12.31768	-11.40451	-11.95242
2	523.1101	32.36445	3.64e-12	-12.15870	-10.48456	-11.48906
3	554.4051	49.58439	3.16e-12	-12.32221	-9.887088	-11.34818
4	585.6130	45.39327*	2.80e-12*	-12.48345	-9.287356	-11.20504
5	604.4397	24.93934	3.51e-12	-12.32311	-8.366036	-10.74032
6	632.3195	33.31093	3.62e-12	-12.39791	-7.679861	-10.51073
7	665.6491	35.49376	3.39e-12	**-12.61426***	-7.135236	-10.42270

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملخص

الملخص

تناولت هذه الدراسة ظاهرة تذبذب أسعار النفط و عدم استقرارها، و التي تعد من التحديات التي تواجه دول العالم، هذا راجع لتدخل عدة عوامل في التأثير على السوق النفطية العالمية. و تهدف هده الدراسة الى معرفة مدى تأثير صدمات أسعار النفط على القطاع الصناعي في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، و الاطلاع على أهمية النفط و مختلف انعكاسات أسعاره على المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، و بغية اعطاء هذه الدراسة أكثر مدلولية قمنا بإضافة جانب قياسي يوضح درجة الارتباط الموجود بين المتغيرات الاقتصادية للقطاع الصناعي بأسعار النفط .

أظهرت نتائج دراستنا الى أن تبعية الاقتصاد الجزائري للنفط بشكل كبير، مع وجود تقلبات أسعار لهذا الأخير الذي أثرت بشكل سلبي على السياسة التنموية للبلد، في ضل قلة مساهمة البدائل الاقتصادية كالصناعة.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، السوق النفطية، تقلبات أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، متغيرات اقتصادية.

Résumé

Cette étude a porté sur le phénomène de fluctuation et d'instabilité des prix du pétrole, qui est l'un des défis auxquels sont confrontés les pays du monde, et cela est dû à l'intervention de plusieurs facteurs en influençant le marché mondial du pétrole, Cette étude vise à connaître l'effet des fluctuations du prix du pétrole sur le secteur industriel en Algérie au cours de la période Et pour voir l'importance du pétrole et les diverses implications de ses prix sur les variables macroéconomiques en Algérie, et afin de donner plus de sens à cette étude, nous avons ajouté un aspect standard qui montre le degré de corrélation qui existe entre les variables économiques de le secteur industriel avec les prix du pétrole.

Les résultats de notre étude ont montré que l'économie algérienne est fortement dépendante du pétrole, avec la présence de fluctuations de prix pour ce dernier, qui ont affecté négativement la politique de développement du pays,

compte tenu du manque d'apport des alternatives économiques telles que l'industrie.

Mots clés: Prix du pétrole, marché pétrolier, fluctuations des prix du pétrole, économie algérienne, variables économiques.